

العال والاقتصاد

مجلّة دورية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني - العدد (٨٠) - نوفمبر ٢٠١٦م

- صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود يفتح مؤتمر هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي"
- الأستاذ الباقر يوسف مضوي، عضو مجلس الإدارة: ٥٢,٥٪ حصة التمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي الذي قدمه البنك في النصف الأول من العام ٢٠١٦م
- المدير العام/ الباقر أحمد النوري: الودائع بالبنك تتجاوز مبلغ ١٣,٢ مليار جنيه سوداني بنهاية النصف الأول من العام ٢٠١٦م
- بنك فيصل الإسلامي السوداني يُقدّم مجموعة متنوعة من خيارات التمويل لشركائه من المؤسسات والأفراد
- البنك يدعم ويمول مشروعات حصاد المياه التنموية التي تنفذها وحدة تنفيذ السدود



بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
نحن الرواد



بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
نحن الرواد

مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين

مواقع ماكينات الصراف الآلي

١٠٠. فرع بحري	٥١. شارع الستين (بشير النفيدي) الفردوس جوار محطة نبتة للبترول	الخرطوم:	١. مركز الفيحاء التجاري ١
أمدردان :	٥٢. شارع جبل أولياء - الشجرة	٢. مركز الفيحاء التجاري ٢	٢. مركز الفيحاء التجاري ٢
١٠١. فرع المحطة الوسطى سوق أمدردان الكبير	٥٣. شارع جبل أولياء - اللاماب مستشفى بست كير	٣. مركز الفيحاء التجاري ٣	٣. مركز الفيحاء التجاري ٣
١٠٢. شارع الثورة بالنص - فرع الجامعة الإسلامية الثورة	٥٤. شارع عبدالله الطيب - الرياض	٤. فرع جامعة الخرطوم ١	٤. فرع جامعة الخرطوم ١
١٠٣. شارع العرضة - الصندوق القومي للمعاشات	٥٥. شارع النيل - مباني إذاعة قوات الشعب المسلحة	٥. فرع جامعة الخرطوم ٢	٥. فرع جامعة الخرطوم ٢
١٠٤. شارع الفتيحاب - محطة سراج صيدلية محمد سعيد ١	٥٦. الرياض - فرع الرياض - شارع المشتل ١	٦. فرع جامعة الخرطوم ٣	٦. فرع جامعة الخرطوم ٣
١٠٥. شارع الفتيحاب - محطة سراج صيدلية محمد سعيد ٢	٥٧. الرياض - فرع الرياض - شارع المشتل ٢	٧. فرع جامعة الخرطوم ٤	٧. فرع جامعة الخرطوم ٤
١٠٦. شارع المودة - قصر الشباب والأطفال	٥٨. الرياض - فرع الرياض - شارع المشتل ٣	٨. فرع السجانة	٨. فرع السجانة
١٠٧. شارع استاد الهلال - جامعة أمدردان الإسلامية العرضة	٥٩. الرياض - فرع الرياض - شارع المشتل ٤	٩. شارع ٢٥ - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الجناح الغربي	٩. شارع ٢٥ - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الجناح الغربي
١٠٨. شارع الوادي - الثورة كلية التربية جامعة الخرطوم	٦٠. اركويت - جامعة السودان العالمية - محطة البلابل	١٠. شارع كبري المنشية - مدخل كبري المنشية	١٠. شارع كبري المنشية - مدخل كبري المنشية
١٠٩. شارع الطابية - كلية التربية جامعة الخرطوم بوابة عبد القويم	٦١. ديوان الضراب العام - شارع الجمهورية	١١. فرع المنطقة الصناعية الخرطوم	١١. فرع المنطقة الصناعية الخرطوم
١١٠. شارع الاربعين - صيدلية الاربعين محطة الجوزات	٦٢. فرع العمارات - شارع محمد نجيب	١٢. شارع ٢٥ - الصندوق القومي للمعاشات الرئاسة	١٢. شارع ٢٥ - الصندوق القومي للمعاشات الرئاسة
١١١. شارع الإذاعة - الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون	٦٣. شارع القنطرة	١٣. شارع المشتل	١٣. شارع المشتل
١١٢. شارع الصناعات - فرع السوق الشعبي امدردان	٦٤. شارع الصحافة زلط - فرع السوق المحلي	١٤. شارع كبري المنشية - مدخل كبري المنشية	١٤. شارع كبري المنشية - مدخل كبري المنشية
١١٣. شارع المودة - فرع المودة جوار حوش الخليفة	٦٥. المنشية - مركز الأنفال التجاري	١٥. شارع محمد نجيب - الخرطوم ٢ حديقة اشراقة التجاني يوسف بشير	١٥. شارع محمد نجيب - الخرطوم ٢ حديقة اشراقة التجاني يوسف بشير
١١٤. شارع الزعيم الأزهرى - الشهداء	٦٦. الرياض - معاشات الشرطة	١٦. شارع بري المعرض	١٦. شارع بري المعرض
١١٥. شارع النيل - مدينة النيل الروضة مسجد حي الشاطئ	٦٧. الكلاكلة شرق	١٧. شارع عبيد ختم - مجمع الخير الإسلامي اركويت	١٧. شارع عبيد ختم - مجمع الخير الإسلامي اركويت
١١٦. فرع جامعة امدردان الإسلامية الفتيحاب ١	٦٨. الفردوس - شركة جيا لسيارات	١٨. شارع الجمهورية - رئاسة الهيئة القومية للكهرباء	١٨. شارع الجمهورية - رئاسة الهيئة القومية للكهرباء
١١٧. فرع جامعة امدردان الإسلامية الفتيحاب ٢	٦٩. جبل أولياء - مكتب صرف جبل أولياء	١٩. شارع افريقيا - جمارك المطار	١٩. شارع افريقيا - جمارك المطار
١١٨. شارع التحدي - فرع سوق ليبيا	٧٠. الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس - شارع الجامعة	٢٠. شارع الخليفة - وزارة المالية والاقتصاد الوطني	٢٠. شارع الخليفة - وزارة المالية والاقتصاد الوطني
١١٩. شارع الشنقيطي - الثورة محطة خليفة	٧١. مكتب صرف أبو حماسة - شارع الحرية	٢١. شارع القصر - جامعة الخرطوم كلية الصيدلة	٢١. شارع القصر - جامعة الخرطوم كلية الصيدلة
١٢٠. شارع الصناعات - شرطة الجمارك امدردان	٧٢. الضرائب السوق العربي - عمارة الضرائب	٢٢. فرع السوق الشعبي الخرطوم	٢٢. فرع السوق الشعبي الخرطوم
١٢١. الثورة محطة الرومي	٧٣. ديوان الضرائب - الرئاسة ٢	٢٣. شارع السيد عبد الرحمن - فندق البحرين	٢٣. شارع السيد عبد الرحمن - فندق البحرين
١٢٢. تقاطع شارع ود درع بوابة	٧٤. مركز الفيحاء الطابق السادس	٢٤. شارع النيل - وزارة الداخلية	٢٤. شارع النيل - وزارة الداخلية
١٢٣. شارع سوق ليبيا امبده الحارة السابعة - تقاطع ود البشير ودنواوي - شارع الدومة	٧٥. القطاعية الخرطوم - شارع الجامعة	٢٥. شارع الحرية - الهيئة العامة للإمدادات الطبية	٢٥. شارع الحرية - الهيئة العامة للإمدادات الطبية
١٢٤. شارع النيل - فرع الدومة	٧٦. شارع المعونة - فرع سوق سعد قشرة	٢٦. شارع النيل - وزارة الطاقة	٢٦. شارع النيل - وزارة الطاقة
١٢٥. الثورة شارع الوادي - مكتب صرف الوادي	٧٧. شارع المعونة - المؤسسة بحري	٢٧. شارع الجامعة - الهيئة القومية للكهرباء الرئاسة	٢٧. شارع الجامعة - الهيئة القومية للكهرباء الرئاسة
١٢٦. شارع الشنقيطي - مكتب صرف صابرين	٧٨. شارع كسلا - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية البيطرة	٢٨. شارع عبيد ختم - رئاسة سوداني	٢٨. شارع عبيد ختم - رئاسة سوداني
١٢٧. الملازمين - جوار مكتب ترخيص المرور	٧٩. شارع شمبات الزراعة - جامعة الخرطوم كلية الزراعة والبيطرة	٢٩. شارع الصحافة زلط - أكاديمية الشرطة العليا	٢٩. شارع الصحافة زلط - أكاديمية الشرطة العليا
الولايات :	٨٠. شارع شمبات جنوب	٣٠. جامعة الرباط الوطني	٣٠. جامعة الرباط الوطني
١٢٨. بورتسودان - فرع بورتسودان	٨١. شارع شمبات الغربية	٣١. مستشفى مكة لطب العيون	٣١. مستشفى مكة لطب العيون
١٢٩. بورتسودان - جامعة البحر الأحمر	٨٢. شارع الجيلي - المنطقة الحرة فرع قري	٣٢. الخرطوم شارع الملك نمر - مستشفى الأسنان التعليمي	٣٢. الخرطوم شارع الملك نمر - مستشفى الأسنان التعليمي
١٣٠. بورتسودان - رئاسة الجمارك	٨٣. شارع الانقاذ المقترين	٣٣. شارع الجامعة - وزارة التربية والتعليم - مركز العلم الطبي	٣٣. شارع الجامعة - وزارة التربية والتعليم - مركز العلم الطبي
١٣١. بورتسودان - الجمارك	٨٤. شارع كسلا - محطة النيل للبترول	٣٤. شارع الطيار جميل - شرطة الجمارك	٣٤. شارع الطيار جميل - شرطة الجمارك
١٣٢. القصارف - فرع القصارف	٨٥. شارع كسلا - كافوري	٣٥. شارع جبرة - محطة النيل للبترول	٣٥. شارع جبرة - محطة النيل للبترول
١٣٣. كسلا - فرع كسلا	٨٦. شارع الانقاذ المقترين	٣٦. شارع افريقيا - شركة كنار للاتصالات	٣٦. شارع افريقيا - شركة كنار للاتصالات
١٣٤. مدني - فرع مدني	٨٧. شارع الزعيم الأزهرى - المقترين	٣٧. شارع الطيار جميل - شرطة الجمارك	٣٧. شارع الطيار جميل - شرطة الجمارك
١٣٥. مدني - مكافحة التهريب	٨٨. شارع الصناعات - فرع الصناعية بحري	٣٨. فرع شارع الزبير باشا	٣٨. فرع شارع الزبير باشا
١٣٦. كوستي - فرع كوستي	٨٩. شارع الوالي - الحاج يوسف الفيحاء	٣٩. شارع البرلمان	٣٩. شارع البرلمان
١٣٧. كوستي - مستشفى السلاح الطبي كوستي	٩٠. شارع الجيلي - الحلفايا محطة الكيلو	٤٠. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ١	٤٠. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ١
١٣٨. الأبيض - فرع الأبيض	٩١. فرع حلة كوكو - سوق حلة كوكو	٤١. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ٢	٤١. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ٢
١٣٩. الأبيض - محلية شيكان	٩٢. فلة الشعبية - شارع المعونة	٤٢. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ٣	٤٢. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ٣
١٤٠. عطبرة - فرع عطبرة	٩٣. الكدرو - رئاسة مباني جامعة بحري	٤٣. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ٤	٤٣. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ٤
١٤١. الفاشر - فرع الفاشر	٩٤. الحاج يوسف الوحدة - سوق الوحدة مربع ٦	٤٤. شارع اوماك - بري امتداد ناصر محطة اوماك	٤٤. شارع اوماك - بري امتداد ناصر محطة اوماك
١٤٢. نيالا - فرع نيالا	٩٥. الحاج يوسف شارع واحد - مكتب صرف الحاج يوسف ش ١	٤٥. شارع جبل أولياء	٤٥. شارع جبل أولياء
١٤٣. نيالا - إدارة الجهاز القضائي	٩٦. الجريف شرق شارع الجريف - مكتب صرف الجريف شرق	٤٦. شارع كبري المنشية - مستشفى رويال كير	٤٦. شارع كبري المنشية - مستشفى رويال كير
١٤٤. شندي - فرع شندي	٩٧. مدينة الهدى - مستشفى شرق النيل التخصصي	٤٧. شارع الحرية - مدخل كبري الحرية	٤٧. شارع الحرية - مدخل كبري الحرية
١٤٥. شندي - القيادة العامة	٩٨. شرق النيل - مكتب صرف سوبا شرق	٤٨. شارع جبل أولياء - فرع الكلاكلة	٤٨. شارع جبل أولياء - فرع الكلاكلة
١٤٦. سنجة - فرع سنجة	٩٩. مكتب صرف شارع الإنقاذ - السكة الحديد	٤٩. شارع محمد صلاح الدين - فرع المنشية	٤٩. شارع محمد صلاح الدين - فرع المنشية
١٤٧. ريك - مكتب صرف ريك		٥٠. شارع الصحافة زلط - صيدلية راما محطة ٧	٥٠. شارع الصحافة زلط - صيدلية راما محطة ٧
١٤٨. الفاشر - إدارة المحاكم			

الشركات التابعة

١. شركة التأمين الإسلامية المحدودة.
٢. الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة.
٣. شركة الفيصل للمعاملات المالية المحدودة.
٤. شركة الفيصل العقارية المحدودة.

مؤسسات المسؤولية الاجتماعية

- مركز الفيصل الثقافي

المراسلون

يملك البنك شبكة واسعة من المراسلين حول العالم

مكاتب الصرف

- | | | |
|-------------------------|--|-------------------------------------|
| ١٧. أبو سعد | ٩. الثورة - شارع الشنقيطي - سوق صابرين | ١. دما دما |
| ١٨. بك | ١٠. الحاج يوسف - شارع واحد | ٢. العبيدية |
| ١٩. جهاز المقترين | ١١. الجريف شرق | ٣. جمارك الحاويات سوبا |
| ٢٠. أبو حماسة | ١٢. الحاج يوسف سوق ستة | ٤. جامعة الرباط الوطني |
| ٢١. شمبات | ١٣. الشجرة | ٥. جمارك مطار الخرطوم |
| ٢٢. سوبا شرق | ١٤. شارع الستين | ٦. جامعة إفريقيا العالمية |
| ٢٣. بحري - شارع الإنقاذ | ١٥. الكلاكلة شرق | ٧. الثورة - شارع النص - سوق الخليفة |
| ٢٤. مطار الخرطوم | ١٦. جبل أولياء | ٨. الثورة - شارع الوادي - المهادوي |

نوافذ البنك

- | | |
|--|--|
| ٥. الإدارة العامة للجوازات والهجرة - المقترين. | ١. الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية. |
| ٦. تنمية الصناعات الصغيرة | ٢. الإدارة العامة للأدلة الجنائية. |
| ٧. سوق أمدردان | ٣. إدارة الأحوال المدنية والسجل المدني. |
| | ٤. إدارة العلاقات البنكية. |



محمد الطاهر الطيب
مدير إدارة البحوث والتطوير

يأتي هذا العدد من مجلة (المال والاقتصاد) في نسخته الثمانين حافلاً بالموضوعات ومستهدفاً إثراء المعرفة الاقتصادية وتنمية الوعي بقضايا وشئون المصارف، كما يوثق للعديد من الموضوعات الأخرى ذات الصلة بأعمال البنك وأنشطته وفعالياته في كافة مجالات العمل المصرفي والاقتصادي.

كما يُشارك معنا بالكتابة في هذا العدد نخبة طيبة من الكتاب والباحثين الذين نحسب أنهم يساهمون بفعالية في نشر وتوثيق المعرفة والبحث.

حرّياً بالذكر أن هذا العدد يجيء ثمرة عمل دؤوب قامت به أسرة هيئة التحرير، وندعو القراء الأفاضل للتفاعل مع مواد هذا العدد والتعبير عن آرائهم على البريد الإلكتروني للمجلة magazine@fibsudan.com، فداثماً ما تكون تعليقاتهم محل تقديرنا واهتمامنا.

نسأل الله تعالى أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم؛ فهو الموفق وهو المعين.

جميع المواضيع تعبر عن وجهة نظر كاتبها



يمكنك الآن استخدام كود الاستجابة السريعة
لتحميل نسخة من المجلة إلى هاتفك المحمول ..

فقط قم بمسح الكود التالي باستخدام برنامج
QR Code Reader

مركز الفتحاء التجاري شارع علي عبد اللطيف - الخرطوم - السودان - ص.ب: ١٠١٤٣ الخرطوم

مركز خدمة العملاء : ٦١٦١ فاكس ٧٧١٧١٤-١٨٣-٠٢٤٩ هاتف : ٧٤١٣٢٦-١٨٣-٠٢٤٩ سويفت: FISBSDKH

بريد إلكتروني: fibsudan@fibsudan.com - الموقع الإلكتروني: www.fibsudan.com



6161



مركز خدمة العملاء



المستشار الصحفي:

الأستاذ / موسى يعقوب

الإشراف:

محمد الطاهر الطيب

هيئة التحرير:

مهتد مبارك العجب

إسماعيل إبراهيم محمد

محمد حافظ مبارك

إبراهيم محمد الأمين

د. الجيلي حسن أحمد

قيس الصديق أحمد

محمد إدريس محمد بابكر

طلال الهادي البشير

البريد الإلكتروني:

magazine@fibsudan.com

مركز خدمة العملاء:

٦١٦١

تلفون البنك:

٠٠٢٤٩-١٨٣-٧٤١٣٢٦

الفرع	توصيلة
فروع البنك بولاية الخرطوم :	
١ الفتحاء	١٤٥
٢ المحطة الوسطى الخرطوم	٧٤١
٣ جامعة الخرطوم	٧٤٢
٤ السوق العربي	٧٤٠
٥ السجادة	٧٤٥
٦ السوق الشعبي الخرطوم	٧٤٤
٧ المنطقة الصناعية الخرطوم	٧٤٣
٨ السوق المحلي	٧٤٦
٩ شارع الزبير باشا	٧٣٥
١٠ المنشية	٧٦٩
١١ فرع الرياض	٧٨١
١٢ سعد قشرة	٧٥٤
١٣ حلة كوكو	٧٥٦
١٤ المنطقة الصناعية بحري	٧٢٩
١٥ المنطقة الحرة (قري)	٧٥٧
١٦ المحطة الوسطى أم درمان	٧٤٧
١٧ السوق الشعبي أم درمان	٧٥٢
١٨ سوق ليبيا	٧٥٣
١٩ الجامعة الإسلامية (الثورة)	٧٤٩
٢٠ الجامعة الإسلامية (العرضة)	٧٥٠
٢١ الجامعة الإسلامية (الفتيحاب)	٧٤٨
٢٢ الموردة	٧٣٩
٢٣ العمارات	٥١٤
٢٤ الكلاكلة	٥٤١
٢٥ سوق بحري الكبير	٥٥٩
فروع البنك بالولايات الأخرى :	
٢٦ بورتسودان	٨٦٣
٢٧ القضايف	٨٦٠
٢٨ كسلا	٨٦٢
٢٩ كوستي	٨٦٦
٣٠ عطبرة	٨٦٨
٣١ الأبيض	٨٦٥
٣٢ الفاشر	٨٦١
٣٣ نيالا	٨٦٧
٣٤ ود مدني	٨٦٩
٣٥ شندي	٨٣٣
٣٦ سنجة	٨٤٥

المحتويات

١١ - ٦ أخبار وأنشطة

صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود يفتتح مؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي"

٥٢,٥% حصة التمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي الذي قدمه البنك في النصف الأول من العام ٢٠١٦م

الودائع بالبنك تجاوزت ١٣,٢ مليار جنيه سوداني بنهاية النصف الأول من العام الحالي.

تقرير المتابعة الثالث للسودان حول غسل الأموال ومكافحة الإرهاب يؤكد على الأداء المميز للسودان

البنك يكمل تحضيراته للانتقال لمستوى الاعتراف بالتميز من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة

سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٦م تستهدف المساهمة في التنمية في ضوء الاستقرار الاقتصادي

وفد هيئة الرقابة الشرعية بالبنك قدم ندوة ثقافية علمية بمدينة الفاشر

٤٥٠ من موظفي البنك خضعوا لدورات تدريبية خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦م

بنك فيصل الإسلامي السوداني يُقدّم مجموعة متنوعة من خيارات التمويل لشركائه من المؤسسات والأفراد

١٢ الحوكمة في المصارف الإسلامية

د. أبو عبدة الطيب سليمان

١٤ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال

أ. يسرا حسن عثمان صالح أبورأس

١٨ المصارف والواقع الاجتماعي والاقتصادي في السودان

أ. التجاني حسين دفع السيد

٢٠ معايير جودة المواقع الإلكترونية في السودان وتصنيفها

د. عادل محمود محمد محمود

٢٢ التمويل الأصغر الإسلامي.. من البطالة والإعانات إلى ساحات الانتاج والكسب

أ. كمال الدين الصديق محمد

٢٦ وهم الخصوصية في الأجهزة الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي

م. أيمن خالد الحاج يوسف

٢٨ التكامل بين الاقتصاد والثقافة، تحريك للطاقات الكامنة

أ. مي هاشم

٣٠ منهج بنك فيصل الإسلامي السوداني في قياس الأرباح

أ. الهادي خالد اسماعيل

٣٢ الآثار الاقتصادية للضرائب

أ. وائل جمال الدين

٣٤ اختبارات الضغط كأداة لتطوير عمليات إدارة المخاطر

أ. محمد عوض العبيد علي

٣٨ مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود باستخدام شبكة الانترنت

د. صلاح الدين محمد علي الفرجاني

٤٢ عرض رسالة ماجستير، تقدير دالة الطلب على الودائع المصرفية في السودان

أ. عيسى محمد أحمد موسى

٤٤ خطة إخلاء الموقع أثناء الكوارث والأزمات

أ. نادر الفاتح صالح الجاك

٤٨ استراتيجية الخدمات المصرفية

أ. أبو سفيان علي محمد صالح

٥٠ تكنولوجيا المعلومات، وعصرنة الجهاز المصرفي

أ. محمد إدريس شنيبو

٥٢ الرياضة ودورها في تفعيل الترابط الاجتماعي داخل وخارج البنك

أ. محمد الخاتم سعد الطيب

٥٦ عبد الحافظ عبد المنعم، كان موته غياباً لآخر الرجال الأفاضل

سلسلة الراحلون، للأستاذ / موسى يعقوب



صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود يفتح مؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي"



المالية الإسلامية وتقييم التجربة واستجلاء نقاط القوة لتعزيزها، وجوانب الضعف والإخفاق لمعالجتها، واستثمار نتائج الجلسات الحوارية مع رواد هذه الصناعة الأوائل الذين كانت لهم بصماتهم المميزة في نقل هذه الصناعة من مجرد خواطر وآمال، إلى واقع عظيم ينمو بنسب تفوق أغلب القطاعات المالية والاقتصادية حول العالم، لافتاً إلى أن المملكة تعد رائدة في هذا المجال حيث تستحوذ على نحو ٣٠٪ من إجمالي حجم الصناعة المالية الإسلامية. وأضاف أن المؤتمر يهدف إلى توثيق بدايات هذه الصناعة، وتقييم الواقع واستشراف المستقبل بعيون هؤلاء الرواد الأوائل، كما عقدت جلسات علمية متخصصة لمناقشة موضوعات تهم الشرائح المختلفة في الصناعة المالية الإسلامية، وبناءً على ذلك يتم استشراف المستقبل، مشيداً بالدور والدعم الكبير الذي قدمته إمارة منطقة المدينة المنورة وهيئة السوق المالية لإقامة هذا المؤتمر وإنجاحه، وجعله حدثاً علمياً ومهنياً متميزاً على الصعيد العالمي.

في المدينة المنورة؛ معبراً عن شكره لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - على الموافقة على إقامة المؤتمر، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود على رعاية سموه الكريم لفعالياته التي شارك فيها نخبة من كبار المسؤولين وقادة الفكر والرأي والعلماء والخبراء في الصناعة المالية الإسلامية من مختلف أنحاء العالم. وأكد رئيس هيئة السوق المالية محمد الجدعان أهمية عقد هذا المؤتمر الدولي الذي يناقش تطوير الصناعة المالية الإسلامية بمبادرة ريادية من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي".

من جانبه قال الأمين العام لأيوفي د. حامد بن حسن ميرة إنه "بعد مضي أربعة عقود على البداية العملية للصناعة المالية الإسلامية كان من الأهمية بمكان أن تقف (أيوفي) برصيد خبرتها، ومصادقيتها، لأن تقود مبادرة يتم من خلالها تدوين تاريخ الصناعة

افتتح صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود؛ رئيس مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة، مؤتمر أيوفي العالمي "الصناعة المالية الإسلامية بعد أربعين عاماً؛ تقييم التجربة واستشراف المستقبل" والذي نظّمته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي".

وأوضح الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة رئيس مجلس أمناء "أيوفي" أن المؤتمر يعد وقفة لاستشراف مستقبل الصناعة المالية الإسلامية بعد ربع قرن (٢٥ عاماً) من انطلاقة منظمة العريقة التي تعد أول منظمة دولية مهنية مستقلة غير ربحية في الصناعة المالية الإسلامية تُعنى بإصدار المعايير وإقامة المؤتمرات الدولية المتخصصة، مشيراً في كلمته إلى أن أيوفي تُشرف بأن تُقيم مثل هذا المؤتمر الدولي المختص في المالية والاقتصاد الإسلامي

الودائع بالبنك تتجاوز مبلغ ١٣,٢ مليار جنيه سوداني بنهاية النصف الأول من العام ٢٠١٦م

وأوضح المدير العام أن البنك على امتداد مسيرته التي قاربت الأربعين عاماً من العمل المصرفي الإسلامي، ظل يحتل موقع الريادة في القطاع المصرفي في السودان، متجاوزاً حدود المنافسة المحلية إلى آفاق إقليمية ودولية أرحب، ليصبح بمثابة ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني ودُعامة من دعائم التنمية والنهضة.

وأبان الأستاذ / الباقر أحمد النوري أن أداء البنك خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦م كان مُبشراً؛ حيث حقق البنك أرباحاً فاقت ٢١٣ مليون جنيه سوداني، وفي جانب الموارد فقد استحوذ البنك على نسبة ١٨% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي؛ إذ تجاوزت ودائعه ١٣,٢ مليار جنيه سوداني.

وأكد النوري سلامة وقوة المركز المالي للبنك في جانبي الموجودات والمطلوبات؛ حيث زاد إجمالي التمويل الممنوح من قبل البنك بنهاية النصف الأول من العام ٢٠١٦م عن مبلغ ١٠ مليار جنيه سوداني.



الأستاذ / الباقر أحمد النوري
المدير العام

أكد الأستاذ / الباقر أحمد النوري؛ المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني أن الجهاز المصرفي يعد المحرك الأساسي للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تمويل المشاريع التنموية والمساهمة في برامج النهضة والعمران. وأشار النوري إلى أن بنك فيصل الإسلامي السوداني ظل له منذ تأسيسه دورٌ مشهود ومساهمات عديدة في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات.

٥٢,٥% حصة التمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي الذي قدمه البنك في النصف الأول من العام ٢٠١٦م



الأستاذ / الباقر يوسف مضي
عضو مجلس الإدارة

صرّح الأستاذ / الباقر يوسف مضي؛ عضو مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني، ورئيس لجنة مجلس الإدارة، بأن البنك أولى اهتماماً كبيراً بتمويل الشرائح الصغيرة والتمويل ذي البعد الاجتماعي إسهاماً من البنك في دعم مشروعات الحد من الفقر والبطالة وتنمية فئات المجتمع المختلفة، وشكل التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي نسبة ٥٢,٥% من إجمالي التمويل بنهاية النصف الأول العام من العام ٢٠١٦م، مقارنة بنسبة ١٢% التي حددها بنك السودان المركزي كحد أدنى من إجمالي التمويل تخصص لقطاع التمويل الأصغر.

وأشار مضي إلى أن هذه المؤشرات تعكس حرص قيادة البنك على القيام بدور بناء في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، من خلال التركيز على مشروعات التنمية والبنى التحتية وفئات ذوي الدخل المحدود والمعاشين والجرهين والخريجين والفقرات الناشطين اقتصادياً. وفي جانب مشروعات الإسكان، ساهم البنك في محافظ الإسكان والتعمير بولاية البحر الأحمر، محفظة تمويل السكن الاقتصادي، صندوق الإسكان والتعمير بولاية نهر النيل، كما ساهم في محفظة تأهيل شبكة ري مشروع الجزيرة، كما قام البنك بتمويل الأجهزة الطبية والمعدات الصحية.

وفي مجال التبرعات، فقد تبرع البنك بمبلغ ٧ مليون جنيه، وتمثل ذلك في دعم وحدة المناظير بمستشفى سوبا، وتدشين مكتبة كلية الصيدلة جامعة الخرطوم، وتدشين وحدة العناية المركزة بمستشفى بربر، إلى جانب الخلاوى والمساجد ومنظمات المجتمع المدني، ودعم ذوي الحاجات الخاصة والفقرات والمساكين.

وأوضح الباقر أن بنك فيصل الإسلامي السوداني رصد - إلى جانب ذلك - ميزانية مقدرة بلغت ٥,٦ مليون جنيه لمركز الفحص الثقافى؛ الذي يمثل إحدى أذرع البنك في المسؤولية الاجتماعية من خلال دوره في نشر الثقافة وكافة فروع المعرفة وخاصة تلك التي تتعلق بالاقتصاد المصرفية الإسلامية ونشر المعاملات المالية الإسلامية وتطويرها.

تقرير المتابعة الثالث للسودان حول غسل الأموال ومكافحة الإرهاب يؤكد على الأداء المميز للسودان

تجدر الإشارة إلى أن هذا الإنجاز تم في وقت وجيز لا يتعدى الثلاث سنوات منذ اعتماد تقرير التقييم المشترك للسودان في نوفمبر من العام ٢٠١٢، وتمثل هذه الخطوة التزام السودان الكامل بالمعايير الدولية للمكافحة وتفتح الباب أمام تعاملات مصرفية لايشوبها التعقيد.

ويعد هذا الانجاز مواصلة للانجازات التي تحققت في أكتوبر الماضي واستمرار التأكيد التزام السودان في مجال مكافحة إقليمي ودولياً.

أكد التقرير الاداء المتميز للسودان في هذا المجال وإزالة مخاوف العديد من الدول الأعضاء والمراقبين بخصوص عدم التعامل مع الدول ذات المخاطر العالية.

نشرت مجموعة العمل المالي لشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقرير المتابعة الثالث للسودان والذي يتضمن خروج السودان من عملية المتابعة العادية إلى تحديث البيانات كل عامين ويمثل نشر هذا التقرير نجاح كبير للسودان في مجال مكافحة السودان لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فترة وجيزة مقارنة بأداء الدول الأخرى إقليمياً. ويعتبر هذا النجاح الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يمثل هذا القرار تأكيداً واضحاً على استيفاء السودان للمتطلبات الدولية، واعتراف من مجموعة العمل المالي لشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهى المجموعة التي قامت بتقييم السودان وحددت أوجه القصور في نظام المكافحة في السودان ونشرت التقرير في نوفمبر ٢٠١٢م.

البنك يكمل تحضيراته للانتقال لمستوى الاعتراف بالتميز من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة

وفد هيئة الرقابة الشرعية بالبنك قدم ندوة ثقافية علمية بمدينة الفاشر

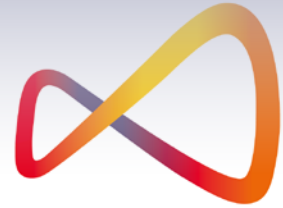


الاستاذ الدكتور خليفة بابكر الحسن- نائب رئيس الهيئة

قام وفد من هيئة الرقابة الشرعية للبنك فيصل الإسلامي السوداني في الفترة من ١٤-١٨ / محرم ١٤٣٨ هـ الموافق ١٥-١٩ / أكتوبر ٢٠١٦ م ، بزيارة لفرع الفاشر بولاية شمال دارفور في إطار زيارتها الراتبة المقررة لفرع البنك بالولايات والمدن المختلفة بالبلاد تحقيقاً لمهامه وأهمية أعمال البنك والرقابة على تطبيق الصيغ الشرعية في كافة أنشطته ومعاملاته ، وبترتيب مسبق من لجنة مجلس الإدارة وإدارة البنك في هذا الصدد .

وقد تضمنت الزيارة المشار إليها فضلاً عن دورها في المراجعة والمتابعة تقديم "ندوة فقهية تعريضية جامعة بالمصارف الإسلامية بدار المعلمين بالفاشر .

وحضرها لفييف من المهتمين وعلى رأسهم مدير البنك المركزي فرع الفاشر ومدراء البنوك التجارية ومدير فرع البنك وموظفيه بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس بكلية الشرعية والقانون، وكلية الاقتصاد بجامعة الفاشر وبعض أعضاء الهيئة القضائية بالمدينة.



EFQM®

أكمل بنك فيصل الإسلامي السوداني تحضيراته للانتقال لمستوى الاعتراف بالتميز من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة، وكان بنك فيصل الإسلامي السوداني قد حصل في العام السابق على شهادة تصنيف (الالتزام بالتميز) C2E×× (Committed to Excellence) التي تمنحها المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM) من مقرها في العاصمة البلجيكية بروكسل، تتويجاً لتبني القيادة العليا بالبنك لمنهجيات التميز المؤسسي الصادرة عن المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة ويعد الحصول على هذا التصنيف إنجازاً مهماً يضاف إلى رصيد إنجازات البنك على الأصعدة المختلفة. وبذلك يكون بنك فيصل الإسلامي السوداني المؤسسة المصرفية الأولى على مستوى القارة الأفريقية التي تحصل على هذا التصنيف المتقدم .

وأكد السيد المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني الأستاذ الباقر أحمد النوري، أن حصول البنك على شهادة تصنيف (الالتزام بالتميز) ، جاءت تجسيدا لأولويات القيادة العليا بالبنك للعمل بما يتوافق مع أرفع معايير الإدارة المعمول بها عالمياً. الجدير بالذكر أن فريقاً دولياً من المدققين أبتعت مؤخراً من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة للقيام بعمليات التدقيق على أنظمة البنك العاملة ومدى مطابقتها لمعايير المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة . وقد تم خلال التدقيق الوقوف على مستويات تطبيق معايير نموذج التميز المؤسسي الأوروبي التسعة والتي تتضمن معايير الوسائل الخمسة (القيادة ، الاستراتيجية ، العاملون ، الشراكات والموارد والعمليات) ومعايير النتائج الأربعة (النتائج المتعلقة بالعملاء ، النتائج المتعلقة بالعاملين ، النتائج المتعلقة بالمجتمع ، ونتاج الأداء الرئيسية) .

من جهة أخرى أكد السيد نائب المدير العام الأستاذ / علي إبراهيم عثمان بأن أنظمة الجودة الشاملة والتميز أصبحت جزءاً أصيلاً في وضع إستراتيجيات البنك وكذلك الخطط التشغيلية لكافة إدارات وفروع البنك ، كما أكد سيادته بأن هذا التصنيف يؤكد أن البنك يسير في الطريق الصحيح وذلك عبر اعتراف دولي محايد ، وصرح الأستاذ / بشير علي عبد الكريم مساعد المدير العام للقطاع الإداري بأن القيادة العليا بالبنك تبنت معايير نموذج التميز المؤسسي الأوروبي كمنهجيات لإدارة كافة عمليات البنك وقياس النتائج.

٤٥٠ من موظفي البنك خضعوا لدورات تدريبية خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦م

وأوضح الأستاذ / بشير علي عبد الكريم؛ مساعد المدير العام للقطاع الإداري أن البنك يولي عناية خاصة لتدريب وتطوير موظفيه بهدف إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومدرّبة لتقديم الخدمات بجودة عالية، وذلك بتزويدهم بالمهارات والمعارف والاتجاهات اللازمة لتغطية الفجوات في الأداء من خلال مقارنة مستويات الأداء المطلوبة بالمستويات الحالية للأداء.



الأستاذ / بشير علي عبد الكريم
مساعد المدير العام للقطاع الإداري

وأشار مساعد المدير العام إلى أن البنك قام خلال النصف الأول من العام 2016م بتدريب عدد (450) من العاملين خلال (66) برنامج تدريبي شملت برامج الزمالات والدبلومات المهنية والمجستير المهني إلى جانب العلوم المالية والمصرفية الأخرى، كما شمل التدريب مشاركة العاملين في عدد من المؤتمرات والمنتديات والملتقيات الداخلية والخارجية.

يجدر ذكره أن البنك يعمل على تلبية الاحتياجات التدريبية لموظفيه من خلال عقد دورات تدريبية داخلية برئاسة البنك ومن خلال إيفاد عدد من الموظفين للمشاركة في الدورات التي تنظمها معاهد التدريب المحلية، إلى جانب المشاركة بالمؤتمرات والدورات التي تنظم خارج السودان من قبل هيئات وجهات استشارية وتدريبية عربية وأجنبية معروفة.

في إطار جهود البنك المبذولة للمحافظة على الاستمرارية في مواكبة التطور المصرفي وتحقيق الخطة الاستراتيجية، يواصل البنك تنفيذ خطته التدريبية الطموحة التي تستهدف الارتقاء بمهارات العاملين وصلقلهم أكاديمياً ومعرفياً ومهنياً بما يؤهلهم لمقابلة متطلبات التطور المتسارع في عالم الصناعة المصرفية. في هذا الصدد، شهد النصف الأول من العام 2016م تنفيذ البنك ومشاركته في عدد كبير من الدورات التدريبية وفق الخطة التي وضعها قسم التدريب والعلاقات العامة.

أشار السيد / مساعد المدير العام لقطاع المؤسسات والنقد الأجنبي؛ الأستاذ / هُؤاد عوض الكريم إبراهيم، إلى أن بنك فيصل الإسلامي السوداني يُقدّم مجموعة واسعة ومتنوعة من خيارات وبدائل التمويل لدعم عملائه في زيادة استثماراتهم وتنمية أعمالهم وتعزيز قدراتهم على اتخاذ قرارات مالية فعالة لمواجهة التحديات المالية وتجنب مخاطر الاستثمار، والاستفادة من الفرص المتوفرة في ظل ظروف السوق المتغيرة.

وأبان الأستاذ / هُؤاد عوض الكريم أن بنك فيصل الإسلامي السوداني يوفر حلولاً تمويلية صُممت خصيصاً لشركائه من المؤسسات والشركات التجارية لتحقيق تطلعاتهم المالية وتنفيذ خططهم الاستثمارية وفق منهج موجه بدقة نحو تحقيق الأهداف المرسومة وبلوغ النتائج المرجوة.

من جانبه، أوضح السيد / مدير إدارة التمويل بالتجزئة؛ الأستاذ / مخلص محمد خير محمد، أن بنك فيصل الإسلامي السوداني يُقدّم لعملائه من الأفراد خيارات متنوعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تلبي متطلباتهم المصرفية واحتياجاتهم المالية، مُشيراً إلى البنك يمنح عملاءه علاقة مصرفية مميزة وحلولاً استثمارية مبتكرة صُممت بعناية فائقة لتواكب احتياجاتهم وأهدافهم.

وجدد السيد / مدير إدارة التمويل بالتجزئة التأكيد على أن البنك يسعى، ضمن خدماته للأفراد من عملائه، إلى توفير الحلول المصرفية المتقدمة في جميع أفرع بنك فيصل الإسلامي السوداني، حرصاً على تقديم أفضل أنواع المنتجات والخدمات وجعلها في متناول العملاء تيسيراً لاستخدامها وسهولة تلقيها والدقة في تنفيذها.

بنك فيصل الإسلامي السوداني يُقدّم مجموعة متنوعة من خيارات التمويل لشركائه من المؤسسات والأفراد



الأستاذ / هُؤاد عوض الكريم
مساعد المدير العام لتمويل المؤسسات والشركات

بنك فيصل الإسلامي السوداني رائد محفظة الإسكان والتعمير بالبحر الأحمر

والأستاذ عثمان محمد أحمد؛ وزير الاقتصاد بولاية البحر الأحمر، والأستاذ حافظ محمد محمود، وعدد من الجهات المعنية بهذه المشروعات.

وأوضح المدير العام؛ الأستاذ / الباقر أحمد النوري بأن بنك فيصل الإسلامي السوداني بوصفه رائداً لمحفظة الإسكان والتعمير بالبحر الأحمر يساهم بنسبة تفوق الـ 60% في المحفظة، التي تمثل إحدى مساهمات البنك الرائدة ومبادراته المشهودة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، مشيراً إلى أن هذه المحفظة تنفذ بغرض توفير السكن اللائق للمواطنين وبأسعار معقولة.

يجدر ذكره أن بنك فيصل الإسلامي السوداني، إلى جانب كونه البنك الرائد لمحفظة الإسكان والتعمير بالبحر الأحمر، يساهم في العديد من المحفظات التمويلية الأخرى، منها على سبيل المثال: صندوق الإسكان والتعمير - نهر النيل، محفظة تمويل السكن الاقتصادي، محفظة تأهيل شبكة ري مشروع الجزيرة، ومحفظة قوت العاملين.

يساهم بنك فيصل الإسلامي السوداني في العديد من المشروعات التنموية والاقتصادية، اتساقاً مع توجه البنك وإستراتيجيته الهادفة إلى دفع مسيرة النماء والنهوض بالاقتصاد الوطني. وتحقيقاً لهذه الغايات، أولى البنك التمويل ذا البعد الاجتماعي اهتماماً متزايداً انعكس في نسب التمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي الذي ظل يقدمه البنك طوال الفترات السابقة، والذي ما فتئ يشكل أغلب التمويل الممنوح من قبل البنك. أحد هذه المشروعات التنموية التي يبادر بها البنك هي محفظة الإسكان والتعمير بولاية البحر الأحمر التي جاء تنفيذها بالاتفاق بين الصندوق القومي للإسكان والتعمير وعدد من المصارف السودانية العاملة بالمنطقة وفي مقدمتها بنك فيصل الإسلامي السوداني.

وقد تم ذلك الاتفاق خلال اللقاء الذي عُقد بمباني رئاسة بنك فيصل الإسلامي السوداني بتاريخ 17 فبراير 2013م وشهده كل من السادة الدكتور غلام الدين عثمان، الأمين العام للصندوق القومي للإسكان والتعمير (حينئذ)،

أظهر تقرير أداء وزارة المعادن النصف سنوي أن القيمة الإجمالية لإنتاج الذهب في البلاد خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت (1.808) مليار دولار. وقالت الوزارة في تقريرها إن جملة إنتاج الذهب للنصف الأول من العام فاق الـ 45 طناً، وبلغ إنتاج الشركات خلال هذه الفترة أكثر من سبعة أطنان والتعدين التقليدي نحو 38 طناً. وأوضحت الوزارة أن شركات تعدين الذهب بلغت 149 شركة، فيما بلغت شركات مخلفات التعدين 48 شركة. وتوقعت الحكومة السودانية في وقت سابق ارتفاع إنتاج البلاد من الذهب، خلال العام 2016، إلى 100 طن، ليكون السودان في المرتبة الثانية أفريقياً، والتاسعة عالمياً من حيث إنتاج هذا المعدن النفيس.

(١،٨٠٨) مليار
دولار عائدات
إنتاج السودان
من الذهب خلال
النصف الأول من
العام ٢٠١٦م

البنك يدعم ويمول مشروعات حصاد المياه التنموية التي تنفذها وحدة تنفيذ السدود

والكهرباء والمدير العام لوحدة تنفيذ السدود والأستاذ / الباقر أحمد النوري؛
المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني، وعدد من مديري الإدارات في وحدة
السدود وبنك فيصل وممثلي وسائل الإعلام.

وأكد السيد / المدير العام أن هذه الاتفاقية تُعد بداية لتعاون سيستمر - بمشيئة
الله تعالى - بين البنك والوحدة، مشيراً إلى أن الطرفين يتفقان في السعي لتحقيق
التنمية بالبلاد، مُمثلاً منهج الدولة الذي أثمر عن إنشاء وحدة تنفيذ السدود
وبكل القيادات التي تولت العمل فيها. وأكد الباقر استعداد البنك لتنفيذ كل
المشاريع التي تم الاتفاق عليها مع وحدة تنفيذ السدود، مُشيداً بمشاريع الوحدة
التي وصفها بأنها عملاقة ومدروسة ومؤسسة، مؤكداً حرص البنك على تمويل كل
المشاريع في بقاع السودان المختلفة.

من جانبه، أشار المدير العام لوحدة تنفيذ السدود إلى أن الوحدة اختارت
أكبر الشركات العالمية لتنفيذ مشاريعها بدءاً من سد مروي الذي وصفه بأنه
يظل مفخرة وأساساً لكل عمل متقن. وقال بادي أيضاً إن همهم الأكبر في وحدة
تنفيذ السدود الآن هو مشاريع حصاد المياه التي يقومون بإنشائها في كل ولايات
السودان، موضحاً أن الوحدة قد دخلت الآن في مجال جديد وهو حفر الآبار
الجوفية إضافة إلى عملها في إنجاز أطلس للمياه في كل ربوع الوطن. وختم
د. جعفر بادي حديثه مشيداً لبنك فيصل الإسلامي السوداني واهتمامه بتمويل
مشاريع وحدة تنفيذ السدود، مؤكداً أن تمويل البنك لهذه المشاريع يدل على
حرصه على المشاركة الفاعلة في البرامج التنموية التي تتبناها الدولة لبسط
الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي في كافة ربوع البلاد.



بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)

نحن الرواد

دأب بنك فيصل الإسلامي السوداني على دعم وتمويل مشروعات التنمية
الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي التي تساهم في الارتقاء بالمجتمع إنتاجياً
وتنموياً. وتُظهر مؤشرات التمويل الذي يمنحه البنك سنوياً والحِصص المقدرة
التي تنالها القطاعات الإنتاجية، مدى العناية الاستراتيجية التي يُوليها
البنك لتمويل المشروعات التنموية. وامتداداً لهذا النهج، قام البنك بتمويل
العديد من المشاريع المماثلة، كما ساهم في عددٍ من المحافظ التمويلية ذات البعد
التنموي والخدمي. وكانت الشراكة التي عقدها البنك مع وحدة تنفيذ السدود،
 لتمويل مشروعات حصاد المياه، هي إحدى أبرز وأهم المشروعات الاجتماعية
والاقتصادية التي ساهم فيها البنك في العام المنقضي 2015م.

حيث تم التوقيع على اتفاقية تمويل مشاريع وحدة تنفيذ السدود بفندق
روتانا بالخرطوم وذلك بحضور د. جعفر بادي وزير الدولة بوزارة الموارد المائية

الحوكمة في المصارف الإسلامية



د. أبو عبدة الطيب سليمان
مستشار قانوني
بنك فيصل الإسلامي السوداني

١ / مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي:

تتمثل الحوكمة من المنظور المصرفي في الطريقة التي تُدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من الإدارة ومجلس الإدارة، بما يؤثر في تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين.

٢ / أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي:

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من زبائن ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عوامة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي، الأمر الذي أدى حتما إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة في المصارف لديها أهمية واسعة.

كما إن إشكالية الحوكمة تعتبر أكثر تعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والتنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقرضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يكون عموما يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند الطلب من طرف المودعين، في حين أن أصول المصرف تكون في أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل.

مقدمة:

لقد وضعت الأحداث التي مرّ بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمنشآت المالية الدولية، فمنذ سنة ١٩٩٧م تاريخ حدوث الأزمة المالية الآسيوية، مروراً بفضيحة شركة "أنرون" سنة ٢٠٠٣م، إلى الأزمة المالية الأخيرة، كلها حوادث أبرزت أهمية الحوكمة كمنهج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات.

ويتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة المنشآت وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المنشآت والدول على حد سواء.

كما إن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تحتوي المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة.

وربما أصبح هذا المفهوم أكثر فأكثر أهمية وتعقيدا في المصارف الإسلامية لما لهذه الأخيرة من عمليات مصرفية معقدة تختلف شكلا ومضمونا عن العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى وجود مجلسين هما مجلس الإدارة ومجلس الشريعة (هيئة الرقابة الشرعية) تتداخل في بعض الأحيان أهدافهما ووظائفهما.

وكما توصلت العديد من الدراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري ويساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية.

وبالتالي تكون المراقبة أكثر تشدداً على مستوى المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وبالتالي لابد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف بشكل جيد سيؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم أرباح المخرجات الأمر الذي يسمح بارتفاع قيمة المنشأة في السوق المالي.

٣ / محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف:

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية على جودة مجموعتان من المحددات هي:

- المحددات الداخلية، حيث تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- المحددات الخارجية: تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والمنشآت العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار، وإلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمنشآت الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم.

٤ / دور المصارف المركزية في تفعيل الحوكمة في المصارف:

تلعب المصارف المركزية دوراً أساسياً في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المنشآت المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري.

تجارب الحوكمة في المصارف الإسلامية

اتسمت تجارب المصارف الإسلامية بالعديد من الاختلالات في التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد التي سطرها لها المنظرون الأوائل، حتى أصبح الكثير من الكتاب والباحثين والخبراء ينتقدونها واصفين إياها بأنها تقوم فقط بمحاكاة لعمليات البنوك التقليدية وتحاول إيجاد الطرق والحيل لتبرير عملياتها غير الشرعية لتضعها تحت إطار إسلامي في الظاهر وفيه الكثير من الربا والغرر في الباطن، كما أن سد الفجوات والمفارقات بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في مسيرة المصارف الإسلامية يرتبط ببعض التدابير الجادة التي يمكن اعتبارها من أولوية الأولويات على حساب التكاثر الكمي الذي لم يعبر عن مدى التزام هذه المصارف بأسسها النظرية. وهذا ما يدفعنا لطرح السؤال: بماذا تتميز حوكمة المصارف الإسلامية عنها في التقليدية؟ وكذلك اختبار الفرضية التي طرحناها في بداية البحث والمتمثلة في: أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تختلف عن الحوكمة في المصارف التقليدية، نظراً لاختلاف المبادئ التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي تقوم عليها المصارف التقليدية.

الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

وباستخدام المنهج الاستقرائي الذي يعني الانطلاق من العام للوصول إلى الخاص أو من الكل إلى الجزء، فيتمثل العام لدينا هنا في أن المصارف الإسلامية تختلف شكلاً ومضموناً عن المصارف التقليدية، حيث تعتمد الأولى على مجموعة من

المبادئ لا يمكن التنازل عن أي واحد منهم، والا فقد المصرف إسلاميته، وتتمثل هذه المبادئ أساساً في:

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم.
- مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين.
- مبدأ التزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية.

بينما تعتمد الثانية على مبدأ الفائدة الثابتة أخذاً وعطاءً، ولا تشترط في ذلك مشروعية المشاريع الممولة. وعلى هذا نجد أن العقود التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقاً، مما يستلزم إدارة عادلة ورقابة فعالة وشفافية واضحة توضح حقوق وواجبات كل طرف.

كما أن مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينظر إليه فقط من باب تطبيق مبدأ الغنم بالغرم أو عدم تمويل المشاريع الحرام، وإنما ينظر إليه أيضاً من باب التزام الأشخاص القائمين على المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية في سلوكياتهم وتصرفاتهم.

أي أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تتميز بما يلي:

- المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعات أكبر لمصالح أصحاب الودائع الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة، مقارنة بمصالح (أصحاب الودائع في البنوك التقليدية التي تقل مخاطرتهم نظراً لثبات فوائدهم المصرفية).

- وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للبنك وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.

- وجود هدفين مختلفين في نفس المصرف يمكن أن يزيد في حدة تعارض المصالح وبطبيعة الحال ربما سيخلق بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي.

ويمكن عرض المبادئ الإرشادية التي جاءت في معيار حوكمة المنشآت المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا في ديسمبر ٢٠٠٦ م:

١ - معيار حوكمة المنشآت المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا.

٢ - آليات واستراتيجيات تطوير الحوكمة في المصارف الإسلامية:

يمكن تلخيص أهم الآليات والاستراتيجيات الضرورية لتفعيل الحوكمة في المصارف الإسلامية في النقاط التالية:

- العمل على تأسيس المزيد من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للمصارف الإسلامية كأحدى الأدوات الداعمة لمتطلبات الحوكمة.
- إنشاء مجلس أعلى للفتوى يتكون من صفوة الشيوخ والعلماء والخبراء ذوي المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع وبالمعاملات المصرفية، ليساهم في إثراء القرارات الشرعية.

تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال



أ. يسرا حسن عثمان صالح أبو رأس - محاضر بكلية علوم الحاسوب، جامعة الرباط

تمهيد:

تزايد الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة لمواجهة عمليات غسل الأموال نظراً لانتشار العوثة وتزايد ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات وخاصة في ظل غياب الشفافية على التعاملات الأمر الذي شجع العمل على اتساع هذه الظاهرة وتفشي آثارها السلبية سواء على المستوى الدولي والعالمي أو على المستوى المحلي لكل دولة، ومجالات تأثيراتها السلبية عديدة، منها ما يمس الفرد في دخله ونشاطه ومنها ما يضر بمفاهيمه الأخلاقية، وأغلب هذه النتائج الضارة تعمل على توفير مناخ خصب ورطب يساعد على انتشار هذه الظاهرة وفي هذا السياق سنتعرف على أهم مخاطر غسل الأموال.

المحور الأول

تعريف غسل الأموال:

يمكن تعريف غسل الأموال بأنه تحويل أو إيداع أو توظيف الأموال المستمدة من أنشطة غير مشروعة في أصول مالية تبدو كأنها مستمدة من مصادر مشروعة. وهكذا يطلق مصطلح غسل الأموال على التحريك المادي للمال وتحويله وإيداعه في المصارف الأجنبية تحت حسابات رقمية أو تحت حسابات وهمية وكذلك تحويل وعاء الاتجار بالمخدرات أو غيرها من السلع والخدمات غير المشروعة وتوظيفه واستثماره في مشروعات للتنمية أو إخفاء الأنشطة غير المشروعة المستمد منها لإظهاره بمظهر أصول منظمات العمل المشروع ويطلق على ذلك جميعاً غسل الأموال على الأموال نفسها الأموال القذرة.

مفهوم غسل الأموال في الفقه الإسلامي:

لم يستخدم فقهاء الشريعة مصطلح غسل الأموال إلا أن ذات الفكرة تقدم عليها الأصول الشرعية في تحريك التعامل ببعض الأموال، وقد تناول الفقهاء هذه القضية في أكثر من موضوع حيث جاء في أبواب العبادات الحديث عنها في أحكام القربات المالية بمال مكتسب من مصدر حرام مثل الطهارة بماء مغصوب، وجاء في المعاملات تناول الفقهاء أحكام المقبوض بعقد فاسد وهل يفيد نقل الملكية أم لا وفي أبواب الجنائيات يأتي الحديث عن المال المسروق والاتجار بالخمور وغيرها.

ومما ذكر يتضح أن فقهاء الإسلام يعبرون عنه بمصطلح المال الحرام، وقد عرف المال الحرام بأنه كل مال حرم الشرع على حائزه الانتفاع به بأي وجه من الوجوه.

وقد اعتبر بعض الباحثين قصر التحريم على الانتفاع عيباً في التعريف، وقد عرف أيضاً بأنه "كل ما حرم الشرع دخوله في ملك المسلم لمانع" ويرى هذا التعريف أن الحرمة لا تكون قاصرة على الانتفاع بل تكون شاملة لكل مال حرم الشرع على المسلم أن يقتنيه أو يدخله في ملكه وإذا حرم الشرع دخول مثل هذا المال في ملك المسلم فمن باب أولى تحريم الانتفاع به لأن الانتفاع ثمرة من ثمرات الملك.

أسباب تزايد ظاهرة غسل الأموال:

يرجع تفاقم واستفحال ظاهرة غسل الأموال في

السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل مشجعة ومسهلة لها والتي تشترك مع بعض أسباب ظهور الإرهاب، حيث خلص مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي عُقد بالرياض من 6 - 9 فبراير 2005م إلى أن الأسباب الرئيسة للإرهاب تتمثل في الفقر الشديد والهيكلة الاجتماعية غير العادلة والفساد والاحتلال الأجنبي والاستغلال الشديد والتطرف والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان والغزو الثقافي نتيجة العوثة من أهمها:

- 1 / زيادة انتشار الفقر والحرمان في أنحاء العالم.
- 2 / اتساع ظاهرة العوثة.
- 3 / زيادة الفساد المالي والإداري.

هنالك علاقة وطيدة بين الفساد المالي والإداري وغسل الأموال، وما يجب التنويه إليه هو أن هذا النوع من الفساد لا يوجد في الدول المتخلفة وحدها بل إنه منتشر في كل دول العالم، وما يساهم في تكريس هذه العلاقة وتأمين استمرارها هو عدم وجود الشفافية في مجال الصفقات العمومية وبالتالي يلجأ أصحاب رؤوس الأموال إلى الحصول على هذه الصفقات بطرق غير شرعية، وكذلك تدني دخول موظفي القطاع العام الذين يتلقون الرشاوى، فلا بد لهم من أن يجدوا قنوات مالية دولية آمنة يمكنهم من خلالها إيداع مكاسبهم غير الشرعية في البنوك فيتجهون مثلهم مثل الذين قدموا الرشاوى لتلقيها إلى إقامة قنوات مالية آمنة عن طريق غسل الأموال.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية لغسل الأموال

أولاً: الآثار الاقتصادية:

قد يؤثر غسل الأموال مباشرة على اقتصاد الدول دون ان يقف بينهما متغير اقتصادي آخر، وهذا ما يقصد بالآثار الاقتصادية المباشرة لغسل الأموال.

ومن أهم المجالات الاقتصادية التي يؤثر عليها غسل الأموال، وبالتالي تحفز على انتشار الإرهاب:

1 / انخفاض الدخل القومي:

يصاب الاقتصاد القومي للدولة، نظراً لتهريب الأموال منها الى الخارج، بنزيف حاد سببه الاستقطاع من الدخل القومي الى الاقتصاديات الخارجية التي يتم فيها استثمار هذه الأموال التي حُرِم منها الاقتصاد الاصلي، حيث يتم حرمان هذه الدولة من القيمة المضافة الى الدخل، كما ان تهريب الأموال الى الخارج يعد هجوماً على السياسة الاقتصادية الداخلية المرسومة وتضييقها من مضمونها مما يؤدي الى تضارب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وما يليها من عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي عدم التوازن بين الادخار والاستهلاك مما يدفع بالدولة الى التحويل الخارجي وما يترتب عليه من مديونية وفوائد، بالإضافة الى ذلك فإن عمليات غسل الأموال لا تقتصر آثارها على الدخل القومي فقط، بل تمتد لتشمل أيضاً على توزيع الدخل القومي، فهذه الدخول غير المشروعة التي تجري عليها عمليات الغسيل بالخارج ستعود ثانياً الى الداخل مما يعنى أنها تحول للداخل من فئات منتجة تحصل على دخول مشروعة الى فئات منتجة تحصل على دخول غير مشروعة، الامر الذي يؤدي بالتالي الى الحد من قدرة السياسة المالية للدولة على اعادة توزيع الدخل القومي بشكل يحفظ التوازن والاستقرار الاجتماعي، ويحصل نوع من التوزيع العشوائي للدخل القومي يصاحبه ازدياد الفجوة بين الاغنياء والفقراء.

2 / تدهور قيمة العملة الوطنية:

يظهر ذلك جلياً من خلال تحويل الأموال الى الخارج لاجراء عمليات الغسل عليها، وهذا يترتب عليه اثار وخيمة على قيمة العملة الوطنية يؤثر سلباً على قيمة العملة الوطنية، كما ان عملية تهريب الأموال من دولة لاخرى يؤدي الى زيادة الطلب على الصرف والعملة الأجنبية من خلال فتح ارصدة لايداع تلك الأموال في البنوك والمصارف الأجنبية، بقصد استثمارها في الخارج، وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ووضعية العملة الوطنية تظهر وضع النمو الاقتصادي مما يوجب اجراءات تحمي هذه العملة.

وقد يترتب على قلة المعروض من العملات الأجنبية مقابل زيادته من العملة الوطنية خلق نوع من الهلع لدى الافراد والمؤسسات مما يدفع البنك المركزي الى التدخل لتفحص الاحتياطي للموجودات الأجنبية، وكل ذلك يؤدي الى تدهور العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية.

3 / تشويه المنافسة:

تؤدي عملية غسل الأموال الى منافسة القطاعات المالية المشروعة حيث تكون هذه المنافسة غير متكافئة بين المستثمر المحلي والاجنبي. فالأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة تسمح لعصابات المنظمة بالتفوق في المنافسة على المؤسسات ذات الأنشطة المشروعة مما يجعل تركز الثروة عندهم وهذا يؤدي الى اخراج مؤسسات الاعمال المشروعة والنظيفة من السوق بالافلاس نتيجة عدم قدرتها على المنافسة، وهكذا تصبح العملية الانتاجية والاستهلاكية مبتكرة من اساليب غير شرعية، كما يزيد حكر المؤسسات التي تستعمل للتستر والمنافسة للسوق كونها توفر منتجات اقل تكلفة وتحظى بدعم في التمويل، الامر الذي يهدد القطاع الخاص المشروع بالخروج من السوق من طرف المنظمات الاجرامية.

ثانياً: الآثار الاقتصادية غير المباشرة لغسل الأموال:

هناك آثار سلبية تترتب عن نشاط غسل الأموال، إلا انها تؤثر على الاقتصاد الوطني بصورة غير مباشرة وهي:

1 / إفساد مناخ الاستثمار:

يكون الاستثمار بالتوظيف الجيد المنتج لرؤس الأموال، فالقائمون بعمليات غسل الأموال لا يهتمون بنوعية الاستثمار بقدر ما يهتمون بتمويه المصدر الرئيس غير المشروع لرؤوس أموالهم، ولهذا نجد غاسلي الأموال دائماً يتهجون الى الاستثمارات رديئة النوعية فتحدث تدفقات كبيرة وعشوائية للنقد المراد منها هو التستر عن مصدرها القذر، ومن جهة اخرى نجد الجهاز المصرفي يقوم بتحويلات نقدية ومصرفية بين البنوك المحلية والخارجية مما يجعل المدخرات المحلية عاجزة عن الوفاء باحتياجات الاستثمار واتساع نطاق الفجوة التمويلية، حيث

ان المدخرات المحولة الى الخارج تودع في البنوك الخارجية ولا توجه للاستثمار داخل البلاد، كما ان اللجوء لغسل الأموال عن طريق اجراء التصرفات العينية كشراء الذهب، التحف النادرة... الخ. تعنى انخفاض الادخار وبالتالي الاستثمار.

2 / ارتفاع معدل التضخم:

إن عملية غسل الأموال التي تتم في السلع الانتاجية والخدمات المرتبطة بالقدرة الاستهلاكية يترتب عليها زيادة الدخل لدي بعض فئات المجتمع - مرتكبي الجرائم على حساب الفئات الاخرى من المجتمع - فهؤلاء يتصرفون بنزعتهم الاستهلاكية وعدم الرشد في الانفاق وبالتالي تظهر الفروق في نمط الاستهلاك بين الفئات التي تسعى الى السيطرة على طلبات السوق بطريقة عشوائية مما يؤدي الى الحد من قدرة المجتمع على الادخار الذي تنشأ عنه ظاهرة المديونية الخارجية والعجز عن توسيع الاعمال ومنه يحصل التضخم الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار.

وتجدر الاشارة الى ان ظاهرة التضخم وانتشارها اليوم في العالم يعود سببه الى التوسع في السيولة الدولية والمقصود بها التوسع في عرض وطلب النقود.

المحور الثالث: الوسائل المستخدمة في غسل الأموال:

تتنوع الوسائل المعتمدة في عمليات غسل الأموال بين أولية وبين تقنيات حديثة كثيرة التعقيد والغموض تستخدمها جميعاً شبكات إجرام دولية محترفة تسخر مراكز مصرفية ومؤسسات مالية واقتصادية بغية استكمال اجراءات التبييض الجارية لمصالحها.

ومن الوسائل التقليدية:

1. شراء العقارات والشقق الفنادق والمجوهرات الثمينة واللوحات باهظة الثمن.
2. شراء الشركات والمؤسسات الخاسرة او المتعثرة بغية تمويلها.
3. عقد صفقات نقدية كشراء السيارات الفاخرة او القطع الفنية النادرة دون ابلاغ الجهات المختصة ودون التعرف على حقيقة مصدر هذه الأموال.





وعلاقة الشيك الالكتروني بجريمة غسل الاموال هي علاقة وثيقة، فالشيك الالكتروني يعتمد علي وجود حساب للعميل او لمحرر الشيك لدى أحد المصارف ثم يقوم العميل بنقل الحساب وتداوله عبر شبكة الانترنت في صفقات تجارية يكون طرفاً فيها ويكون الشيك الالكتروني هو وسيلة التداول وقبل ذلك فإن العميل هو الوسيط بين مصدر الشيك وبين المستفيد. ومن خلال استخدام الشيك الالكتروني يتضح ان العصر الحالي يتسم بظهور العديد من وسائل التقنية الحديثة والتكنولوجيا الالكترونية التي تسمح باستخدام شبكة الانترنت دون الحاجة الى المرور عبر القنوات المصرفية المعروفة الامر الذي اتاح لعصابات الجريمة المنظمة استغلال هذه التكنولوجيا في اتمام عمليات غسل الاموال بعيداً عن عيون الجهات الرقابية، أي إن التكنولوجيا الحديثة قد لعبت دوراً مهماً في انتشار الفساد المالي والاداري في العديد من المنشآت الاقتصادية في مختلف العالم وفي المساعدة على اخفاء الجرائم الاقتصادية وصعوبة تعقبها لانعدام الادلة ودقة الاداء والتفتيز.

4 / التجارة الالكترونية:

اهتم السودان رسمياً بالتجارة الالكترونية حينما صادق المجلس الوطني على قانون نقطة التجارة السودانية في مايو 2001م، وتم انشاء نقطة التجارة السودانية والتي هي عبارة عن مركز تسهيلات تقني متقدم لخدمة رجال الاعمال والمستثمرين السودانيين وتشرف عليه وزارة الخارجية. اما عن علاقات التجارة الالكترونية بغسل الاموال فهي وثيقة وذلك من جانب وسائل الدفع الالكتروني المستخدم في التبادل حال اتمام صفقات هذه المبادلات الالكترونية حيث تم الدفع من خلال قنوات اتصال الكترونية ما بين حساب آلي وانترنت، ولا جدال في ان استخدام العقود الالكترونية يؤدي الى سرعة وسهولة تسوية المدفوعات وتقليص الحاجة الى الاحتفاظ بالنقد السائلة الامر الذي يساعد على التوسع في التبادل التجاري، ولهذا فالصرافة الالكترونية تربط السوق عبر الانترنت لذلك هي وثيقة الصلة للتجارة الالكترونية، ويمكن عن طريق هذه العملية تحويل المبالغ المالية لحسابات اخرى وتحويل مبالغ لجهات اخرى خارج المصرف وكل ذلك يتم عن طريق اعمال الصرافة الالكترونية. ويتضح من ذلك ان طريقة السداد في معاملات التجارة الالكترونية فتحت الباب للجناة في جرائم غسل الاموال بتكريس طريقة السداد في هذه المعاملات الالكترونية لاجل غسل الاموال غير المشروعة التي لديهم بوسيلة الكترونية وبعد ذلك دخولهم صفقات تجارة الكترونية.

مستحياً. ومما يزيد خطورة الامر ان المصارف عبر الانترنت يمكن ان تعمل لفترات طويلة مع الانتقال دورياً خارج الحدود الوطنية ودون ان تتوقف وذلك من خلال بعض الرسائل الالكترونية السريعة وذلك بهدف تجنب اي ملاحقة او انفضاح امرها.

2 / البطالة الذكية:

وهو اسلوب تكنولوجي حديث نشأ في إنجلترا وامتد العمل بها في الولايات المتحدة الامريكية. والبطالة الذكية تكون بصرف النقود التي كان قد سبق تحميلها من العميل مباشرة إلى القرص المغنطيسي عن طريق ماكينة تحويل آلية التلفون المعدة لهذا الغرض. ويزيد الامر خطورة لأن البطالة الذكية خاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزنة على القرص الصلب بها ثم يمكن بسهولة نقل هذه الاموال الكترونياً على كادراخ بواسطة التلفون المعد لذلك وبدون تدخل اي مصرف من المصارف.

3 / الشيكات الالكترونية:

هذه الشيكات تحرر باسم الكمبيوتر وتأخذ نفس المسارات التي يأخذها الشيك الورقي منذ لحظة اصداره مروراً بعملية التسليم ثم التحصيل والقيود في الحسابات وهو ينتقل بالبريد الالكتروني من الطرف الذي اصداره الى المستفيد بعد توقيعه الكترونياً فيسترجعه المستفيد ويوقعه الكترونياً ويرسله بالبريد الالكتروني مع اشعار ايداع الالكتروني في حسابه المصرفي. ويمكن القول ان الشيك الالكتروني في جوهره بديل رقمي للشيك الورقي؛ فهو التزام قانوني بسداد معين في تاريخ معين لصالح فرد او جهة معينة، والشيك الالكتروني يحتوي علي نفس المعلومات التي يحملها الشيك الورقي مثل المبلغ والمستفيد والساحب والمسحوب عليه، إلا انه يكتب بواسطة ادارة الكترونية مثل الحاسوب ويتم تزييله وتوقيعه الكترونياً ومن ثم يتمتع بقوة الشيك الورقي في الدول التي تعترف بصحة التوقيع الالكتروني.

4. تحويل العملة المحلية الضعيفة ذات الاصل الاجرامي الى ذهب او مجوهرات من المقتنيات التي يسهل بيعها مقابل عملات اجنبية قوية ومن ثم ايداعها بمصارف البلد الاجنبي حتى تكتمل عملية تبويضها.

5. ايداع الاموال الملوثة في مصارف بلد اجنبية تتوفر فيه ميزات خاصة مثل انعدام الضريبة على الدخول وغياب الرقابة على المصارف وسهولة تأسيس الشركات.

6. شراء الاسهم والمستندات في البورصة.

7. ابدال النقود بشيكات مصرفية.

8. التحويل البرقي للنقد، حيث يلجأ غاسلو الاموال الى اسلوب التحويل البرقي للنقد بسبب الثغرات التي تعتري هذا النظام، وذلك ان كثيراً من المصارف ليست اعضاء في نظام Fes Wire كما ان قليلاً منها عضو في نظام Chips وهو عبارة عن غرفة مقاصة تسوية في نهاية اليوم ويترتب على ذلك استخدام ما يعرف بنظام Swift للتصريح باجراء المعاملات برقياً أي استخدام المصارف نظام المراسلة لاتمام التحويل.

الوسائل الالكترونية:

1 / مصارف الانترنت:

وهي من اخطر الوسائل الالكترونية الحديثة فهي عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المالية والبيع حيث يقوم المتعامل مع هذا النظام بادخال الشفرة السرية من ارقام او غيرها وطباعتها على الكمبيوتر ومن ثم تحويل الاموال بالطريقة التي يامر بها الجهاز.

هذا النظام يمكن للجناة في جريمة غسل الاموال من القيام بمحلت التزويد والاندماج في جريمة غسل الاموال بطريقة اكثر سهولة ويسر، فهذه الوسيلة التكنولوجية الحديثة تمكن غاسلي الاموال من تحويل ارصدهم عدة مرات يومياً في اكثر من مصرف حول العالم ومع ذلك يكون كشف امرهم أمراً

الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة
Islamic Trading & Service Co. Ltd.
إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



نوفر لك خيارات متعددة ..

المصارف، والواقع الاجتماعي والاقتصادي في السودان



أ. التجاني حسين دفع السيد - رئيس تحرير مجلة المصارف

تلك المنظومة من حيث المرحلة التي تمر بها والظروف التي تكتنفها، والمخاطر أو درجة السلامة التي تحيط بالمؤسسات التي تعمل فيها. والجهاز المصرفي في السودان بالرغم من أنه يعمل في واقع يتسم بالعديد من التعقيدات والظروف غير المواتية من حيث الحصار المفروض عليه، وعدم استقرار سعر صرف العملة، وانخفاض نسبة المتعاملين مع البنوك من الجمهور إلى (6%) فقط، والمشكلات التي تعاني منها مختلف القطاعات الاقتصادية، وغير ذلك من التعقيدات، إلا أنه لم يتعرض لأي انهيار، بل ظل صامداً وحقق تطوراً في مجالات عديدة. وعلينا أن نقف على حقيقة الأوضاع والبيئة الخارجية المؤثرة على القطاع المصرفي، ثم ننظر للنتائج المتحققة من خلال التقارير السنوية للبنوك المقدمة لجمعياتها العمومية، لنتمكن من تقييم منصف لأداء القطاع المصرفي السوداني.

البيئة الخارجية المحيطة بالقطاع المصرفي:

(1) الحصار الجائر:

تعرض القطاع المصرفي السوداني إلى حصار جائز من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن القطاع المصرفي هو من القطاعات الأكثر تضرراً من العقوبات الاقتصادية الأحادية المفروضة على السودان. وبرغم أن هنالك جهود كبيرة بذلت من جانب البنك المركزي واتحاد المصارف السوداني واتحاد المصارف العربية لتوضيح الحقائق أمام الجهات ذات الصلة في الإدارة الأمريكية من حيث أن القطاع المصرفي السوداني ليس قطاعاً حكومياً، وأنه من بين 38 مصرفاً بالسودان لا توجد إلا بضعة مصارف حكومية، وأن الغالبية العظمى هي مصارف مملوكة

تحت الطلب والاحتياجات، كما أن هناك موارد غير ذاتية وهي مجموعة اصول المصرف الثابتة والنقدية والاصول غير الثابتة. تتم استخدامات الموارد في هذا النوع من المصارف بصورة مباشرة عن طريق المشاركة في رؤوس اموال بعض الشركات التي تعتبر تابعة للمصرف وغير مباشرة وذلك بواسطة الصيغ الاسلامية كالمشاركة، المضاربة، المراجعة، بيع السلم، المقاومة وعقود الاستصناع. هناك دور تنموي يجب علي المصارف الاسلامية القيام به ويتقسم هذا الدور الى دور اقتصادي وهو تعبئة الموارد المالية للتنمية وتمويلها، تدعيم الاستثمار القومي، اشتقاق نقود الودائع وتمويل اغراض التنمية. وهناك دور اجتماعي وينقسم هذا الدور الي خدمات مصرفية اجتماعية تقدم الي المساهمين والعاملين بالمصرف والمتعاملين معه والمجتمع مع وضع بعض الاعتبارات لتحديد هذه المجالات او الخدمات كاختيار مجالات تتمتع بالشمولية وتقديم خدمات لجميع الاطراف المتعاملة مع المصرف.

مساهمات المصارف السودانية

تساهم المصارف السودانية بدور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مساهمتها في تمويل المشروعات الخاصة بصغار المنتجين والحرفيين والمعاشيين والخريجين وقطاع المرأة وكل ذلك من خلال تمويل قطاعات الصناعة، الزراعة، التجارة الخارجية، التصدير والقطاعات الخدمية.

إن القطاع المصرفي في أي بلد، لا يمكن النظر إليه وتقييمه بشكل عادل ومنصف، خارج إطار المنظومة الاقتصادية والاجتماعية التي يعمل فيها، وسمات

يسعي القطاع المصرفي السوداني لتحقيق تكامل وثيق بين الوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية مما يجعله يسعى لتحقيق التنمية الشاملة من خلال الخدمات التي يقدمها للمجتمع والمساهمين والعاملين والمتعاملين. تقوم المصارف في السودان، ذي النظام الاقتصادي الإسلامي بالكامل، على مجموعة الدوافع الدينية والاقتصادية التي تتمثل في تحريم الربا بجميع انواعه والرغبة في الاستثمار الحلال والسعي لتحقيق مجموعة من الاهداف السامية المتصلة بالزكاة وكيفية توزيعها. وتتلخص الدوافع الاقتصادية في ابتكار طرق لتخليص الشعوب المسلمة من التبعية الاقتصادية للدول الكبرى وكذلك التخلص من عواقب القروض والفوائد المترتبة عليها. وهناك عدد من الخصائص ترتبط بالمصارف الاسلامية وهي سعيها لاسقاط التعامل بالربا، توجيه كل الجهود نحو الاستثمار الحلال، ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، تجميع كل الاموال العاطلة وتوجيهها نحو الاستثمار الحلال، السعي الجاد في تيسير وتنسيق حركة التبادل التجاري بين الدول المسلمة، إحياء نظام الزكاة والقضاء على الاحتكار وعدم المساهمة في رفع معدلات التضخم.

تقوم هذه المصارف بمجموعة من الوظائف التجارية والمالية والمصرفية التي تحقق لها اهدافها واغراض تكوينها المشروعة وفقاً للعقود الاسلامية المتمثلة في عقود الوكالات والاجارة والحراسة والودائع والمضاربات. وهذه الوظائف تنفذ من خلال مجموعة موارد مالية ذاتية تتمثل في رأس المال المكون للمصرف والودائع الجارية والودائع

للقطاع الخاص، وبالتالي فإن العقوبات المفروضة على الحكومة يجب ألا تطبق عليها، وتوضيح كيف أن السودان ملتزم بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويقانون الضريبة الأمريكي، إلا أن الجهات ذات الصلة في الحكومة الأمريكية لم تتخذ حتى الآن أية خطوات جادة لرفع الحصار عن البنوك السودانية. ويظل الحصار يلقى بظلاله على البنوك ويتسبب لها في تعقيدات في تعاملاتها الخارجية.

(2) عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية :

إن عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية قد أثر كثيراً على المصارف من حيث تأثيراته السالبة على (رأس المال) وتقييمه بالعملة الأجنبية، ومن حيث سداد الالتزامات الخارجية، ومن حيث قدرة البنوك على جذب مدخرات جارية أو استثمارية من المواطنين أو المغتربين بالعملة الحرة. وعبر هذه البوابة تتحمل المصارف خسارات ملموسة وغير ملموسة.

(3) ضعف نسبة المتعاملين مع القطاع المصرفي من الجمهور:

تمكنت العديد من الدول وبخاصة في العالم المتقدم من الاحتفاظ بالحجم الأكبر من الكتلة النقدية داخل القطاع المصرفي، عبر تحقيقها للشمول المالي، مما أدى إلى تمتع تلك المصارف بمخزون كبير من الودائع الجارية والادخارية والاستثمارية لتدويرها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني للأمام، غير أن المتعاملين مع المصارف في السودان من الجمهور لا تتعدى نسبتهم 6% بالرغم من أن هناك جهوداً مبدولة لتحقيق الشمول المالي في السودان نأمل أن تثمر على المدى المتوسط. وهذه النسبة القليلة تجعل (النقد) المتداول خارج القطاع المصرفي كبيراً مما يؤثر على الودائع المصرفية بكل أنواعها.

(4) المشكلات الاقتصادية العامة :

هناك مشكلات في السودان يعاني منها القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الصادر وقطاع الخدمات، وقد أثرت هذه المشاكل على الإنتاج والإنتاجية بالنسبة للقطاعات الأساسية وخلقت ضغطاً على المواطنين في معيشتهم وفي مجال الأسعار، وهذا الواقع الذي يشكل البيئة الخارجية التي تعمل فيها المصارف يؤثر عليها في جوانب عديدة ويضعف من قدرتها على جذب مدخرات وودائع أكبر، وحتى تمويل البنوك لاستثمارات الشركات والأفراد يتأخر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي العام.

النتائج المحققة في البنوك:

تلك هي أهم الظروف المحيطة بالبنوك، ولكن برغم هذه الظروف نجد أن آخر تصريحات

الأستاذ عبد الرحمن حسن عبد الرحمن محافظ بنك السودان المركزي تشير إلى أن حجم الودائع بالجهاز المصرفي قد ازداد بما لا يقل عن 20% خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وازداد بذلك حجم التمويل للاستثمارات فضلاً عن انخفاض نسبة التعثر إلى 5.1% مقارنة بالنسبة العالمية (6%)، وأشار إلى أن كفاية رأس المال في المصارف السودانية يتجاوز 61% مقارنة بالنسبة العالمية (81%)، وأكد أن عائدات الأسهم في المصارف أصبحت جاذبة مما أدى إلى توسعها في رأس المال. والمتتبع للتقارير السنوية التي تصدر عن المصارف، وللنتائج المعلنة من جانبها في جمعياتها العمومية يلاحظ ما يلي:

- زيادة في حجم الودائع الادخارية والاستثمارية والجارية في البنوك عن السنوات السابقة.
- زيادة في العائدات على حقوق المساهمين، وهناك بنوك توزع أرباح نقدية على الأسهم.
- زيادة في الدخول والأرباح.
- انخفاض مستمر في نسبة التعثر.
- زيادة في حجم التمويل المقدم من البنوك لمختلف القطاعات.
- افتتاح فروع جديدة، وزيادة في عدد الصرافات الآلية.
- مزيد من المساهمات في مجال المسؤولية الاجتماعية.

مقارنة المحقق بما هو متوقع :

قد يتصور الكثيرون، وبخاصة من خارج السودان، أن الحصار الجائر الواقع على المصارف السودانية، وعدم استقرار سعر صرف العملة وغيره من

(المسموعات والمقروءات والمرثيات) عبر القنوات الفضائية العالمية، يمكن أن يؤدي إلى انهيار معظم البنوك السودانية، أو إضعاف قدرتها على تحقيق تطور في العديد من المجالات المصرفية. ولكن الواقع (يكذب) تنبؤاتهم.

لقد اجتازت البنوك السودانية بنهجها الإسلامي امتحان الأزمة المالية العالمية، وصمدت خلال الخمس سنوات الأخيرة أمام الاختبارات، وذلك بفضل تماسك وجهود الإدارات وإصرارها على النجاح، وشقت طريقها وسط (أعاصير) الحصار والمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد لتحقق نتائج إيجابية، تستحق الإشادة.

إن قدرة المصارف على إدارة المخاطر قد ازدادت في السنوات الأخيرة، وجاءت وكالة الاستعلام الائتماني لتساعد المصارف في مجال التقليل من مخاطر التمويل، واهتمت البنوك بالجودة في أعمالها، وبذلك انخفضت نسبة التعثر في القطاع المصرفي عموماً، ومع أي تحسن في الوضع الاقتصادي في السودان وانحسار للحصار المفروض عليه، فإن القطاع المصرفي السوداني سيكون في (أفضل حالاته).

ولكي يحقق القطاع المصرفي نتائج أفضل يبقى من المهم الإسراع في الخطوات المبدولة لتحقيق الشمول المالي ورفع نسبة المتعاملين مع القطاع المصرفي وجذب الكتلة النقدية إلى داخل البنوك، بالإضافة إلى القيام بالمزيد من الجهود في مجال التدريب الداخلي والخارجي، ورفع رأسمال البنوك السودانية لتكون في مصاف البنوك العربية الكبرى.



معايير جودة المواقع الإلكترونية في السودان وتصنيفها



د. عادل محمود محمد محمود
جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية

الرقمية تتسع وتتفاحم، فالاقتصاد العالمي الجديد أو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومة وسرعة الوصول إليها من خلال الموقع الإلكتروني سيفتح آفاقاً جديدة في مستقبل التجارة والأعمال بما يمتاز من زوال للزمان والمكان من خلال توظيف ثورة الاتصالات وما يلازمها من تكنولوجيا معلومات.

المعايير الموضوعية لجودة المواقع الإلكترونية

• المسؤولية Authority

ينبغي أن يحمل الموقع تعريفاً واضحاً يتضمن الاسم الكامل الذي يمكن من خلاله التعرف على الجهة المسؤولة عن الموقع، ويجب أيضاً أن تتضمن بيانات المسؤولية رؤية ورؤية رسالة الجهة صاحبة الموقع وتحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهناك بعض المواقع تحث المتصفح على الاطلاع على رسالة وأهداف الموقع من خلال وصلة في الصفحة الرئيسية أو الصفحات التالية، وهناك مواقع تحدد في الصفحة الأولى اسم الشخص المسؤول الذي يمكن توجيه المراسلات إليه، كما يمكن أن توفر الصفحة الرئيسية للموقع نماذج جاهزة للتواصل يمكن للمتصفح إن يكتب فيها تعليقه وملاحظته وسؤاله ليتم الرد عليه من خلال التساؤل.

• المحتوى Content

تعد فئة المحتوى من أهم الفئات التي يمكن من خلاله تقييم الموقع حيث يمكن من خلاله الحكم على نوع المعلومات وحجم الخدمات التي يقدمها الموقع لجمهور المستفيدين، حيث إن تلبية احتياجات المتصفحين

الإلكترونية أدى إلى ضرورة وجود معايير لضمان جودة المواقع الإلكترونية وما تقدمه من خدمات.

فالهدف الأساسي وراء هذا الكم الكبير للمواقع هو التحسين المستمر لأداء المؤسسات والشركات ومستوى الخدمات لعملائها، فموقع المؤسسة والشركة الإلكترونية على شبكة الإنترنت له أثر كبير على أداء المؤسسة والشركة، فقد أصبح في عالم الأعمال الإلكترونية هو الأساس في عمل الشركات والمؤسسات التي تعتمد مبدأ الخدمات الإلكترونية.

لذلك أصبحت المؤسسات والشركات حريصة كل الحرص على أن تقدم موقعها بأفضل صورة وبأعلى جودة، وذلك بهدف تحسين الخدمة المقدمة، مما يسهم في إعطاء صورة مشرقة عن الشركة وبالتالي سينعكس على أداؤها بشكل إيجابي.

ولقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عجلة الحياة في عالم الاقتصاد والأعمال في عصرنا الحالي، ولم تترك مجالاً من مجالات الحياة المختلفة إلا دخلته، بل أصبحت أداة العصر الحديث التي لا يمكن الاستغناء عنها في كثير من الميادين والمجالات؛ لذلك أصبح من الضروري على كل الشركات والمؤسسات في ظل العولمة والتنافسية العالمية أن تتقدم ركب التكنولوجيا وعالم المعرفة والاتصالات، حتى تسير على نهج الشركات والمؤسسات العالمية العملاقة التي تجاوزت مفهوم الحدود ببعديه الزماني والمكاني، وحيث إن الثورة الرقمية أصبحت عنوان الاقتصاد العالمي الجديد، فإن على الشركات التقليدية اللحاق بركب التقدم وعدم ترك الفجوة

إن تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكاتها والتطور التكنولوجي السريع واتساع السوق بشكل هائل إضافة إلى عولمة تدفق المعلومات، قد حول مجتمعاتنا إلى اقتصاديات مبنية على المعرفة والتكنولوجيا وفرض شروطاً تنافسية جديدة، نظراً إلى شيوع استخدام شبكة الاتصالات الدولية في شتى المجالات وما صاحب ذلك من وجود خصائص فريدة للخدمات الإلكترونية التي تقدمها تلك المواقع، فقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة وضع معايير للمحافظة على جودة المواقع الإلكترونية، وذلك بهدف دعم الثقة والسرعة التي تمثل حجر الزاوية والأساس في التعاملات الإلكترونية والذي يقود بدوره إلى المشاركة في الاقتصاد العالمي الجديد الذي يعتمد بشكل كبير على الثورة المعلوماتية والذي يحتم علينا لعب دور بارز في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال توفير البيئة والتقنيات التي تسمح بنمو وازدهار صناعة المعلومات.

وقد شهدت السنوات الأخيرة انتشاراً واسعاً لشبكة الإنترنت، ونمواً هائلاً في عدد المواقع الإلكترونية وما صاحبها من نشرها لكميات هائلة من المعلومات، بحيث أصبح العلم يعاني من ظاهره تضخم المعلومات، وكثرة المواقع دون الاهتمام لجودتها، ولما تقدمه من خدمات، فقد نما عدد المواقع الإلكترونية منذ انطلاقة أول موقع إلكتروني تجاري منتصف التسعينات من القرن الماضي ليصل إلى ١٧ مليون عام ٢٠٠٠، ووصل إلى ٦٥ مليون موقع عام ٢٠٠٥، وقد بلغ عدد المواقع على شبكة الإنترنت مع نهاية العام ٢٠١٢ حوالي ٢٤٣ مليون، إذ أن هذا الانفجار المعرفي لعدد المواقع

وتقديم المعلومات التي يحتاجونها يجب أن تأتي في مقدمة الأولويات التي يتعين مراعاتها عند تقييم الموقع.

ويعتبر مدى ملاءمة المحتوى لاحتياجات الجمهور المستهدف من العناصر المهمة في عملية التقييم، حيث إن الوظيفة الرئيسية لأي موقع إلكتروني تتمثل في توفير المعلومات ذات العلاقة التي يمكن للجمهور المستهدف الاستفادة منها بشتى الطرق والوسائل.

إن القيمة الفعلية للموقع لا تقتصر على غزارة المحتويات ولكن يجب أن تكون ملائمة للجمهور المستهدف وتمثل إضافة حقيقية يمكنه من خلالها تحقيق الاستفادة، ويجب أن يراعى خصوصية الجمهور المستهدف، كما يجب أن تكون الخدمات التي يقدمها الموقع تمتد لأشباع حاجات المتصفحين من الثقافة والتسلية والفضول في آن واحد.

• الإحداثة Currency-

ينظر البعض إلى الإحداثة من حيث توفر تاريخ آخر تحديث للموقع وعادة ما يظهر في أسفل الصفحة الرئيسية للموقع ومن خلالها يمكن التحقق من مدى حداثة المعلومات التي يتضمنها الموقع وفقاً لتاريخ آخر تحديث.

ويجب التأكد من تاريخ إنشاء الموقع وعدد مرات تحديثه منذ إنشائه، ويجب أيضاً أن يتم هذا التحديث على الروابط التي يوفرها الموقع بمعنى أن هذه الروابط حديثة أم قديمة لأنه ينبغي تحديث الروابط بصفة دورية والتأكد من أنها نشطة.

• الدقة Accuracy-

هناك عدد من العناصر التي ينبغي توافرها في الموقع والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية التقييم والتي تدل على دقة الموقع هي كالآتي:

- ملاءمة اللغة التي كتبت بها المحتويات لمستوى المتصفح.
- تناسق النص من صفحة إلى أخرى ومن قسم لآخر من حيث بنط الكتابة والألوان وهكذا.
- استخدام عناوين رئيسية وفرعية بطريقة تساعد على تقسيم المحتوى وعلى تتبع المواد وتميز الوظائف المختلفة بأنباط وألوان مختلفة مثل شريط الأدوات وقوائم المحتويات وهكذا.
- توفر توثيق للمصادر المستخدمة حيث ينبغي معرفة المصدر التي جاءت منه المعلومات حيث أنه يجب وجود رصد بالمصادر التي تم الاستعانة بها.
- ينبغي خلو الموقع الجيد من الأخطاء المطبعية والنحوية والإملائية فإن مثل هذه الأخطاء تشير

إلى نقص في ضبط الجودة وربما تؤدي إلى زعزعة ثقة المتصفح في المعلومات المتوفرة في الموقع ككل

- في حالة وجود أشكال توضيحية ورسوم بيانية ينبغي التأكد من أنها تحمل عناوين وشروح واضحة يسهل قراءتها واستيعابها .

• السهولة -

- سهولة الاستخدام: يجب أن يكون نظام المتصفح سهل الفهم دون أية تعقيدات، ليمكن للمستخدم الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الموقع.
- خريطة الموقع: تهدف هذه الخريطة إلى تعريف المتصفح بالموقع تتميز هذه النوعية من الخرائط بسهولة فهمها من قبل المستخدم وتقدم طريقة أخرى للتعريف بالموقع.
- القدرة للعودة للصفحة الرئيسية: تعد إضافة رابط ثابت على صفحات الموقع تمكن المستخدم من العودة بسهولة للصفحة الرئيسية.
- سهولة التحميل: يعد الوقت الذي يستغرقه المستخدم لتحميل صفحات الموقع من أهم العناصر المؤثرة في الانطباع الأول عنه لذا فإنه يجب مراعاة أن يقل حجم صفحات الموقع عن ٥٠ كيلو بت.

• سهولة (URL): ينبغي أن يمتاز العنوان الذي يقدمه ال (URL) بالبساطة والقصر حيث أنه أفضل هذه العناوين هو الذي يمكن تذكره بسهولة عند الحاجة.

• يجب أن يكون لدى الموقع القدرة على جذب المستخدم حيث إن الهدف الرئيس للقائمين على الموقع هو إبقاء المستخدم لأطول فترة ممكنة يطالع صفحات الموقع ومحاولة جذب وجعله يرغب بإعادة هذا التصفح مستقبلاً.

جودة المواقع الإلكترونية في السودان

المشكلة الأساسية التي تواجه دول العالم الثالث بصورة عامة هي زيادة عدد المواقع الإلكترونية مما أدى إلى اختلال في معايير جودتها، وأثر بصورة مباشرة على أداء الحكومة الإلكترونية، فعدم المحافظة على الجودة يُعتبر المعوق الأساسي في مسيرة أداء الحكومة الإلكترونية في ممارسة أعمالها وأنشطتها المختلفة بصورة متميزة، فكثير من الدول تضع برامج وخطط مثالية ولكنها تفشل في تطبيق هذه البرامج على أرض الواقع بسبب الجودة.

إن الاتجاه السائد في التعاملات الإلكترونية للمؤسسات الحكومية في السودان ونموها نمواً متسارعاً ودخولها عالم الخدمة الإلكترونية، باعتبارها إحدى أهم سمات التعامل الرقمي الحديث، أصبح لزاماً على المؤسسات أن تولي مزيداً من الاهتمام للخدمات الإلكترونية التي تقدمها، بالرغم من النمو المستمر للمواقع الإلكترونية التي

تشمل كميات هائلة من المعلومات سواء كانت ذات جودة عالية أو منخفضة، إلا أنه لا يوجد حتى الآن معايير شاملة تستخدم كأساس لضمان جودة المواقع الإلكترونية وما تقدمه من خدمات في السودان.

إن جودة المواقع الإلكترونية للمؤسسات السودانية وما تقدمه من خدمات عبر شبكة الإنترنت، ينعكس على أدائها، ويعكس صورة مشرقة لهذه المؤسسات، وعليه أصبح من الضروري عمل تقويم لجودة مواقع المؤسسات السودانية سواء عامة أو خاصة وما تقدمه من خدمات إلكترونية مقارنة بمواقع المؤسسات العالمية، لقياس مدى كفاءة وجودة المواقع في تقديم الخدمات الإلكترونية، وضمان إدارة الجودة الشاملة لها.

مما ذكر نجد أن معظم المواقع السودانية الحكومية والخاصة الخدمية تفتقر لمعايير الجودة العالمية، مما كان له الأثر الأكبر لعدم وجودها ضمن التصنيفات العالمية.

لذلك من المهم وضع معايير شاملة من قبل الجهات المختصة تستخدم كأساس لضمان جودة المواقع الإلكترونية السودانية وما تقدمه من خدمات على حسب توجهها ونمطها الفرضي المراد منها وطبيعة المتفاعلين معها، وذلك حتى تتمكن من توفير وبناء مواقع ويب سودانية تتناسب مع طبيعة الغرض منها وبيئة التفاعل المحيطة بها، مما يجعل الاستفادة منها أقصى ما يمكن، وكذلك توفير البيئة الإلكترونية للعمل في كافة القطاعات مع تحقيق أقصى معدلات الاستخدام والتفاعل معها وزيادة عدد الزوار والمتعاملين مع الموقع الإلكتروني لتوفير نسبة عالية من الرضا للمتعاملين وزوار المواقع الإلكترونية.

الاهتمام بالمواقع الإلكترونية السودانية ومحاولة الاستفادة من المزايا التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات يمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة، كما أن تطبيقها على المؤسسات الحكومية والخاصة السودانية سيساعد بصورة كبيرة في زيادة الأرباح وفي تحسين صورة المؤسسة الداخلية والخارجية بصورة عامة.

وأتمنى أن يكون دافعاً للمؤسسات الحكومية والخاصة وتستفيد منه البلاد في مسيرة تقدمها وتطورها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقدمة :

إن من المبادئ العظيمة والجليلة التي أتى بها النظام الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي مبدأ التكافل الاجتماعي؛ فالمجتمعات الجاهلية قبل الإسلام كانت أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية تتمحور حول الصراع والحروب من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من الثروة والموارد، وكان الضعفاء مسلوبو الإرادة والكرامة والأغنياء تشوبهم العظمة والنزوع إلى الفردية والأنانية المفرطة والظلم واستعباد الضعفاء. جاء الإسلام ليغير هذه الصورة اللا إنسانية بكل تفاصيلها إلى أسمى معاني الرفعة والسمو والكرامة للإنسان الذي كرمه المولى عز وجل وحفظ له قدره من قبل خلق أدينا آدم بأن جعله خليفة في الأرض دون غيره من المخلوقات. يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم في هذا السياق: (أحب الناس إلى الله أنفعهم لعباده وأحب الأعمال إلى الله سرور تدخله علي مسلم أو تكشف عنه كربة أو تقضي عنه ديناً أو تطرد عنه جوعاً ولأن أمشي مع أخي المسلم في حاجته حتى تقضي أحب إلي من أن أعتكف في مسجدٍ هذا شهراً) إلى أن قال: (ومن مشى مع أخيه المسلم في حاجته حتى يثبتها له، ثبتت الله قدمه يوم تزل الأقدام) رواه الطبراني وحسنه الألباني في صحيح الجامع. لقد جاء الإسلام بفلسفة شاملة للحياة في أرقى معانيها، فيها تهذيب للعلاقة بين الإنسان وربّه وبين الإنسان ونفسه وبين الإنسان والجماعة التي يعيش معها وبين الجماعة وأفرادها. ولما كان الإسلام دين قوة وعزة ومنعة، كانت مبادئ الرسالة المحمدية إرساء لبناء مجتمع يتحقق بين أفراد التكافل ويسود في أرجائه الشعور بالمحبة والإخاء والإيثار والأخوة لتكوين مجتمع حصين متين متماسك لا تؤثر فيه معاول الهدم ولا تزعزعه النكبات، ولتتمتين هذا النسيج يجب أن تتوفر لكل فرد من الأمة الحد الأدنى من المعيشة والرعاية حيث يتهيأ لكل أسرة الغذاء الجيد والسكن الصالح، ووسائل التعليم والصحة. وإن من المسائل الضرورية للحياة الكريمة التي أقرها الإسلام هي العمل والتعفف في طلب الرزق فالإسلام بتشريع السامي ومبادئه الخالدة قد أوجد حلولاً جذرية لمشاكل الفقر والبطالة بوسائل عملية وإيجابية تحفظ للمجتمع أمنه وسلامته وتحقق العدالة بين أفرادهم وتحقق ضمانات الاستقرار لهم. لقد عني الإسلام بأن يكون العمل نظاماً لتربية الروح والشخصية والسلوك ونظام يقوّي العلاقات التي تربط الفرد بالمجتمع.

التمويل الأصغر الإسلامي..

من البطالة والإعانات إلى ساحات الإنتاج والكسب



أ. كمال الدين الصديق محمد - شركة الشامل للحلول المتقدمة



إن نظام التكافل في الإسلام لا يعني الهبات والصدقات فقط، بل هي إحدى مدلولات هذا النظام. أما أركانه فهي الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي، ويتأتى هذان الركنان بعمل نظام مالي واقتصادي يؤمن لكل أفراد الجماعة عملاً يدرّ لهم دخولاً توفر لهم ولأسرهم متطلبات الحياة الكريمة. ذلك أن العمل هو العنصر الفعال في كل طرق الكسب التي أباحها الإسلام.

إن المسلم الحق هو الذي يمضي في طريق الكفاح ويسير في ميادين وساحات العمل ليحقق لأسرته موارد العيش ولأتمته سبيل التقدم وهو المسئول عن نفسه أولاً وآخراً في تأمين الحياة الكريمة له ولأسرته قبل أن يُسأل عنه المجتمع خاصة إذا كان قادراً على العمل، فإنه في هذه الحالة ينبغي أن يكون الأداة الفعالة في خدمة المجتمع وتقدم البلاد ومذموماً في شريعة الإسلام أن يمد المسلم يده إلى الناس ويسألهم الإحسان والصدقة وهو يقدر على الكسب، وذلك حتى يتحقق حفظ ماء الوجه للفرد والكرامة وتعزيز الثقة بالنفس وتمكين روح القوة والعزيمة عند المسلم ولهذا نجد أن الإسلام قدّس العمل وكرّم العمال واعتبر كسب الرجل من يده من أحل المكاسب وأفضل الأعمال، فمن توجيهات النبوة قول المصطفى صلي الله عليه وسلم: "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً له من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده". ومن اعتناء الإسلام بالعمل أنه ذكر في بعض آيات القرآن العظيم بعد الصلاة كما في سورة الجمعة الآية (١٠): ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

كذلك من تعظيم قيمة العمل في الإسلام أنه من سعى للعمل ليعول أبنائه أو أبويه فهو كالمجاهد في سبيل الله كما جاء عن الرسول صلي الله عليه وسلم، وكان الرسول صلوات الله وسلامه عليه إذا وجد إنساناً يسأل الصدقة وقادر على العمل كان يهين له أسباب العمل حفاظاً على رجولته من أن تُهان وعلى كرامته من أن تدنس. هكذا بُنيت فكرة وفلسفة التكافل الإسلامي؛ وهو تهيئة أسباب الرزق لتحقيق عزة وكرامة الفرد المسلم وذلك بتمليك الشرائح المهمشة الوسائل التي تُعينها على التكسب، وهو فكر متقدم ومتميز بالنظر لمفهوم المال كوسيلة لتحقيق السعادة والعزة للإنسان. وتختلف هذه الفلسفة بمنطقها القوي عن الفلسفات الوضعية التي صنعتها العقول البشرية سواء إن كانت تلك التي تدعو إلى هيمنة الجماعة على الفرد وشيوع الممتلكات ووسائل الإنتاج بتحكم الدولة المطلق لها، أو تلك التي يتحكم قلة من الأغنياء فيها بمصير الفرد وإرادته وتوجيه الأمة بأكملها لخدمة مصالحها. وهذا مما يزيدنا إيماناً

على معرفة كيفية استخدام ثرواتهم والمصادر التي يأتي منها العائد على تلك الثروة. ولعل الأهم من ذلك هو سعي الإسلام إلى تخفيف حدة الفقر وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد.

التمويل الأصغر يمثل الخدمة الرئيسية ضمن الخدمات المصرفية الإسلامية الموجهة لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء حيث يشدد التمويل الإسلامي عموماً على أهمية تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي والملموس على عكس المضاربات المالية والمنتجات الأخرى البعيدة عن الواقع المباشر المعاش والإفراط في تحميل الديون الاستهلاكية.

فلسفة التمويل الأصغر الإسلامي

تتمثل رؤية التمويل الأصغر في تعبئة المدخرات لاستخدامها في نشاط اقتصادي حقيقي وذلك بتمليك وسائل إنتاج متوافقة مع متطلبات السوق ورغبات عملاء التمويل الأصغر الذين غالباً ما ينتمون إلى الشرائح الفقيرة وبالتالي إدخالهم في دائرة الإنتاج.

وينسجم التركيز على الأصول الحقيقية إنسجاماً تاماً مع أهداف التمويل الأصغر الإسلامي، حيث

بصلاحية الشريعة الإسلامية وسموها الفلسفة والفكري على مر العصور.

هكذا نجد فلسفة التكافل في الإسلام أصلها توفير وسائل الإنتاج وليس تقديم الإعانات خاصة للفئات التي لديها القدرة على العمل والإنتاج، من هنا جاءت فكرة المصارف الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي الذي يطلق عليه لغة واصطلاحاً "التمويل وفق الشريعة الإسلامية" وهو الخدمات المالية التي يتم تقديمها وفق المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها. وتشتمل هذه المبادئ على عدة أركان أهمها تحريم الفائدة الربوية على القروض أو المدخرات بوصفها عائداً ثابتاً أو محدداً.

ويؤكد التمويل الإسلامي مثل سائر جوانب الشريعة الغراء عموماً على أهمية عملية التفاعلات البشرية إلى جانب تأثيرها الأخلاقي والأدبي والمعنوي على المجتمع. ويشترك التمويل الإسلامي في خصائصه إلى حد كبير مع مجالات أساليب الاستثمار الأخلاقية والمسؤوليات الاجتماعية المؤسسية، وتتسم هاتان الطائفتان بزيادة متنامية في شعبيتهما ورواجهما في كل أنحاء العالم. إذ بات الناس يدركون بصورة متزايدة مدى أهمية الحرص

البشرية وهي أرضية صلبة يمكن أن تجمع بين هذه الأطراف. تمكّن هذه الآلية قطاع التمويل الأصغر من تقديم خدماته على نطاق واسع وفعال، الشيء الذي يسهّل تقديم التمويل لمجموعة متنوعة من المشاريع الجديدة وكذلك تنمية المشاريع القائمة الصغيرة والتي قد تتحول لاحقاً في مجموعها إلى مشاريع كبيرة، يساعد هذا التوزيع في النمو المتوازن للمناطق المختلفة، ويساعد في استقلال وتفعيل عوامل الإنتاج الراكدة التي يملكها العملاء المتوقعين سواء كانوا في الريف أو المدن مما يؤدي إلى التوازن في نمو المدن والقرى وهو مؤشر رئيس لتطوير الريف الشئ الذي يدعم احتمالات الاستقرار هناك وبالتالي احتمالات الهجرة العكسية من المدن للريف تكون كبيرة وذلك بتحقيق الرخاء المتعادل بين القطاعين مع وجود ترابط اقتصادي قوي بين الحضر والريف لأن وجود الرخاء العادل سوف يؤدي إلى زيادة مضاعف الترابط بينهما.

إن وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى عدد كبير من الفقراء يكون عبر تنسيق الجهود بين كافة المؤسسات العاملة في الأنشطة المجتمعية المختلفة لأن المؤسسات المالية الإسلامية ترى أن تخفيف حدة الفقر يعتبر عملاً مركزياً من صميم المسؤوليات الاجتماعية المؤسسية في القطاعات المختلفة، ويمكن أن يتم في إطارها تقديم المشورة بشأن كيفية هيكلة المنتجات والخدمات الإسلامية وطريقة تقديمها في إطار متكامل يمكن التجربة من النجاح والاستمرارية ودوران السقوفات المخصصة للتمويل الأصغر في المصارف الإسلامية على أكبر عدد من الشرائح المستهدفة. فهناك حاجة ماسة إلى بناء الجسور بين المؤسسات الرسمية والطوعية وقطاع مقدمي التمويل الأصغر إذ أن هناك مفهوماً خاطئاً يزعم انعدام نقاط التلاقح بين هذه الأطراف من حيث الأهداف وإدراك الأرضية المشتركة يكون بالتوجه العام لدفع التنمية

يتم تمويل الأصول المنتجة مثل المعدات أو غيرها من السلع الرأسمالية؛ إذ أنه عندما تكون للأصل الأساسي قيمة معمرة ويكون النشاط قابلاً للحياة، فإن الدخل الجاري لمالك النشاط التجاري لن يكون مدعاة للقلق أو مصدرًا كبيراً لإثارة القلق حول استرداد التمويل، ويتكامل التمويل الإسلامي بطريقة جيدة مع بعض الممارسات المشتركة للتمويل الأصغر، حيث يسعى المصرفيون الإسلاميون إلى تمويل النشاط التجاري الذي يؤدي إلى تمكين الفقراء من أسباب القوة الاقتصادية بدلاً عن الاكتفاء بمنح هؤلاء الفقراء أموالاً لأغراض الاستهلاك، فالتمويل الأصغر ينقل هؤلاء الفقراء من الشرائح المتلقية للإعانات والمنح إلى طبقة المنتجين المساهمين في الناتج القومي الإجمالي. يشكل التمويل الأصغر، إذن، فرصة رائعة أمام التمويل الإسلامي ليعكس جوهر منظومة التكافل الإسلامي وفق المنهج الرباني.



شركة الفیصل للمعاملات المالية المحدودة

ALFAISAL FINANCIAL TRANSACTIONS Co. LTD

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



معنا تنمو أموالك ..

السودان - الخرطوم ، شارع علي عبد اللطيف - مركز الفيحاء التجاري
تلفون : 0123002023 ، 0912302025 ، فاكس : 00249183771714

مناخ كثيرة، ورغم أنها تربطنا بالعالم عبر البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، وترشدنا إذا ضللتنا الطريق، وتدلنا على المتاجر والخدمات القريبة منا، لكن هذا كله له ثمن، ولا يزال الجمهور غير مدرك لهذا الثمن على الإطلاق؛ فخبراء أمن المعلوماتية يقولون إن الناس يفترضون أنه طالما كانت هوياتهم غير معروفة فهم مجهولون وفي مأمن. غير أن هناك دلائل تشير إلى أنه من الممكن الكشف عن هوياتنا بيسر كبير.

وقد أظهرت دراسات عن المعلومات الخاصة بالمستخدمين يمكن تجميعها بكل سهولة ومعرفة كافة عادات المستخدم وكل تفاصيل حياته الخاصة مما يشكل خطراً كبيراً جداً إذا وقعت هذه المعلومات بأيدي الشبكات الإجرامية، فعلى سبيل المثال وباستخدام نظام تحديد المواقع "جي بي إس" على هاتفك الذكي يمكن معرفة موقعك الحالي وبالتالي معرفة مواعيد تحركاتك اليومية مما يسهل القيام بأي عمل إجرامي، لذا فإن ما يبدو أنه معلومات غير ضارة تشكل في الواقع أكبر خطر على خصوصية الفرد. فما الذي يمكن استقاؤه من ذلك، وكيف يمكن لك حماية معلوماتك الشخصية من الاختراق في المستقبل؟

ما هي المعلومات التي تشكل خطراً حقيقياً عليك كمستخدم؟

هنالك مجموعة من المعلومات يمكن أن تمثل خطراً حقيقياً على المستخدم لكن أكبرها خطورة على سبيل المثال وليس الحصر الوقت والتاريخ والموقع الجغرافي والرقم المتسلسل لهاتفك الذكي، فهي العناصر التي يمكن بواسطتها رصد معظم تحركاتك وسكناتك ويمكن تجميعها سوية للحصول على ما يسمى بـ "الميتاداتا" وهي البيانات الخاصة بطابعك الشخصية، خط سيرك اليومي، مكان العمل والسكن وأوقات وجودك في هذه الأماكن.

في الدول الغربية يرى الناس أن تتبع مكان وجود الشخص هو أكثر الأخطار شيوعاً، وذلك عبر تطبيق على فيسبوك يستخدم لتحديد مكانك الحالي، حيث يقوم فيسبوك بعرض تحديد مكان وجودك كخدمة تختارها كلما كتبت منشوراً أو تحدثت من خلال برنامج المحادثات، إلا إذا عطّلت أنت هذه الخدمة. كذلك فإن تطبيق التتبع الجغرافي موجود في تطبيقات أخرى مثل انستغرام وتويتر، وهو يكشف عن مكان وجود الأشخاص في الوقت الذي يعتقدون أنهم في مأمن من المتابعة.

ولكن باختلاف الحال واختلاف طبيعة الجريمة نجد أن الدول العربية تعاني من نوع آخر من المخاوف مثل

وهم الخصوصية في الأجهزة الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي



م. أيمن خالد الحاج يوسف
بنك فيصل الإسلامي السوداني - إدارة تقنية المعلومات

معظم هذه التساؤلات تتعلق بالهوية (هوية المستخدم) والمعلومات الشخصية؛ هل يجدر بنا أن نشعر بالأمان عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؟ هل يمكننا الشعور بعدم الخوف عند استخدام تطبيقات الهواتف الذكية من أن نتكشف هويتنا الحقيقية وأن يكون لبقية المستخدمين الحق في معرفة كافة تفاصيل معلوماتنا الشخصية مثل أرقام الهواتف والموقع الحالي؟ الحقيقة غير ذلك؛ فالهواتف الذكية رغم أنها غيرت حياتنا في

في العقدين الأخيرين أصبحت الأجهزة الذكية جزءاً لا يتجزأ من تفاصيل حياتنا اليومية بل أصبحت شريكاً أصيلاً في نجاح أعمالنا التجارية والخدمية، كما أصبحت من أكثر وسائل الاتصال استخداماً نسبة لاستخدامها في شبكات التواصل الاجتماعي والتي هي بدورها تعتبر من أهم وسائل التواصل بين البشر في العصر الحالي، وفي ظل هذه التغيرات ظهرت بعض المسائل والتساؤلات المثيرة للقلق إلى السطح بخصوص الأمان والخصوصية.

انتشار الصور الخاصة والتشهير بالأشخاص، فكثير من الناس يقومون بتحميل صورهم الخاصة دون مراعاة إمكانية نسخ هذه الصور من قبل مستخدمين آخرين واستخدامها استخدام غير قانوني وغير لائق مما أدى الى ظهور جرائم جديدة كلياً في الساحة.

لحسن الحظ، يقول خبير أمن المعلومات جراهام كلولي إنه يمكنك السيطرة على الموقع الجغرافي في مواقع التواصل الاجتماعي من خلال ضبط التطبيقات على هاتفك الذكي. لكن المعلومات الأخرى (ميتاداتا) يمكن جمعها من هاتفك الذكي حتى لو استخدمته للقيام بأبسط الأشياء كإجراء مكالمة هاتفية، ويقول كلاولي عن المعلومات التي تستيقها شركات الاتصالات الخلوية من مستخدميها: "هذه المعلومات ليست من قبيل التنصت على مكالماتك الهاتفية، ولكن ما يجمعونه هو معلومات عن الشخص الذي اتصلت به، كم هو طول المكالمة، والمكان الذي كنت فيه عندما أجريت تلك المكالمة." لذا، حتى لو كانت المكالمة مخفية، فإنه بالإمكان ملء الثغرات، وهو ما يمكن أن يحمل مضامين غاية في الخطورة، فعلى سبيل المثال إذا قمت بالاتصال بمطعم بيتزا لا أحد يمكنه معرفة طلبك بعينه ولكن على الأقل يوجد من يعرف مكانك واسم المطعم الذي تنتظر وجبتك منه والزمن الذي تتوقعه لتوصل تلك الوجبة مما يمثل طريقة سهلة جداً للوصول اليك.

من سمح لهذه التطبيقات بالكشف عن معلوماتي الشخصية، وهل هذا قانوني؟

في الواقع أنت من سمحت بذلك، والأمر قانوني تماماً. ففي كل مرة تدخل فيها إلى موقع تواصل اجتماعي أو تستخدم خدمة إنترنت مجانية، مثل موقع فيسبوك، فإنك تختار بمحض إرادتك أن تكون كل حركاتك مرصودة بمجرد استعمالك لهذه الخدمة. فمثلاً لشركات الهواتف النقالة الحق في تسجيل المعلومات المختلفة "الميتاداتا" الخاصة بمكالماتك، تتمتع شركات التواصل الاجتماعي التي تستخدم خدماتها للتواصل مع المتابعين والأصدقاء بهذا الحق أيضاً، فشركة إنستغرام على سبيل المثال في سياستها المتعلقة بالخصوصية توضح ما الذي تفعله بالمعلومات الشخصية لمستخدميها بالنص تحت عنوان فرعي: كيف نستخدم المعلومات الخاصة بالمستهلك، لكن الناس في العادة لا يقرأون ما تكتبه الشركات عن سياساتها.

حسب ما تقول مجموعة "ويتش" الخاصة فإن مجموع كلمات الوثيقة الخاصة ببعض الشركات تبلغ أكثر من ستة وثلاثين ألف كلمة مما يعني مجهوداً كبيراً جداً لقراءتها وفهمها، كما تقول المجموعة أيضاً أن من يقرأون الاتفاقية نسبته لا تتجاوز

الأربعة مستخدمين في كل مئة مستخدم مما يعني أن معظم مستخدمي الهواتف الذكية وتطبيقاتها يجهلون تماماً ما الذي قاموا بالموافقة عليه، حتى لو قاموا بقراءة الاتفاقية فإنهم يجدون كلاماً غامضاً غير واضح تماماً لا يؤدي الغرض المكتوب لأجله.

معلومات أخرى يمكن لها تفك الكشف عنها:

في العام 2013م، أصدرت هيئة سيارات الأجرة في مدينة نيويورك نشرة تضمنت معلومات عن كل طلب خدمة توصيل قدمته الهيئة، بما في ذلك أوقات تحميل الركاب وإنزالهم، والأماكن التي استقلوا منها سيارات الأجرة والأماكن التي أوصلتهم إليها، والمبالغ التي تدفع كأجرة أو كبقشيش، وبمجرد نشر هذه المعلومات، تمكن انتوني توكر، وهو خريج جامعي يتدرب مع شركة نيوسنار، من معرفة الأماكن التي يقصدها النجوم في نيويورك. مثل برادلي كوبر- بسيارات الأجرة، وبالتالي معرفة لماذا، وإلى أي مدى يكون أحدهم سخيّاً في إعطاء البقشيش، لقد تمكن من ذلك بعد أن أدرك أن المصورين في العادة يلتقطون الصور للمشاهير لحظة صعودهم إلى تاكسي نيويورك الأصفر، وأن كثيراً من صورهم تظهر فيها الأرقام المميزة لكل سيارة تاكسي من هذه السيارات.

كما يمكن كذلك تحديد الصحة العقلية لمستخدمي الهواتف الذكية من خلال خلال تكرار المكالمات التليفونية، ومن خلال حجم استعمال الهاتف، فطبقاً لتقرير نشرته "إم آي تي" تكنولوجي ريفيو" يوجد تطبيق جديد طورته كلية دارتموث يمكنه التعرف على الأشكال والعادات في معلومات المستخدم للهاتف كالاكتئاب، والشعور بالوحدة، والإرهاق الذهني. وبعد أن اختبر هذا التطبيق ببحث مسحي عن الحالة النفسية للطلاب، تبين أيضاً أن هناك علاقة بين نشاط المستخدم للهاتف وبين الدرجات التي يحصل عليها في الكلية مما يشير بأن بعض المعلومات حول الهاتف الذكي يمكنها التكهّن بحالة مستخدمه النفسية وجعله كتاباً مفتوحاً أمام العالم.

إلى أي حد يمكنني أن أشعر بأنني مستهدف وما هي الاحتياطات الواجب اتخاذها؟

تزداد فرص متابعتك وتتبع ما تقوم به كلما ازداد عدد الوسائل التي تستخدمها للتواصل. على صعيد شخصي، يمكن أن يكون القرصان شخصاً تعرفه، كأن يكون صديقاً أو زميلاً بالعمل، فبرمجيات التجسس تُباع علناً عبر الإنترنت، ويمكن تطبيقها على بعض هواتف آبل التي تعمل بنظام التشغيل "آي أو إس" وكذلك نظام "أندرويد" الذي تعمل عليه معظم الأجهزة الأخرى، لكن لحسن الحظ، توجد أشياء كثيرة يمكنك عملها للتقليل من كمية الميتاداتا التي تنشرها، فأبسط الحلول هو أن تذهب إلى ضبط الخصوصية في هاتفك الذكي، وتختار أياً من التطبيقات التي ترغب أو لا ترغب في استخدامها لتفعيل خدمة المعلومات عن موقع وجودك، ونتيجة لذلك تصبح خاصية "السماح بتحديد الموقع" فعالة فقط مع كل تطبيق من التطبيقات التي تختارها أنت. وبإمكانك أيضاً أن تلغي خدمة تحديد موقعك كلية، لكن ذلك يمنعك من الاستمتاع ببعض الخدمات التي يوفرها هاتفك الذكي مثل الخرائط.

بالنسبة للتواصل الاجتماعي، يمكنك تخصيص حساباتك في تطبيقات مثل فيسبوك، وإنستغرام، وتويتر بحيث يمكن لأصدقائك وحدهم الاطلاع على ما تنشره، ف على فيسبوك مثلاً يمكنك تفعيل خاصية "مراجعة المنشورات التي يضع عليها الأصدقاء إشارة تنبيه لك قبل أن تظهر على صفحتك" لتمنع ظهور أي شيء على صفحتك بدون موافقتك.

ولا تنس أن تغلق خاصية التنبيه الجغرافي على فيسبوك، والتي يمكنك أن تجدها ضمن قائمة (status) ودخل برنامج المحادثات "المانسجر" بحيث يمكنك إغلاقه أو فتحه حسب رغبتك.

تذكر القاعدة الجوهرية التالية:

"إذا لم ترغب في وصول معلومات مثل صورتك إلى أيدي غير مرغوب فيها، فلا ترسلها من الأساس"



التكامل بين الاقتصاد والثقافة..

تحريك الطاقات الكامنة



أ. مي هاشم - مركز الفصيل الثقافي

باستمرار، وذلك تحقيقاً لمفهوم الاستخلاف في الأرض وتمشياً مع أجيديات السبق الحضاري الذي يُعد من مقاييس التقدم الاجتماعي في أوقاتنا المعاصرة.

ومع ملاحظة أن الاستخلاف وعمارة الأرض هي مفاهيم إسلامية بحتة، إلا أن من يقوم به على الوجه الأمثل ليسو - للأسف - من المسلمين، لأنهم فتحوا أذهانهم وآفاقهم لدعم (الثقافة) وذلك لمعرفتهم وقناعتهم بأن السبيل الوحيد لتطور الإنسان وتنمية المجتمع هي هذه (الثقافة)، لذا تقوم الدول المتقدمة بدعم الثقافة وتمويلها بشكل واضح جداً في نسبة الإنفاق العام والحكومي، ففي أوروبا - وحسب دراسة ذكرتها مؤسسة المورد الثقافي- فإن نسبة الإنفاق على الثقافة تتراوح بين 1.6% إلى 2.5%، ويتنوع هذا الإنفاق بين ميزانيات وزارة الثقافة وميزانيات المؤسسات الثقافية العامة والأهلية حسب السياسة التي تتبعها كل دولة، ويصب هذا الإنفاق في جزئه الأكبر في القطاع الثقافي غير الربحي.

(3)

إذا كان الاقتصاد هو العجلة التي تُدير المجتمع وحاجاته وتقوده إلى الأمام، فالثقافة هي الدافع الحقيقي والمحرك لتلك العجلة، فإما أن تدور العجلة حول نفسها دون استصحاب حاجات المجتمع وثقافته

تقوم بين الفينة والأخرى حملات التوعية الصحية أو المؤتمرات لرعاية حقوق المرأة وحماية الأطفال أو غيرها من البرامج والمبادرات، ولكننا نلاحظ - رغم الجهود المبذولة - عدم الاستمرارية لهذه البرامج أو التأثير الضعيف جداً لها في المجتمع مع الغياب شبه التام للتنمية الثقافية التي تشجع الأفراد والمجتمعات على التفكير الإبداعي والنقدي بشكل حر يجعلهم يطلقون إمكانياتهم الخلاقية من أجل واقع أفضل مع الرغبة الأكيدة في التغيير والقدرة عليه.

(2)

تتمحور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أدوار يمكن أن تقوم بها للمساهمة في علاج العديد من المشاكل الاجتماعية التي تفشت داخل المجتمعات مثل المشاكل السلوكية والفقر والبطالة والأمية وضالة الوعي وغيرها. وهنا نجد أن الأمر برمته يركز إلى المجتمع ومدى ثقافته؛ أي أن الأمر يعود لـ (الثقافة)، لأنها العامل الرئيس المسؤول عن ارتفاع نسبة وعي المجتمع وترقية سلوكه وتنويره بالقضايا المختلفة التي تخصه، وفي ذات الوقت هي المنفذ والمتنفس الوحيد لهذا المجتمع باختلاف طبقاته، حيث نجد أكثر الشعوب تحضراً وأسرعها تقدماً هي أكثرها اهتماماً بالثقافة، والاستجابة لدور الإنسان الرسالي في عمارة الأرض مرتبطة بالاهتمام بالثقافة والحرص على ترقيتها

إن الدور الكبير الذي تضطلع به الثقافة لا يقتصر على الغناء والشعر واجتماع عدد من الصفوة في ملتقيات مسائية يتبادلون فيها مناقشات وأحاديث غريبة على البسطاء والعامّة كما يحدث في السودان! إن المشاريع الثقافية تُعنى بالحفاظ على التراث، تعليم الفنون ودعم المبدعين، إدماج المهاجرين ثقافياً في المجتمعات، التبادل الثقافي مع البلدان الأخرى، الأبحاث والأرشفة وغيرها من المشاريع التي تقوم بدور كبير في إبراز الهوية الثقافية للأفراد والمجموعات داخل المجتمع الواحد والحفاظ على الأصول الثقافية التاريخية وعكس الهوية خارج هذا المجتمع، كما أن العمل الثقافي يقوم بمد المجتمع بالحيوية ويمنحه القدرة على الإبداع فيجعل منه مجتمعاً منتجاً يعمل بوعي لابتكار وتخطيط وتنفيذ تلك المشاريع والبرامج التي يحتاجها وتعتبر حاجات ملحة بالنسبة له.



الدور الحيوي الذي تؤديه على المستوى المجتمعي في المشروعات الخيرية فحسب؛ مثل مشروعات الصحة والتعليم والخدمات العامة ودعم الأفراد من المرضى والفقراء والمساكين، ما كان ينبغي أن يصرفها عن دعم الثقافة وتمويلها ورعاية برامجها المجتمعية. والعناية بأمر الثقافة من قبل المصارف في العالم العربي، بصورة عامة، لم تبرز ملامحه بشكل لافت إلا في ما قامت مؤسستان مصرفيتان هما البنك العربي بالأردن في عام 1978م، وبنك فيصل الإسلامي السوداني في عام 2013م، بتأسيسه مركز الفيصل الثقافي الذي افتتح على يد صاحب السمو الملكي / الأمير محمد الفيصل آل سعود؛ رئيس مجلس إدارة البنك.

إن اتجاه المصارف إلى توظيف أموال مسؤوليتها الاجتماعية في دعم الثقافة ورعايتها هو أمر مبتكر، ومن شأنه تعزيز ارتباط المصارف بمجتمعاتها المحيطة بها، وتقوية صلات هذه المصارف بفضات المجتمع المختلفة. وبناءً على هذا الأساس، كانت مبادرة بنك فيصل الإسلامي السوداني بإنشاء مركز الفيصل الثقافي، في خطوة ترمي إلى أن يكون هذا المشروع بيت ثقافة وخبرة ومنازة يقدم خدماته في كل العلوم والمعارف ليفيد منه الجميع بوصفه رافداً أساسياً للثقافة وللتكوين المعرفي من جهة، إلى جانب ما يعول البنك عليه في ترسيخ مفاهيم الثقافة المصرفية الإسلامية كونه المؤسسة الرائدة في العمل المصرفي الإسلامي.

(4)

يسعى مركز الفيصل الثقافي إلى تفجير وإطلاق طاقات الموهبة والإبداع في الإنسان السوداني من خلال الأنشطة المختلفة في شتى ضروب الفنون والآداب، وذلك بتقديم خدمات معلوماتية ومعرفية وتعليمية شاملة ومتنوعة لكافة فئات المجتمع عبر المكتبة العامة للمركز والمكتبة الإلكترونية ومكتبة الأطفال وصالة

المعرض وقاعة المحاضرات والندوات ونادي المشاهدة والدورات التدريبية وغيرها من الأنشطة المتنوعة التي تستهدف ترقية وإثراء حياة أفراد المجتمع السوداني.

يحرص بنك فيصل الإسلامي السوداني على تضافر الجهود لتوفير الموارد والبنية التحتية ليكون المركز مصدراً حيوياً للمعلومات والتعليم والتثقيف بالتركيز على المستفيدين في كل نواحي تقديم الخدمة إضافة إلى مد جسور الشراكات مع المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية، الهيئات والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بغية تحسين مستوى تقديم الخدمة للمجتمع في شتى مناحيها السياسية والثقافية والفنية والعلمية والاجتماعية.

(5)

إن الثقافة هي روح الأمة، ومرة إبداعها، وقياس لرغبتها في الحياة. كما إن الانتاج الثقافي، وبناء الصروح الثقافية، والحفاظ على هوية الأمة بالحفاظ على تراثها وموروثها الثقافي، ليس له قيمة تقدر بالأرقام. والدول التي تبني صروحاً ثقافية للحفاظ على الهوية، وللتفاعل مع الثقافات الأخرى، تعطي نفسها زخماً اقتصادياً كبيراً، وتخلق لنفسها هوية وحضوراً يصعب نسيانها أو طمسها.

لا بد من وعي منهجي، إذن، في تفكير مؤسسات الأعمال بما يضمن، على نحو إستراتيجي، إنعاشاً للثقافة في مجتمعنا، بما يؤدي إلى تصفيته من شوائب الضعف، ومظاهر الجمود التي ترسبت خمول حراكها وجمود مسارها، بما يُعيد للثقافة حيويتها فتُصبح قوة دافعة تحكم سلوكنا الاقتصادي والمعرفي والاجتماعي، وتدفع الأمة في طريق بناء حضارتها. وهذا مشروع ليس بالمشروع الهين الذي يمكن الاستخفاف به، أو الاستغناء عنه، فهو يحتاج إلى كثير من اليقظة والصبر والإصرار وتضافر الجهود.

ودون دفعه للأمام، وينتج مجتمعاً ذا سلوك اقتصادي غير رشيد رغم الطفرات الاقتصادية والتطور العمراني وغيرها من مظاهر نمو المال، أو أن تدور تلك العجلة باتساق مع سرعة محركها لتخلق توازناً في المجتمع على اختلاف طبقاته وتعدد عناصره وذلك بتلبية حاجات المجتمع من خلال تكامل الاقتصاد مع الثقافة.

ومع انتشار المصارف الإسلامية وتعدد وتنوع خدماتها المصرفية وأنشطتها الاستثمارية، إلا أن اختزال

منهج بنك فيصل الإسلامي السوداني في توزيع الأرباح



أ. الهادي خالد إسماعيل - إدارة التسويق

أولاً: تحديد مصادر الإيرادات:

هناك أربعة مصادر رئيسية تتولد منها الإيرادات لبنك فيصل الإسلامي السوداني:

- 1- الإيرادات الناشئة من الاستثمارات المباشرة والمساهمات الممولة من حقوق الملكية.
- 2- الإيرادات الناشئة من عمليات الاستثمار والتي يجري تمويلها من الودائع الاستثمارية ومن حقوق الملكية وما يتم استثماره من الحسابات الجارية.
- 3- الإيرادات الناشئة من الخدمات المصرفية أو المالية التي تمثل جزءاً من الأنشطة التي يقدمها بنك فيصل الإسلامي السوداني لعملائه كالمعتاد.
- 4- الإيرادات الناشئة من حسابات الاستثمار المخصص.

ووفقاً لما تقدم فإن:-

- 1- الإيرادات الناشئة من الاستثمارات المباشرة والمساهمات الممولة من حقوق الملكية تؤوّل جميعها للمساهمين أي للبنك "لأنها استثمار لرأس مال البنك".
- 2- الإيرادات الناشئة من عمليات الاستثمار: فهي تمثل الإيرادات التي يحققها البنك نتيجة دخول عمليات مضاربات أو مشاركات أو مرابحات. وحيث إن بنك فيصل الإسلامي السوداني يستخدم في تحقيق هذه الإيرادات جزء من حقوق الملكية والحسابات الاستثمارية بالإضافة إلى الحسابات الجارية، فإن العائد من هذه العمليات يتم توزيعه على المصادر الثلاثة التي أسهمت في تحقيقه. مع ملاحظة أن عائد الحسابات الجارية مستحق للبنك باعتباره ضامناً لتلك الحسابات.

3- الإيرادات الناشئة من الخدمات المصرفية والمالية: مثل فتح الاعتمادات المستندية والضمانات وتحويل العملات وتأجير الخزائن الحديدية والالكترونية ... الخ. فهذه الإيرادات تكون مستحقة لبنك فيصل الإسلامي السوداني وحده.

4- الإيرادات الناشئة من حسابات الاستثمار المخصص: مثل المحافظ وصناديق الاستثمار المخصصة، فتكون مستحقة لأصحاب هذه الحسابات ويستحق بنك فيصل الإسلامي السوداني منها أجرة الوكالة وهي أجرة تكون محددة في شكل نسبة من تلك الحسابات يستحقها البنك في جميع الأحوال ربحت تلك المحافظ أم خسرت.

ثانياً: خصم النفقات المباشرة:

بعد تحديد مصادر الإيرادات والجهات المستحقة لها يتم خصم النفقات المباشرة.

ثالثاً: توزيع الربح بين أصحاب ودائع الاستثمار وبنك فيصل الإسلامي السوداني:

بعد خصم النفقات المباشرة يتم خصم نصيب المضارب وفقاً للنسبة المتفق عليها بموجب عقد المضاربة يكون الصافي هو المبلغ القابل للتوزيع على أصحاب الودائع الاستثمارية "بما في ذلك المبالغ التي يكون البنك قد أشركها في الوعاء الاستثماري" ويجري تحديد نصيب كل وديعة استثمارية من الربح لعدة عوامل وهي:

- 1- مبلغ الوديعة.
- 2- الفترة الزمنية التي أمضتها الوديعة الاستثمارية في الوعاء الاستثماري وتحسب باليوم.
- 3- معدل عائد الاستثمار.

ويتم حساب معدل عائد الاستثمار كالتالي:

$$\text{معدل عائد الاستثمار} = \frac{\text{صافي أرباح الوعاء الاستثماري} \times 12}{\text{المتوسط المرجح لحجم الودائع الاستثمارية (المبلغ} \times \text{المدة)}}$$

$$\text{ربح الوديعة الاستثمارية} = \text{مبلغ الوديعة} \times \text{معدل العائد} \times \text{مدة الوديعة}$$

ووفقاً لما تقدم فإن رصيد أصحاب الودائع الاستثمارية يظهر في نهاية السنة المالية في قائمة المركز المالي لبنك فيصل الإسلامي السوداني أو في قائمة الأيضاحات حول القوائم المالية ويتضمن رصيد حسابهم شاملاً مبلغ الوديعة زائداً الأرباح.

نموذج لاحتساب أرباح الوديعة الاستثمارية ببنك فيصل الاسلامي السوداني:

نموذج حساب العميل (س):

ألف جنيه سوداني

التاريخ	منه	له	الرصيد	نسبة التوزيع = ١٢ %	ربح اليوم
٢٠١٥/١١/٠١		١٥٠٠	١٥٠٠		٠,٥
٢٠١٥/١١/٠٢	٥٠٠		١٠٠٠		٠,٣
٢٠١٥/١١/٠٣		٢٥٠	١٢٥٠		٠,٤
٢٠١٥/١١/٠٤	٣٥٠		٩٠٠		٠,٣
٢٠١٥/١١/٠٥		٥٠٠	١٤٠٠		٠,٥
٢٠١٥/١١/٠٦		٦٥٠	٢٠٥٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/٠٧			٢٠٥٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/٠٨			٢٠٥٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/٠٩			٢٠٥٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/١٠			٢٠٥٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/١١			٢٠٥٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/١٢			٢٠٥٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/١٣			٢٠٥٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/١٤			٢٠٥٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/١٥	٨٥٠		١٢٠٠		٠,٤
٢٠١٥/١١/١٦			١٢٠٠		٠,٤
٢٠١٥/١١/١٧			١٢٠٠		٠,٤
٢٠١٥/١١/١٨			١٢٠٠		٠,٤
٢٠١٥/١١/١٩			١٢٠٠		٠,٤
٢٠١٥/١١/٢٠	٢٠٠		١٠٠٠		٠,٣
٢٠١٥/١١/٢١			١٠٠٠		٠,٣
٢٠١٥/١١/٢٢			١٠٠٠		٠,٣
٢٠١٥/١١/٢٣	٣٠٠		١٣٠٠		٠,٤
٢٠١٥/١١/٢٤			١٣٠٠		٠,٤
٢٠١٥/١١/٢٥			١٣٠٠		٠,٤
٢٠١٥/١١/٢٦	٧٠٠		٦٠٠		٠,٢
٢٠١٥/١١/٢٧			٦٠٠		٠,٢
٢٠١٥/١١/٢٨			٦٠٠		٠,٢
٢٠١٥/١١/٢٩	١٤٠٠		٢٠٠٠		٠,٧
٢٠١٥/١١/٣٠			٢٠٠٠		٠,٧
اجمالي الارباح خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ م هي :					١٤,٢
فقط أربعة عشر ألف ومئتان جنيه					

وهكذا تستمر العملية الحسابية حتى نهاية العام حيث يتم اضافة الارباح إلى حساب الوديعة في نهاية العام وتظهر الأرباح مضافة في حساب العميل في أول يوم من بداية العام المالي الجديد.



نموذج للموارد المستخدمة في المحفظة الاستثمارية ببنك فيصل الاسلامي السوداني:

الرقم	البيان	الرصيد	نسبة الاستخدام	المستخدم	النسبة
١	حسابات جارية	٣,٥٠٠	٦٠ %	٢,١٠٠	
٢	حسابات ادخار	١,٠٠٠	٦٠ %	٦٠٠	
٣	تأمينات	٥٠٠	٦٠ %	٣٠٠	
٤	اجمالي الودائع الجارية (٣+٢+١)	٥,٠٠٠	٦٠ %	٣,٠٠٠	٣٣ %
٥	رأس المال	١,٠٠٠	١٠٠ %	١,٠٠٠	
٦	الاحتياطيات	٤٠٠	١٠٠ %	٤٠٠	
٧	الارباح المبقة	٢٠٠	١٠٠ %	٢٠٠	
٨	ناقصا المساهمات الرأسمالية	(١٥٠)		(١٥٠)	
٩	ناقصا الاصول الثابتة	(٤٥٠)		(٤٥٠)	
١٠	صافي موارد حقوق المساهمين (٩-٨-٧+٦+٥)	١,٠٠٠	١٠٠ %	١,٠٠٠	١١ %
١١	حسابات ودائع الاستثمار	٦,٠٠٠	٨٣ %	٥,٠٠٠	٥٦ %
١٢	اجمالي الموارد (١١+١٠+٤)	١٢,٠٠٠	٨٣ %	٩,٠٠٠	١٠٠ %

يتبع البنك سياسات بنك السودان المركزي النقدية والتمويلية وخاصة فيما يتعلق بنسب استغلال الودائع الجارية والودائع الاستثمارية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني واحتياطي مقابلة سحبوات العملاء وكذلك عمل المخصصات اللازمة لتفادي أي مخاطر قد تحدث أثناء العملية الاستثمارية.

نموذج لنسب توزيع الارباح ببنك فيصل الاسلامي السوداني:

البيان	البيان	النسبة	نسبة التوزيع
متوسط نمر الودائع الاستثمارية	٥,٠٠٠	٦٠٠	١٢ %
متوسط الودائع الجارية والادخارية والتأمينات	٢,٣٥٠	٣٦٤	١٥,٥ %
متوسط فائض رأس المال	٦١	٣٦	٥٩ %
اجمالي متوسط المحفظة الاستثمارية	٧,٤١١	١,٠٠٠	١٣,٥ %

الآثار الاقتصادية للضرائب



أ. وائل جمال الدين - قناة أمدردان الفضائية

وبناء على ذلك فإن أثر الضرائب على استهلاك هاتين الفئتين يتناسب عكسياً مع حجم الدخل الإجمالية لكل منهما ، يعني ذلك أنه كلما كان حجم الدخل كبير كان أثر زيادة الضريبة قليل على الاستهلاك كما يتوقف أثر الضريبة على الاستهلاك على استخدام الدولة لحصيلة الضريبة فإذا أنفقتها في طلب بعض السلع والخدمات فإن ذلك يعوض النقص في الاستهلاك الناشئ من استهلاك الأفراد نتيجة فرض الضريبة وبعبارة أخرى يتجه الاستهلاك نحو التناقص .

أما بالنسبة إلى تأثير الضرائب على الادخار، فيختلف التأثير تبعاً لنوع الضريبة فالضرائب المباشرة وهي تتخذ من الدخل وعاءاً لها يكون أثرها في الادخار أكثر منه في الاستهلاك ، لأن الطبقة الغنية هي المحتملة - غالباً - لعبء هذه الضرائب ولأن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات المرتبطة بالدخل.

كما أن خفض الادخار لدى الأفراد سيؤدي بطبيعة الحال إلى تكوين ادخار نقدي إجباري لصالح الدولة.

أما الضرائب غير المباشرة وهي تقع على السلع والخدمات فإنها بطبيعة الحال ستؤدي إلى رفع أسعار تلك السلع ، وبالتالي ينخفض الاستهلاك بنسبة أكبر من الادخار وتكوين ادخار إجباري لصالح الدولة ، كما أنها تؤدي إلى خفض حجم المبيعات ستؤدي بلا شك إلى خفض مدخرات أرباب العمل.

ثانياً : أثر الضرائب في الاستهلاك والادخار:

الضرائب نوعان أما ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة فالضرائب المباشرة تصيب أصحاب الدخل المرتفعة أكثر مما تصيب أصحاب الدخل المنخفضة وعلى هذا الأساس فإن الاستهلاك لا يتأثر بشكل كبير خاصة إذا كانت هناك إعفاءات كبيرة للدخل المنخفضة لأن أصحاب الدخل المرتفعة يدفعون الضريبة ليس من الجزء المخصص للاستهلاك وإنما من مدخراتهم.

- أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي تصيب أصحاب الدخل المنخفضة ويكون تأثيرها على الاستهلاك كبير لسببين الأول أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقة كبير وثانياً أن أصحاب الدخل المنخفضة هم الغالبية من السكان وعلى هذا الأساس أن الاستهلاك سوف يتأثر بشكل ملحوظ إلا أن هذا الأثر يتوقف على عاملين الأول فيما إذا كانت السلعة التي فرضت عليها الضريبة يكون الطلب عليها مرناً أو غير مرناً فإذا كان الطلب على السلعة مرناً فإن فرض ضريبة سوف يقلل من استهلاك الأفراد بشكل كبير وإذا كان الطلب غير مرناً فإن الاستهلاك يتأثر ولكن بشكل قليل.

وأياً كانت مرونة الطلب فإن فرض الضرائب سوف يقلل من المقدرة الاستهلاكية لأصحاب الدخل المنخفضة بمقدار ما تستقطعه من دخول هذه الفئات، وبالتالي فهي تقلل حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل، لأن هذه الفئات تمثل غالبية السكان.

تلعب الضرائب بوصفها اقتطاع من دخول الأفراد وخرواتهم دور مهم في اقتصاديات الدول كافة، فتستخدم أداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على الإنتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد تفرض الضرائب عادة على دخل الشخص أو على رأس ماله .. وغالباً ما يتأثر المنتجون بالمستهلكين وليس يمتد ذلك الأثر إلى المنتجين فحسب بل إلى المستوى العام للأسعار.

أولاً : الآثار المترتبة على نقل العبء الضريبي:

عملية نقل العبء الضريبي عملية اقتصادية ، قد تكون مقصودة وقد تكون غير مقصودة ، فإذا لم يتم نقل العبء الضريبي فإن المكلف القانوني هو نفس المكلف الفعلي . وإذا تم نقل العبء الضريبي فإن المكلف القانوني شخص والمكلف الفعلي شخص آخر. أن العلاقة بين الدولة والمكلف القانوني علاقة قانونية بينما العلاقة بين المكلف القانوني والمكلف الفعلي علاقة اقتصادية.

ينقل العبء الضريبي إلى الأمام عن طريق رفع الأسعار من قبل المنتجين على أسعار السلع المنتجة. ينقل العبء الضريبي إلى الخلف عن طريق تخفيض أجور العمال أو تقليل في المادة الأولية الداخلة في صناعة السلعة.

وهناك نقل العبء الضريبي المنحرف إذا انتقلت الضريبة إلى سلعة أخرى لم تكن محلاً لفرض الضريبة عليها.

زيادة إنتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص الضريبة.

- ينشأ عن الضرائب سوء توزيع للدخل والثروات إذا أصابت الفئات الفقيرة أكثر من الغنية (في حالة الضرائب غير المباشرة) وبالعكس في الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية ، حيث تصيب الدخل المرتفعة مما يؤدي الى تقليص التفاوت في التوزيع.

- إذا أنفقت الدولة حصة الضرائب المباشرة التي أصابت أصحاب الدخل المرتفعة في صورة نفقات تحويلية تستفيد منها الفئات الضعيفة اقتصادياً ، أكثر من تلك التي تحملت الاستقطاع الضريبي ، فإن ذلك يقلص من حجم التفاوت ومن المعلوم ان النفقات التحويلية لا تزيد من الدخل القومي بشكل مباشر إلا أنها تساهم في إعادة توزيعه من جديد.

سادساً: أثر الضرائب في المستوى العام للأثمان:

- تقلل الضرائب المستقطعة من دخول الأفراد تقلل طلبهم على السلع والخدمات فينتج المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض، ويتحقق هذا إذا لم تطرح الدولة حصة الضرائب للتداول (تسديد قروض خارجية ، تكوين احتياطي مالي)، أما إذا أعيدت هذه الحصة الى التداول من خلال الأنفاق العام (شراء سلع وخدمات أو مرتبات للعاملين) فلا يتحقق عملياً الانخفاض في المستوى العام للأسعار.

والواقع أن لكل ضريبة مفروضة على سلعة معينة تأثيرها في سعرها ، حيث تميل الى رفع السعر بمقدار الضريبة كلياً أو جزءاً.

كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في القدرة على العمل وكون أن الضريبة إقتطاع من دخول الأفراد ، فيعني ذلك ولا سيما للعاملين نقص استهلاكهم من السلع الضرورية وبالتالي النقص في قدرتهم على العمل.

كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار ، إذ يعتمد الأخير على حجم المدخرات فإذا أدت الضريبة الى نقص الدخل أدى ذلك الى نقص المدخرات.

رابعاً: أثر الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تعمل الضرائب عموماً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء لمعالجة حالة الكساد أو لمعالجة حالة التضخم.

دور الضرائب في حالة التضخم: لا شك أن دور الضرائب يتحدد من خلال العمل على تخفيض القوة الشرائية الزائدة ، أي العمل على خفض الطلب الكلي ولا يتم ذلك الا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة.

أما دور الضرائب في حالة الانكماش: تتم معالجة الانكماش من خلال زيادة الانفاق الحكومي وخفض الضرائب بهدف رفع الطلب الفعلي الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ، أو بعبارة أخرى العمل على خلق القوة الشرائية للقضاء على الفجوة الانكماشية.

خامساً: اثر الضرائب في التوزيع:

يؤدي التباين في المعاملة الضريبية الى تنقل عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة نتيجة لتفاوت الوزن النسبي للعبء الضريبي الذي

ثالثاً أثر الضرائب في الإنتاج:

يظهر تأثير الضرائب من خلال أثرها في المتغيرات الاقتصادية أي من خلال أثرها في الكميات الاقتصادية الكلية (الادخار ، الاستهلاك ، الاستثمار ومن خلال تأثيرها على عناصر الإنتاج العمل ورؤوس الأموال فمن خلال استخدامها لتمويل البرامج والأنشطة الاستثمارية من جهة ، واستخدامها بوصفها أداة لتوجيه الاقتصاد القومي باتجاه الاستثمارات المرغوبة من جهة أخرى وبالتالي زيادة الناتج القومي.

فالإعفاءات الضريبة تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في الفروع التي تخضع لتلك الإعفاءات ويتحول نمط الاستثمار من الأنشطة الاستثمارية غير المعفاة الى الأنشطة الاستثمارية المعفاة كما تعمل الضرائب على حماية الإنتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على إقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محلياً وبالتالي فإن زيادة الطلب ستعمل على زيادة الإنتاج. كما قد تؤدي الضرائب الى آثار توسعية في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة ، إذ يلجأ المنتجون الى خفض نفقات الإنتاج والى رفع الإنتاجية من اجل المحافظة على دخولهم قبل فرض الضريبة ، أي تعويض الضريبة بخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية .

أما الآثار السلبية للضرائب فهي أن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها إضعاف حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد ، في حين تعمل الضرائب المعتدلة على

TAX TIME

اختبارات الضغط كأداة لتطوير إدارة المخاطر



أ. محمد عوض العبيد علي - باحث مصري (بنك السودان المركزي)

مقدمة:

بعد الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، اكتسبت اختبارات الضغط أهمية كبرى وأصبحت أهم الأدوات التي تستخدمها المصارف لإدارة المخاطر، فهي تعمل على توفير تقييم استشاري للمخاطر وتساعد على التنبؤ والتحوط وبالتالي تمكن المصارف من تطوير خطط تخفيف المخاطر Risk Mitigation. كما إنها تساعد على تحديد أماكن الضعف Vulnerabilities في المصرف. كذلك تعتبر اختبارات الضغط إحدى المتطلبات الرئيسية لتطبيق الركيزة الثانية من اتفاقية بازل II الخاصة بعملية الرقابة الاشرافية وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال Internal Capital Adequacy (Assessment Process (ICAAP

مفهوم اختبارات الضغط:

يقصد باختبارات الضغط Stress Test استخدام المصارف لتقنيات ونماذج مختلفة لتقييم قدرتها على مواجهة المخاطر في ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة غير متوقعة وذلك عن طريق افتراض حدوث صدمات مالية واقتصادية ومن ثم قياس أثر هذه الصدمات Shocks على كفاية رأس المال، الربحية والسيولة للمصرف المعني.

تساعد اختبارات الضغط المصارف على تقييم ما إذا كانت تحتفظ برأس مال كاف وتحقيق مستوى ربحية مناسب واحتفاظها بالسيولة الكافية في ظل الظروف والأوضاع الصعبة.

تعتبر اختبارات الضغط إحدى أدوات إدارة المخاطر، فقد أكدت الأزمات المالية التي حدثت في الفترات الماضية أن إدارة المخاطر لا تتم فقط في ظل الظروف المتوقعة بل يجب أيضاً وضع سيناريوهات للظروف الصعبة غير المتوقعة.

أهداف إجراء اختبارات الضغط:

- تهدف عملية إجراء اختبارات الضغط إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- تعزيز وتقوية عملية إدارة المخاطر بالمصارف.
- مساعدة المصارف على تحديد نقاط الضعف في العمليات والمعاملات المختلفة.
- التخطيط الجيد لرأس المال القادر على امتصاص الخسائر حال حدوثها.
- تمكين المصارف من تطوير خطط الطوارئ والتحوط الامثل للظروف الصعبة.
- تمثل خطوة مهمة في تطبيق الركيزة الثانية لقرارات بازل II.

أنواع اختبارات الضغط:

يمكن تقسيم اختبارات الضغط إلى نوعين رئيسيين هما:

- ١- اختبارات الضغط الجزئية Micro stress test، ويتم تصميمها لتقييم مرونة المصارف على المستوى الفردي في جميع جوانب المخاطر المختلفة لجميع الأنشطة التمويلية والاستثمارية والمصرفية أو على مستوى المحافظ التمويلية والاستثمارية فقط.
- ٢- اختبارات الضغط الكلية Macro stress test، وهي التي يتم تصميمها لتقييم مرونة النظام المالي للدولة على المستوى الكلي، ويتم إجراؤها بواسطة السلطات الرقابية والبنوك المركزية. كذلك يمكن تقسيم اختبارات الضغط من حيث السيناريوهات وأثر حدوث الصدمات الاقتصادية والمالية إلى:
 - (١) السيناريوهات ذات المتغير الواحد أو تحليل الحساسية Sensitivity Analysis، حيث يتم تقييم أثر عامل واحد على ملاءة المصرف مع ثبات العوامل الأخرى، مثل: أثر تعثر التمويل الممنوح لأكثر من ٥ عملاء بالمصرف على ملاءته المالية.
 - (٢) السيناريوهات المتعددة أو تحليل التصورات Scenarios Analysis، وفيه يتم اختبار أثر مجموعة من العوامل في وقت واحد وتأثيرها مجتمعة على الملاءة المالية للمصرف.

اختبارات الضغط في المصارف الإسلامية:

كنظيرتها في المصارف التقليدية، عملت المصارف الإسلامية على تطوير برامج اختبارات ضغط تناسب الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية، حيث عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير برامج اختبارات الضغط وذلك بإصدار المعيار رقم (١٣) في مارس ٢٠١٢م والذي يوفر المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمصارف الإسلامية، بل ذهب المجلس إلى أبعد من ذلك حيث أصدر في يونيو ٢٠١٦م- في انتظار آراء الجهات ذات الصلة توطئة لإصدارها رسمياً - الملاحظة الفنية رقم (٢) والتي تتناول الجوانب الفنية لاختبارات الضغط للمصارف الإسلامية والتي تراعي خصوصيات المخاطر في المصارف الإسلامية غير الموجودة في المصارف التقليدية مثل مخاطر معدل العائد، المخاطر التجارية المنقولة ومخاطر عدم الالتزام بالشريعة.

اختبارات الضغط ومقررات لجنة بازل:

العلاقة وثيقة جداً بين تطبيق مقررات لجنة بازل وإجراء اختبارات الضغط، حيث تعتبر الأخيرة الخطوة الأساسية في طريق تطبيق الركيزة الثانية من اتفاقية بازل II الخاصة بعملية الرقابة الاشرافية وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، إذ يتم تضمين نتائج اختبارات الضغط ضمن احتساب نسبة كفاية رأس المال الداخلية للمصرف في إطار الركيزة الثانية لاتفاقية بازل II.

خاتمة:

ما تزال اختبارات الضغط تشكل تحدياً للمصارف الإسلامية على الرغم من التقدم الذي ما تزال تحرزه في شتى المجالات الأخرى، خاصة في السودان، فما زال المشوار أمامها طويلاً، ولكن سيكون ذلك سهلاً إذا ما عملت المصارف في السودان على دراسة تجارب المصارف الأخرى خارج السودان خاصة الإسلامية منها.

المصادر:

- معيار مجلس الخدمات الإسلامية رقم ١٣ الخاص باختبارات الضغط.
- الملاحظة الفنية رقم ٢ الصادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية الخاصة باختبارات الضغط.
- موجّهات اختبارات الضغط الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
- موجّهات اختبارات الضغط الصادرة عن مصرف قطر المركزي.
- موجّهات اختبارات الضغط الصادرة عن البنك المركزي الاردني.
- ورقة متطلبات اختبارات الضغط للمصارف الإسلامية التي اعدّها الباحث- غير منشورة.
- بتصرف الباحث في كثير من جوانب المقال.

المتطلبات الرئيسية لتصميم برامج اختبارات الضغط:

- في سبيل تبني اختبارات الضغط وتطبيقها في المصارف لابد من استيفاء عدة متطلبات لتحقيق أهداف إجراء اختبارات الضغط، ومن هذه المتطلبات:
- وجود سياسات وإجراءات مكتوبة ومسئوليات واضحة مع ضرورة بناء قاعدة بيانات ذات جودة عالية ونظم لإدارة المعلومات داخل المصرف.
- وجود البنى التحتية اللازمة لضمان إعداد اختبارات الضغط بصورة فعالة وتشمل الكوادر المؤهلة والأنظمة والمعلومات.
- تطوير اختبارات الضغط بصورة تعكس خصائص المخاطر في المصرف مع مراعاة حجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته.
- توثيق السياسات والمنهجيات واستخدام نتائج اختبارات الضغط في تطوير وتحديث الاختبارات لضمان مراعاة التغيرات في المخاطر على مستوى المصرف بشكل خاص والقطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

اختبارات الضغط وعملية إدارة المخاطر:

مما سبق، تتضح العلاقة الوثيقة بين برامج اختبارات الضغط وعملية إدارة المخاطر إذ تعتبر اختبارات إحدى أدوات عمليات إدارة المخاطر حيث إنها تعمل على تطوير وتحديث عملية إدارة المخاطر من خلال افتراض حدوث سيناريوهات وظروف غير مواتية في الاقتصاد الكلي أو في المصرف و تصور الحال الذي يمكن أن يؤول اليه وضع المخاطر في المصرف في حال تعرضه فعلياً لهذه المخاطر من خلال قياس أثر التغيرات السالبة على كفاية رأس المال، الربحية والسيولة، ومن ثم إعداد خطط الطوارئ والتخطيط لرأس المال اللازم لامتصاص هذه الخسائر والصدمات عند حدوثها، مما يعني أن اختبارات الضغط تساعد المصارف على استشراف المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها، وفي هذه نقلة كبيرة لعملية إدارة المخاطر من حيث إدارتها في ظروف مواتية إلى إدارتها في ظروف غير المواتية.



نعي أليم

قال تعالى:

(وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (١٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا
إِلَيْهِ رَاغِبُونَ) (١٥٦) - البقرة ١٥٥-١٥٦

بعد الرضا بقضاء الله وقدره

ينعي السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والمدير العام ونائبه ومساعدوه، والعاملون ببنك
فيصل الإسلامي السوداني والشركات التابعة له، ببلاغ الحزن والأسى، المغفور له بإذن الله تعالى:

د. عباس إبراهيم عبد الغفور

الذي انتقل إلى الرفيق الأعلى يوم الاثنين ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦ م

عمل الفقيه مستشاراً للنظم الإدارية والجودة الشاملة والتميز المؤسسي، ومقيماً معتمداً لبرامج
جوائز الجودة والتميز الوطنية وحاز عن جدارة صفة استشاري بالمجلس الأعلى للجودة الشاملة
في مجالات الإدارة، تطوير الأعمال، المراجعة والتدريب وفي مجالات نظم إدارة الجودة والتميز
كما عمل محاضراً في العديد من الجامعات ومراكز التدريب. وكانت له إسهاماته المشهودة في
تأسيس وتنفيذ استراتيجيات ومنهجيات إدارة الجودة في عدد كبير من مؤسسات القطاع الحكومي
والقطاع الخاص .

كان الراحل رئيساً لفريق التدقيق الخارجي لأنظمة الجودة الشاملة، الذي منح بنك فيصل
الإسلامي السوداني شهادات المطابقة للأنظمة المتوافقة مع معايير المنظمة الدولية للتقييس
(ISO) وامتدت علاقته بالبنك ضمن الخبراء الاستشاريين في مجال الجودة والتميز المؤسسي
ليُلهم تجربته البنك بما له من معرفة مختصة في النظم الإدارية الحديثة .

نسأل الله العليّ القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته وأن يشملهُ بفيض مغفرته، وأن يجعل
مثواه الجنة، وأن يُلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ)

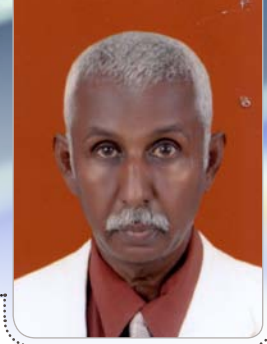


رواد التأمين التكافلي الإسلامي .. في العالم ..



www.islamicinsur.com

مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود باستخدام شبكة الإنترنت



بقلم : د. صلاح الدين محمد علي الفرجابي
أستاذ جامعي مشارك بالجامعات السودانية

مقدمة :

هذه الأفاق الجديدة لم يتم تداولها بعد في الأدبيات العربية ويعد هذا النقص فجوة لابد للمعنيين بالإقتصاد والأعمال والإدارة من سدها وعلاجها إذا أُريد للمجتمعات العربية ولإقتصادياتها أن تمسك بفرصة اللحاق - وليس بالضرورة السبق بالحصيلة المعرفية الهائلة التي تزداد زيادة هائلة يوماً بعد يوم بعد آخر في هذا المجال وأخيراً ظهر مصطلح العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود الذي سوف يتم تناوله في هذا الموضوع.

أولاً: العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود

يمكن تعريف العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود بأنها (توفر التعاملات المصرفية المباشرة للمنتجات والخدمات المصرفية من قبل مصرف في بلد ما للمقيمين في بلد آخر).

بذلت السلطات الإشرافية في العديد من دول العالم جهوداً واسعة للتوصل والتنسيق فيما بينها حول قضايا العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود الوطنية وصولاً لإرساء توجهات ومبادئ استرشادية عامة للتعامل مع هذه الأنشطة وتبادل المعلومات وتحديد مسئوليات السلطات المختلفة، إلا أن التوسع في المتسارع الذي حدث على صعيد الأنشطة والخدمات المصرفية الإلكترونية في الفترة الأخيرة، قد أضاف مخاطر وتحديات جديدة على صعيد قضايا التنسيق والتعاون بين السلطات الإشرافية بسبب أن العمليات المصرفية الإلكترونية تقوم على تقنيات مصممة لأغراض التوسع الجغرافي (الإفتراسي) للمصارف والعملاء كي يتمكنوا من التعامل مع بعضهم البعض دون الحاجة للتواجد الشخصي.

وبالتالي يحدث التوسع ويمتد إلى خارج الحدود الوطنية للمصرف أو العميل ويعزز ذلك:

لأسهمت الثورة المعلوماتية والاتصالية بدرجة كبيرة في زيادة زخم التيار الجارف الذي شمل إقتصاديات ونمط حياة مجتمعاتها المعروف بتيار العولمة خلال ربع القرن الأخير وينتظر أن تثمر وتتسع آثار هذه الثورة المعلوماتية والاتصالية لتشمل كل قطاعات النشاط والإنتاج والتبادل في المجتمعات.

لقد بدأت هذه التغيرات تحدث تحولات متسارعة شاملة في عديد من إقتصاديات العالم، وبخاصة العالم المتقدم وقد بدأت كذلك مسيرة تحول في الإقتصاد العالمي تعتمد على تقنية وشبكات المعلومات والاتصال تشكل فيها المعلومات وشبكتها وتقنيات الاتصال المتقدمة والمعرفة نسبة متزايدة ومؤثرة من القيمة المضافة وأداة مهمة من أدوات تحقيق ميزة تنافسية على المستوى العالمي.

ونتيجة لكل هذه التحولات ظهرت أدبيات جديدة في مجالات الإقتصاد والأعمال والإدارة تعرف بهذه التحولات وترصد اتجاهاتها وتحلل آثارها وتبشر بالنواتج والآثار بعيدة المدى لها، فهناك كتابات جديدة عن الإقتصاد الرقمي الذي يعتمد على الحسابات وشبكات المعلومات واقتصاد المعرفة الذي تحوي القيمة المضافة فيه مكوناً كبيراً من الإنتاج الذهني والفكري والمعلوماتي أكثر من الإنتاج المادي.

وهناك أيضاً التجارة الإلكترونية وكذلك الأسواق الذكية التي يجري فيها جزء كبير من التبادل من خلال شبكات الحاسب والمعلومات، بل تشكل المعرفة والمعلومات والسلع والمعاملات الإلكترونية (النقود الإلكترونية والأسهم والسندات التي يتم بيعها وشروؤها إلكترونياً) نسبة ذات دلالة من مجموع ما ياتم التعامل فيه في هذه المعاملات أو الأسواق وكذلك ظهرت كتابات عن الشركات التخيلية أو الافتراضية والمنظمات الذكية تعرف بها وتحلل أساليب عملها وتحلل كذلك أساليب التحول إليها كلياً أو جزئياً من قبل المنظمات القائمة.

١ - السهولة والسرعة اللتان يمكن بهما لأي مصرف في العالم أن يمارس نشاطه من خلال شبكة الإنترنت مع عملاء في بلدان لا يكون المصرف فيها خاضعاً للإشراف والرقابة.

٢ - القدرة المتاحة لأي مؤسسة مصرفية أو غير مصرفية على أن تستخدم شبكة الإنترنت لتعبير الحدود، ولتجمع بين أنشطة غير مصرفية قد لا تكون خاضعة للإشراف من قبل أي سلطة.

٣ - الصعوبات العملية التي يمكن أن تواجهها السلطات الوطنية التي ترغب في مراقبة أو ضبط إمكانية الوصول إلى مواقع مصرفية إلكترونية ناشئة من مناطق سيادية أخرى، دون تعاون مع سلطات الدولة الأم.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن معظم المصارف في العالم ما زالت تتبنى منهجية متحفظة بشأن الدخول إلى أسواق خارج حدودها الوطنية، تتمثل بصورة أساسية في اتباع الإجراءات القائمة التي اتبعتها عند دخولهم سوق جديد من حيث الحصول على موافقة رسمية من السلطات الإشرافية. فقد امتنعت معظم هذه المصارف من إجراء خدمات مصرفية إلكترونية في سوق أجنبية لا يكون قد سبق لها التعامل داخلها من خلال القنوات التقليدية (أي الفروع المرخصة أو الوكلاء أو المؤسسات التابعة) كذلك عمدت معظم المصارف التي تقوم حالياً بإجراء أنشطة مصرفية إلكترونية خارج الحدود إلى قصر هذه الأنشطة إما على عملة وطنها الأم أو عملة بلد يكون لديهم ترخيص فيه مسبقاً، وتتوفر لهم فيه إمكانية الوصول إلى النظم المحلية لتسوية المعاملات على نحو مباشر أو على نحو غير مباشر من خلال وجود مادي مرخص في البلد المعني.

إلا أنه وفي ظل ما تتجه شبكة الإنترنت للمصارف من فرصة - كما سبقت الإشارة - التوسع في تقديم خدماتها في أسواق أجنبية دون حاجة لتكبد نفقات تأسيس مكاتب وإعداد دراسة جدوى التي تلجأ لها عادة عند تأسيس فرع خارجي أو وكالة أو مؤسسة تابعة، فإن أعداداً متزايدة من المصارف ستقوم بتجاوز حدودها الوطنية وسيؤدي ذلك إلى مجموعة من التحديات للسلطات الإشرافية وستتفاقم المخاطر في حالة غياب الفهم الكامل السليم للعملاء ولتقاليد السوق والأنظمة والتشريعات والمتطلبات القانونية في السوق الأجنبي من قبل هذه المصارف، ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى مجموعة التحديات أمام السلطات الإشرافية ويمكن حصرها في ثلاثة جوانب:

١ - ينبغي على السلطات الإشرافية أن تدرك أن شبكة الإنترنت تتيح إمكانية تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يمكن أن تتجاوز الحدود الجغرافية، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن متطلبات الترخيص من السلطات المختصة والعمليات والإجراءات الرقابية تبعاً لذلك.

٢ - يجب على السلطات الرقابية أن تدرك التبعات التي يمكن أن تترتب على تبني توجيهات تقييد حرية المصارف الخاضعة لرقابتها، دون الحرص على تطبيق هذه الإجراءات على المؤسسات المصرفية الأجنبية التي قد تكون منخرطة في تقديم أنشطة مطابقة في السوق المحلي من خلال شبكة الإنترنت.

٣ - يتعين على السلطات الإشرافية التحقق من أن المصارف قادرة على إدارة أوضاع عدم التأكد التي تكتنف الجوانب القانونية خلال الفترة التي تكون فيها البنية التحتية التشريعية للأعمال المصرفية الإلكترونية عبر الحدود قيد الإنشاء.

يتضح في ضوء هذه التحديات أن هناك نوعين من القضايا الرئيسية التي يتعين على السلطات الإشرافية التعامل معها في إطار التصدي لهذه التحديات وهما قضايا الترخيص والرقابة وقضايا معايير الرقابة الاحترازية.

وبالإضافة إلى هذه القضايا وللتعامل مع التحديات وإدراك طبيعة التطورات المتسارعة في العمليات المصرفية الإلكترونية والمخاطر المتصلة بها، يتطلب إضافة إلى امتلاك السلطات الإشرافية للقدرات والإمكانات اللازمة، قدر كبير من التعاون والتنسيق بين السلطات الإرشادية في البلد الأم والبلد المضيف، كما يعد التعاون بين السلطات الإشرافية على المستوى الدولي في هذا الشأن مطلباً مهماً لإرساء مبادئ وأسس الإشراف على هذه العمليات عبر الحدود وتحديد المسؤوليات والالتزامات الإشرافية لكل الأطراف، ومن شأن ذلك تقوية الدعائم الرقابية في كل البلدان، ويوسع مظلة الممارسات الرقابية السليمة.

بالنسبة للجهات الإرشادية هناك مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها في هذه الشأن أهمها:

- ١ - مراجعة وتحديد ما إذا كانت التوجيهات الإرشادية الحالية بحاجة لتعديل بحث توفر معالجات لقضايا العمليات المصرفية عبر الحدود.
- ٢ - العمل بالتعاون مع المجموعات الإقليمية المشرفة على المصارف بشأن التطورات في مجال العمليات المصرفية الإلكترونية، والعمل على استنباط الأطر الإشرافية السليمة وتشجيع التنسيق الدولي.
- ٣ - التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى التي تقوم بوضع الأنظمة العامة والتوجيهات الإرشادية الخاصة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود التي من شأنها أن تؤثر على العمليات المصرفية الإلكترونية.
- ٤ - تشجيع الوعي التعاوني الدولي في القطاع المصرفي وفي أوساط الجمهور والقطاع الخاص بهدف تحديد القضايا ذات الصلة بمخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود الوطنية الأساليب السليمة للتعامل معها.

بالنسبة للمصارف هناك مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها في هذا الشأن لإنجاز أعمالها:

- ١ - أن تقوم إدارة المصرف بالتقييم المناسب للمخاطر كافة، وأن تدقق تدقيقاً كاملاً في جميع العمليات والنتائج الممكنة، وأن تضع نسباً محددة لكل نوع من أنواع المخاطر السابقة الذكر لتحقيق من قدرتها على إدارة العملية بنجاح.



ثالثاً: الصيرفة عبر شبكة الإنترنت

قبل التطرق إلى موضوع بنوك الإنترنت لابد من الإشارة إلى نشأة شبكة الإنترنت ففي مؤتمر لندن عام ١٩٩٨م حول دمج التقنيات تحديث بيل غيتس رئيس مجلس إدارة شركة Microsoft العالمية قائلاً: يجب النظر إلى الإنترنت على أنه أمر مسلم به وأضاف قائلاً أن المؤسسات التي تأخذ بتقنية الإنترنت هي التي سيكتب لها البقاء. والمؤسسات التي لا تواكب التغيير ستبقى متأخرة.

ظهرت الإنترنت إلى الوجود كثمرة لمشروع حكومي أمريكي بدأ تنفيذه عام ١٩٦٠م وتحقق وجوده النهائي عام ١٩٦٩م وقد سمي (أربانت - ARPANET) كلفت بتنفيذه وكالة مشروعات البحوث المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية. ومن هنا اكتسبت الشبكة التسمية المشار إليها وقد استخدمت في البداية للأغراض المتعلقة بعلوم الكمبيوتر والمشروعات الهندسية المرتبطة بشكل مباشر بالأمور العسكرية. وقد أصبحت هذه الشبكة رابطة اتصال حيوية فيما بين المتعاونين من أماكن نائية في تنفيذ المشروعات، لكنها ظلت من الناحية العملية غير معروفة خارج نطاق نشاط وكالة مشروعات البحوث المتقدمة. وظلت الإنترنت إلى عهد قريب حتى ١٩٩٠م تستخدم بصفة أساسية كأداة للعسكريين والأكاديميين. أما اليوم فقد انتشرت في جميع العالم واكتسبت قيمة تجارية عالية.

تطور مفهوم البنوك الإلكترونية مع شيوع الإنترنت إذا أمكن للزبون الدخول من خلال الاشتراك العام عبر الإنترنت. وقد تعد الصيرفة عبر الإنترنت من أهم قنوات البنوك الإلكترونية. وتشمل الخدمات المصرفية المالية وغير المالية من استفسارات عن المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك وكيفية الحصول عليها وإيضاً الإعلان عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة بالبنك ودفع فواتير الخدمات وإجراء التحويلات المالية وفتح الحسابات علاوة وعلى الخدمات الحديثة مثل دفع الفواتير الإلكترونية.

كذلك يتيح البنك عبر الإنترنت. أو بنك الموقع مداخل للزبون باتجاه مواقع حليفة أو شبيهة أو مكمل لخدماته. كمواقع إصدار وإدارة البطاقات المالية أو المعاملات المتبادلة أو مواقع مؤسسات شهادات التعاقد والتوثيق، أو مواقع تداول أو أي مواقع أخرى تقدم أي نمط أو نوع من الخدمات المالية أو الاستشارية عبر البنك المستضيف أو شركائه.



٢- على المصارف الأخذ بعين الاعتبار القوانين والأنظمة في بلد المصرف وفي البلاد الأجنبية التي من الممكن أن تفرض قيوداً معينة على طرق التعامل الإلكترونية ومدى ملائمة هذه القوانين وتأثيرها في نجاح المشروع، إضافة إلى وجوب وضع برنامج محدد ومستمر لمراقبة تقييم المخاطر.

٣- على المصرف أن يتضمن موقعه الإلكتروني معلومات كافية وواضحة عن هويته وبلده والبلاد التي يمكن أن يتعامل معها، ورخصته الرسمية الممنوحة من قبل دولته مما يعزز ثقة الزبائن به ويزيد إمكان الحصول على زبائن جدد.

ثانياً: نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة

- تم تطوير نظام المعلومات الإلكترونية الآمنة بالتعاون بين أكبر شركات كروت الائتمان العالمية وهما شركة فيزا وماستر كارد وذلك بغرض تأمين المعاملات المالية على شبكة الإنترنت باستخدام بطاقات الائتمان ويمثل عملاؤها مع أكثر من ٨٠٠ مليون عميل كما انضمت أمريكان إكسبريس لهذا التحالف ليصبح بذلك أكبر تحالف موجود لتأمين المعاملات إلكترونياً.

- هذا التعاون ظهر بعد صراع شديد بين الشركتين حيث تعاونت شركة ماستر كارد مع شركة أي بي أم وشركة نيتسكيب لبناء نظام خاص لتشفير بروتوكولات الدفع، بينما قامت شركة فيزا بالتعاون مع شركة مايكروسوفت في بناء نظام آخر تحت مسمى تكنولوجيا تأمين المعاملات.

- قامت البنوك التي تتعامل مع كلتا الشركتين بالضغط عليهما لتوحيد المعايير القياسية وبناء نظام موحد يمكن من خلاله تسهيل العمل، وبالفعل، ففي عام ١٩٩٦م صدر النظام الجديد المشترك للمعاملات الإلكترونية الآمنة وأصبح النظام الآمن الأول المقرر بواسطة شركات الائتمان لاستخدام بطاقات الائتمان في تنفيذ العمليات التجارية.

- وقد كانت شركتي فيزا وماستر كارد ترفضان استخدام كروت الائتمان الخاصة بهما على شبكة الإنترنت بل وأصدروا العديد من التحذيرات لإحامي البطاقات بأن الشركتين لا تضمنان ما ينتج عن هذه المعاملات من مخاطر وهو التحذير الذي كان سبباً في إحجام العديد من المستخدمين عن استخدام كروت الائتمان في الدفع، إلا أنه بعد إقرار استخدام نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة قامت الشركتان بالإلغاء التحذيرات الخاصة باستخدام بطاقات الاعتماد في إجراء عمليات الدفع المالي مما أسهم في تحقيق إنطلاقة في نمو التجارة الإلكترونية.

- أثارت العديد من التساؤلات حول درجة الأمان التي يوفرها نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة وقد أجاب عنها أحد خبراء تأمين المعلومات (الآن شيفمان) من شركة تيرسيا المتخصصة في مجالات أمن المعلومات، وأوضح هذا الخبير أن نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة يوفر درجة تشفير أعلى من تلك المستعملة في الأنظمة لطبقات متعددة من التشفير (من المستوي الشبكي إلى مستوى مقر المعلومات) فإن يصعب فك شفرته إلا بصعوبة بالغة لا تحققها الحسابات التجارية المتاحة.

- نظراً لتطور مستوى التشفير في نظام المعاملات الإلكترونية الآمن فقد لجأت الشركات المنتجة إلى قصر التشفير متعدد المستويات على الجزء المالي من المعاملة ويتم تشفير باقي الأجزاء باستخدام أنظمة تشفير أقل تعقيداً وباستخدام نظم تشفير تجارية مسموح بتصديرها وذلك للتغلب على المصاعب الناجمة عن قرارات الحكومة الأمريكية بعدم تصدير نظم التشفير المتطورة.



كشفت دراسة دولية حديثة عن الرقم ٣,٨٩٢ يتبعه ثمانية عشر صفراً وهو الرقم الذي يمثل مقياس المعلومات الرقمية التي تم نسخها وتوليدها خلال العام ٢٠٠٨م عبر شبكة الإنترنت والشبكات الهاتفية والموجات الهوائية. وذكرت الدراسة أنه تم تنفيذ أكثر من ٤,٨ (كدريليون = ألف تريليون) عملية مصرفية عبر شبكة الإنترنت وتوقعت الدراسة التي أجرتها إي إم سي AMC المتخصصة في حلول التخزين وإدارة المعلومات أن يرتفع عدد مستخدمي خدمات البيع والشراء عبر الإنترنت عام ٢٠١٢م إلى أكثر من ٨٥٠ مليون شخص وسيتضاعف اعداد مستخدمي التجارة الإلكترونية مقارنة بأعداد مستخدمي الإنترنت لعام ٢٠٠٨م وسيصل حجم الممارسات الخاصة بالتجارة الإلكترونية قرابة ١٣ تريليون دولار امريكي.

وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن نحو ٥٨% من إجمال البنوك على مستوى العالم مواقع لها شبكة الإنترنت بل أن جميع البنوك الأمريكية يكاد يكون لها مواقع على تلك الشبكة. وقد نتج عن ذلك تزايد عدد البنود التي تتصف معاملاتها بالسرية على صفحات ال Web على اختلاف حجم أصولها.

رابعاً: مخاطر الصيرفة الإلكترونية عبر الحدود

تزداد الجرائم المعلوماتية يوماً بعد يوم نظراً للتطور المستمر والحركة المستمرة لنمو نطاق تقنية المعلومات، فتكنولوجيا المعلومات تدخل في جميع مجالات الحياة العامة والإقتصادية والتجارية والدولية، فاعتماد عليها يتزايد باستمرار، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات هدفاً جذاباً لأرتكاب الجرائم المختلفة، التي تؤثر على الحياة العامة وتحمل جميع خسائر فادحة تصل إلى مليارات الدولارات.

وبالرغم من المزايا الهائلة التي تحققت وتحقق كل يوم بفضل تقنية المعلومات على جميع الصعد وفي شتى ميادين الحياة المعاصرة، فإن هذه الثورة التكنولوجية المتنامية صاحبها في المقابل جملة من الانعكاسات السلبية الخطيرة جراء سوء استخدام هذه التقنية المتطورة والانحراف على الأغراض المتوخاه منها، وبدأت في ظهور طائفة من الظواهر الإجرامية المستحدثة، ألا وهي ظاهرة الجرائم المعلوماتية. ليس هذا فحسب، بل سهلت هذه التقنية ارتكاب بعض الجرائم التقليدية، وقد ازدادت هذه المخاطر تفاقماً في ظل البيئة الافتراضية التي تمثلها شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) واسعة الانتشار، ما أفرز نوعاً جديداً من الجرائم لم يكن معهوداً من قبل ممثلاً في الجرائم عبر الدول التي يتخطى مداها حدود الدول بل والقارات ولم يعد خطرها أو اثارها محصورة في النطاق الإقليمي لدولة بعينها، الأمر الذي بات يثير بعض التحديات القانونية والعملية أمام الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة (أجهزة العدالة الجنائية بجميع مستوياتها وعلى اختلاف أدوارها) وبالذات فيما يختص بإثبات هذه الجريمة وآلية مباشرة إجراءات الاستدلال والتحقيق عبر البيئة الافتراضية لتعقب المجرمين وتقديمهم للعدالة، ذلك أن ملاحقة الجناة وكشف جرائمهم عبر الحدود يقتض من الناحية العملية أن يتم في نطاق إقليم دولة أخرى، وهو ما يصطدم بمبدأ السيادة الإقليمية للدول عملاً بمبدأ الإقليمية القانون الجنائي الذي يفرض إلى تنازع الاختصاص القضائي ما سبب صعوبة تحديد مكان وقوع الجريمة المعلوماتية عبر الوطنية.

ومن ثم كان لا بد، والأمر كذلك، من البحث عن حلول مناسبة لهذه الإشكاليات تتوافق مع طبيعة هذه الجرائم المستحدثة فيما يخص قبول الدليل الرقمي ومباشرة بعض إجراءات التحقيق عبر الفضاء المعلوماتي وكذلك تحديد معايير الاختصاص.

لم يعد مجرم القرن العشرين إنساناً مقنعاً يشهر سلاحه في وجه ضحيته ليكرهه

على إعطائه ما يحوزته مما خفف وزنه وغلا ثمنه، إذ أصبح ذلك من جرائم الماضي. لقد ظهر، في العقدين الأخيرين من القرن الحالي، نوع جديد كلياً من الجرائم، يستخدم فيه الكمبيوتر للأغراض الدنيئة، أطلق عليه اسم جرائم الكمبيوتر.

وكثيراً ما تناقلت وسائل الإعلام أنباء اختراق نظام الكمبيوتر الخاص بمؤسسة أو مصرف معين وسرقة معلومات سرية أو مبالغ طائلة من المال، أو أنباء دخول فيروس الكمبيوتر في نظام معلوماتي وتدمير المعلومات المخزنة فيه أو تعطله وقد أخذت هذه الأنباء تثير دعر الشركات والمصارف والمؤسسات العسكرية، شرع العلماء والخبراء في مختلف أنحاء العالم يبذلون الجهود والمسااعي الجثينة للتصدي لهذه الجرائم.

وكشف خبير عالمي في ختام ملتقى الجودة الشاملة في الأمن العام تحت شعار "الجودة والتميز واجب وابداع" أن المعدل السنوي لتكلفة الجرائم الإلكترونية حول العالم يبلغ ١١٤ مليار دولار وقدّر الخبراء في ختام مؤتمراتهم بجدة حجم الخسائر الناجمة عن الجرائم الإلكترونية العالم سنوياً بنحو تريليون دولار، في حين تخسر أمريكا ١٠ مليارات دولار سنوياً. وبينوا أن عدد الجرائم التي ترتكب يومياً ألف جريمة وقدروا خسائر الجرائم الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل سنوي يتراوح بين ٥٥٠ مليون و٧٣٥ مليون دولار امريكي سنوياً، متوقعين ارتفاع هذه الأرقام نظراً لتزايد استخدام الإنترنت على نطاق واسع للتواصل وعقد المعاملات والصفقات التجارية من قبل كل الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

وأوضح الخبراء ان ما مجموعه نحو ٤٥٠ مليون عملية احتيال حول العالم حدثت في العام ٢٠١١م. ومن أبرز أسباب عمليات الاحتيال ضعف بنية المعلومات، داعين لاتخاذ إجراءات صارمة وتكثيف الجهود الرامية إلى تثقيف وتعريف المجتمع بالأمن الرقمي وطرق الحماية من الجرائم الإلكترونية والعمل على إنشاء قسم مكافحة الجريمة الإلكترونية لمنع إنتشار جرائم الاحتيال المالي والقرصنة الإلكترونية.



عرض كتاب

استعراض / قيس الصديق أحمد
إدارة البحوث والتطوير

عرض لرسالة ماجستير بعنوان:

تقدير دالة الطلب على الودائع المصرفية في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك (١٩٨٠م - ٢٠١٣م)

للباحث:

أ. عيسى محمد أحمد موسى - نائب مدير إدارة الخزينة المركزية - بنك فيصل الإسلامي

اسم المشرف:

د. علم الدين عبدالله بانقا

عن البحث:

في بحثه الذي نال عنه درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، اختار الباحث أ. عيسى محمد أحمد موسى؛ نائب مدير إدارة الخزينة المركزية، (تقدير دالة الطلب على الودائع المصرفية في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك) موضوعاً لبحثه، مُقيداً حدود البحث بالفترة الزمنية من "١٩٨٠م - ٢٠١٣م".

يقع البحث، الذي أشرف عليه د. علم الدين عبدالله بانقا، في مائة وأحدى عشرة صفحة من الورقة المتوسطة، مشتملة على المقدمة والقوائم والملاحق التي أوفت الدقة والسلامة والموضوعية مُستحَقاً من حيث الاستخدامات الفنية (الهيكلية وشكل العرض) وكذلك التوثيق العلمي لمصادر المعلومات.

وقد أجاز البحث بعد مناقشته في فبراير من العام ٢٠١٥م.



أ. عيسى محمد أحمد موسى
نائب مدير إدارة الخزينة المركزية
بنك فيصل الإسلامي السوداني

مقدمة

يُشير الباحث في مقدّمته للبحث إلى أنّ الودائع المصرفية تعتبر من أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية والتي تحرص على تنميتها، فالودائع المصرفية، وخاصة الودائع غير الجارية، هي التي تتحدد قدرة المصارف على تمويل المشاريع التجارية والصناعية، ولذلك فإن القدرة التمويلية للمصارف تتحدد بالودائع غير الجارية. وتنبع أهمية الودائع المصرفية من أهمية الدور الذي تقوم به المصارف التجارية وذلك بتمويل قطاعات الاقتصاد المختلفة سواء كانت حكومية أو خاصة؛ فحجم الودائع المصرفية هو الذي يلعب الدور الأساسي في عملية التمويل وتحديد الموارد المتاحة للاستثمار ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وذلك للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك يسعى الجهاز المصرفي لتنمية واستقطاب الودائع المصرفية، حيث إن زيادة حجم الودائع يعالج مشكلة السيولة ويزيد من حجم التمويل المصرفي وذلك من خلال اتباع سياسات فعالة لزيادة حجم الودائع المصرفية ومن

- كيف يمكن أن تنتبأ بدالة الطلب على الودائع المصرفية عبر محدداته؟

أهمية البحث وأهدافه

أوجز الباحث أهداف البحث في إيجاد النموذج الأمثل لتقدير دالة الطلب على الودائع المصرفية والوصول إلى توصيات فيما يتعلق بجذب الودائع المصرفية تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية في السودان.

بينما تكمن أهمية هذا البحث في أهمية الطلب على الودائع المصرفية للاقتصاد الكلي، ولندرة البحوث في هذا الجانب في المكتبات السودانية.

فرضيات البحث

تفترض هذه الدراسة ما يلي:

- ١ / هنالك علاقة طردية بين الطلب على الودائع المصرفية والدخل القومي.
- ٢ / هنالك علاقة طردية بين الطلب على الودائع

ثم تعبئة الموارد للاستثمار لتحقيق معدلات عالية من الإنتاج والإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث

أشار الباحث إلى أنّ المصارف السودانية تعاني من تحديات كبيرة فيما يتعلق باستقطاب مدخرات الأفراد والمؤسسات والشركات وبالتالي فهي تعاني من مشكلة جذب الودائع المصرفية في ضوء وجود معوقات تحول دون ذلك ممثلة في عدة أسباب منها ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية وعدم الاهتمام بالتسويق المصرفي بالإضافة إلى ثقافة ووعي بعض المجتمعات. وحدّد الباحث مشكلة البحث في معرفة العوامل المحددة للطلب على الودائع المصرفية عبر الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماهي العوامل المحددة للطلب على الودائع المصرفية؟
- ما هي أفضل طريقة لتقدير دالة الطلب على الودائع المصرفية؟

٣ / هنالك علاقة طردية بين الطلب على الودائع المصرفية والكثافة المصرفية.

٤ / هنالك علاقة طردية بين الطلب على الودائع المصرفية والوعي المصرفي.

٥ / هنالك علاقة عكسية بين الطلب على الودائع المصرفية والتضخم.

٦ / هنالك علاقة عكسية بين الطلب على الودائع المصرفية وتكلفة التمويل (هوامش المربحات)

٧ / هنالك علاقة عكسية بين الطلب على الودائع المصرفية وعائد الأوراق المالية.

يتكون البحث من أربعة فصول. يحوي الفصل الأول على المقدمة والدراسات السابقة. بينما يصف الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة؛ حيث نتعرف على محددات الطلب على الودائع المصرفية من الناحية النظرية. ويستعرض الفصل الثالث الطلب على الودائع المصرفية في السودان في الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠١٣م. ويتناول الفصل الرابع الدراسة التحليلية لتقدير نموذج الطلب على الودائع المصرفية في السودان في الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠١٣م. وأخيراً الخاتمة التي يُستعرض فيها مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات.

يُشير الباحث في المبحث الثالث من الفصل الثاني للدراسة إلى أن الجهاز المصرفي يؤدي دوراً حيوياً ومهماً في النشاط الاقتصادي محلياً وعالمياً، حيث تؤدي المصارف التجارية دور الوسيط بين المودع والمقرض إذ أنها تقوم بتجميع الودائع بأشكالها المختلفة (الودائع الجارية، الودائع لأجل، وودائع الادخار) وتدفع بها إلى مجالات الاستثمار المختلفة في صورة تمويل تمنحه إلى المستثمرين. والودائع المصرفية هي الوعاء الذي يجمع مدخرات الأمة ويوظفها وينظم الاستفادة منها من خلال المؤسسات المالية الإسلامية وعلى رأسها المصارف الإسلامية التي بدأت تشق طريقها بنجاح في هذا السبيل وتنافس المصارف التقليدية في هذا الدور وتقوم بالاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تتميز بأخلاقياتها في بناء المجتمع وتقويته، ونظرتها إلى المال على أساس أنه خادم للإنسان وللقيم السامية ووظيفته تنمية البشرية وخدمتها وليس هدفاً بحد ذاته، وإنما له وظيفة اجتماعية وجماعية لصالح عموم أفراد المجتمع في إطار توازن دقيق بين حفظ الملكية الفردية وحقوق التصرف وبين حقوق الجماعة. كما أن مقتضيات التنمية الحصول على الموارد المالية اللازمة لها فهي تحتاج

٤- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إقتصادية وإحصائية بين الطلب على الودائع المصرفية وتكلفة التمويل المصرفي، وتشير الإشارة السالبة إلى الدلالة الاقتصادية، وإلى وجود العلاقة السببية بين الطلب على الودائع المصرفية وتكلفة التمويل المصرفي بحيث أنه كلما زادت تكلفة التمويل المصرفي

٧- زيادة حجم التمويل وتوجيهه نحو قطاعات الانتاج الحقيقي كالزراعة والصناعة.



خطة استمرارية العمل

خطة إخلاء الموقع أثناء الكوارث والأزمات



أ. نادر الفاتح صالح الجاك
إدارة المخاطر

أنواع الأخطار المحتمل تعرض المؤسسة لها :
أولاً: الأخطار الطبيعية:

وهي الأخطار التي تحدث بفعل الطبيعة ولا دخل لإرادة البشر فيها مثل: الفيضانات والعواصف والزلازل والحرائق التي لا دخل للإنسان بها وغير ذلك من الظواهر غير العادية.

وأهم الإجراءات الفعالة التي يمكن اتخاذها إزاء هذه الأخطار إعداد الإجراءات والخطط اللازمة مسبقاً لمواجهتها ذلك حسب الإمكانيات المتاحة والتنسيق التام مع كافة أجهزة الدولة المعنية وإعداد غرفة عمليات لها صلاحية الاتصال بكافة أجهزة الدولة وهي معدة مسبقاً كأفراد ومكان واختصاص.

وعلى المستوى المحلي تحديد المصاعد وسلالم الطوارئ المعدة للإخلاء السريع وتعيين الأفراد المكلفين بالإشراف عليها مسبقاً، وذلك لمساواة الزمن مع مراعاة عدم التكدس في أماكن الإخلاء لتفادي خسائر الإخلاء والتكدس العشوائي.

ثانياً: الأخطار البشرية:

وهي التي يدخل فيها إرادة البشر وينتج عنها تهديد للأمن ويمكن أن يضاف إليها الأخطار غير المتعمدة كالإهمال وعدم الاحتياط وأهم هذه الأخطار هي:

عنها تطورات غير مرغوب فيها ويمكن أن تتسبب في خسائر أو في تصعيد الموقف ليتحول إلى حالة طوارئ أو أزمة تهدد المكان كله وربما المنطقة. يمكن حدوثه أكثر من مرة ويسبب خسائر جسيمة أو تصعيد للموقف. لا بد من احتوائه سريعاً والعمل على عدم تكراره مرة أخرى. إذا لم تتخذ الإجراءات الصحيحة لاحتوائه يمكن أن يؤدي إلى كارثة. وهو مؤشر لوجود خلل في ظروف التشغيل أو أسلوب الإدارة.

ثانياً: حالة الطوارئ:

هي مجموعة الظروف غير المنظورة والتي تحدث مسببة خللاً في منظومة العمل وتهدد الأرواح أو الممتلكات أو البيئة وربما كل ذلك معاً إذا لم يتم القضاء عليها فوراً. يتطلب ذلك تصرفاً مباشراً من الموجودين بالمكان إذا كان ذلك في استطاعتهم. قد يمتد تأثير الطوارئ ليشمل المنطقة بالكامل. لا بد أن يتأثر الإنتاج بالسلب في حالة الطوارئ. يجب تدخل فريق مواجهة الطوارئ فوراً.

عادة ما يتم الاستعانة خلال الأزمات بالجهات الخارجية مثل الدفاع المدني / الشرطة القوات المسلحة / الإسعاف .. الخ. سوف يتطور الموقف إلى الأسوأ في حالة تأخير الإجراءات.

نظراً لكون الكوارث الطبيعية من زلازل وحرائق وفيضانات لا دخل للإنسان بها إلا أنه في بعض الأحيان يساهم بتصرفه الخاطئ في زيادة حجم الخسائر، حيث أثبتت التجارب السابقة خاصة في مجال المؤسسات الكبيرة كالبنايات والشركات الكبرى وحتى الصغرى منها تزايد الخسائر في أرواح العاملين وذلك لوجود عجز في تطبيق القواعد المنظمة لتلافي الوقوع في الأخطاء والتعامل مع تلك الكوارث الطبيعية.

كان لما سبق الدافع الحقيقي لعمل خطة طوارئ تصلح للعمل بها في جميع المجالات وذلك لتناولها قواعد عامة تصلح للتطبيق العام منها كيفية السيطرة على الموقف بإنشاء مجموعة إنقاذ - مجموعة إسعاف - مجموعة إرشاد لتوجيه العاملين إلى نقط التجمع ولكي تعمل تلك المجموعات بصورة متناغمة لا بد من إجراء التدريب عليها للوقوف على كفاءة خطة الإخلاء وتسجيل الملاحظات لتلافيها حتى يصبح تنفيذها تصرفاً طبيعياً لدى جميع العاملين بالمؤسسة أثناء الطوارئ تفادياً لحالة الفزع التي تتمثل في الصدمة الأولى.

أولاً: الحادث:

هو حدث أو مجموعة من الأحداث أو الظروف التي تعترض التسلسل الطبيعي للعمل وقد ينجم

١- السرقة:

تقع علي ااثاث المؤسسة والأدوات الخاصة بها وكذا الوثائق الهامة التي تمثل محور أساسي للعمل بالمؤسسة، وذلك بقصد الإثراء من وراء تلك الأعمال.

٢- انقطاع التيار الكهربائي:

لتفادي لعبث في ممتلكات المؤسسة باستغلال قطع التيار الكهربائي عن الأجهزة الحساسة (الحواسيب) التي بها معلومات هامة وكذا الأماكن المهمة التي يتطلب العمل بها تواجد التيار الكهربائي. هذا بالإضافة إلي عدم السماح بدخول أو خروج الأفراد من مباني المؤسسة إلا في حالات الضرورة القصوى بعد التعرف شخصياً علي الداخل و الخارج مع ملاحظة هؤلاء جيداً.

٣- الحريق:

يعد الحريق من أكبر الأخطار التي تواجه المؤسسة وذلك لكونه يهدد جميع منشآتها مع صعوبة ضبط الفاعل لزوال، وضياح الآثار المسببة للحروق فور اندلاعها واندساسه بين القائمين علي الإطفاء مما يتطلب معه الإسراع في التعامل مع مصدر الحريق و السيطرة عليه بالإمكانات المتاحة و الأفراد المدربين وذلك لحين وصول الأجهزة المختصة للقضاء نهائياً علي الحريق. مع مراعاة استعمال الأدوات المناسبة لمكافحة أي حريق وذلك بقصد الإقلال من الخسائر المادية الناجمة عن الحريق كغاز الهليون- البودرة- ثاني أكسيد الكربون- المياه.

٤- التخريب:

من الوسائل التي يتم الاستعداد لها بالنسبة لتأمين المؤسسة وتعد من أهم المشكلات التي تواجه العاملين بالأمن ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

أ) التخريب المادي:

يشمل: تخريب باستخدام المفرقات. تخريب باستخدام الحريق. تخريب ميكانيكي عن طريق إتلاف أجزاء من أجهزة الحاسب الآلي أو الآلات أو ماكينات التصوير مما يصعب معها الحصول علي بديل لها وأقل الخسائر تعطل العمل بالإضافة إلي الخسائر المادية.

ب) التخريب المعنوي:

وذلك بالتأثير علي العاملين بالمؤسسة عن طريق الإشاعات والتشجيع علي الاعتصام والتظاهر.

عن طريق تجنيد عملاء للحصول علي البنود السرية في بعض المعاهدات والاتفاقات التي تبرم.

٥- التجسس:

الدول الأخرى - وكذا استخدام الأجانب العاملين بالمؤسسة (إن وجدوا) للحصول على معلومات من كافة الاتجاهات مما يتطلب معه زيادة حركة مراقبة العاملين بالمؤسسة في المناطق الحساسة وكذا الأجانب أو الزائرين للمؤسسة .

٦- النشاط الهدام:

يقصد به تشجيع بعض العاملين المارقين على التظاهر والاعتصام مستغلين ستائر المطالبة ببعض المطالب التي لها صفة أو صورة شبه شرعية .

٧- النشاط الإرهابي:

يقصد به نشاط بعض المارقين رافعي الشعارات المفرضة وحماية العاملين من أفعالهم يكشف أهدافهم الحقيقية وتأمين المؤسسة من الاقتحام أو السطو المسلح.

- اتخاذ القرارات ليس بالأمر السهل فالقرار في غير موقعه أو المتأخر ينتج عنه نتائج سلبية أما إذا اتخذ في حينه وتوافرت معه المعلومات الصادقة ووقته المناسب يعود على المؤسسة والعاملين بأفضل النتائج وتحقيق الأهداف.

خطة الإخلاء

١- أهمية الخطة:

يعتبر إعداد خطة للإخلاء السريع بالمؤسسة من الأمور المهمة التي تؤدي إلى السيطرة الفورية على تحركات أفراد المؤسسة في بداية حدوث عملية الإخلاء والحيولة دون وقوع حوادث تنتج عن عدم تفهم الأفراد لهذه الخطة.

يجب أن يتفهم ويتعود العاملون بالمؤسسة على تنفيذ هذه الخطة، يأتي ذلك بإجراء التجارب الوهمية من وقت لآخر للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة.

من الأسس الرئيسية في هذه الخطة هو إنقاذ الأرواح من الأخطار المحيطة بهم وأهمها تدابير النجاة من مسالك هروب كافية لخروج الأرواح من المواقع التي حدثت بها هذه المخاطر دون وقوع خسائر.

٢- مشتملات الخطة:

تشمل: وسائل الإنذار.

- وسائل وطرق الهروب.

- الأماكن التي ستعمل أثناء الإخلاء.

- فرق الإنقاذ التي ستعمل أثناء الإخلاء.

- السيطرة على عملية الإخلاء.

- الواجبات العامة بالأفراد في عملية الإخلاء.

الإنذار:

تجهيز بحساسات تعمل في حاله إنبعث الدخان أو زيادة درجة الحرارة وهذه الحساسات منتشرة بالأدوار ويتم تجربتها بصفة مستمرة للتأكد من صلاحيتها باستمرار عند حدوث حريق أو زيادة الدخان المنبعث تعمل هذه الحساسات فتضئ لمبات الإنذار وكذلك يعمل المكبر الصوتي داخل الدور الموجود به الخطر.

ينتظر العاملون صدور القرار بالإخلاء من دخول الإعلان عن ذلك بالمكبر الصوتي.

يوجد نظام إنذار كهربائي وذلك بالضغط على أزرار الإنذار فينتقل صوت الإنذار ولا يتوقف إلا من خلال إعادة أزرار الإنذار لأسفل.

يمكن استقبال الإنذار بالإخلاء من خلال شبكة الاتصال اللاسلكية المتوفرة حيث يتولوا الإعلان عن قرار الإخلاء كل في الطابق الموجود به.

يقوم الأفراد بفصل التيار الكهربائي عن الأجهزة والتكيفات وسكاكين الغاز والمياه.

أجهزة الإنذار التليفونية:

يعتمد هذا النظام على شبكة اتصال تليفونية خاصة بالمؤسسة، ويركب عليها أجهزة تليفونية في أقسام المؤسسة المختلفة.

وسائل أخرى للإنذار:

في حالة ما إذا كان هناك نظام خاص بالإذاعة الداخلية بالمؤسسة فيمكن استخدام أجهزة مكبرات الصوت.



قد تستخدم الإشارات الضوئية كأجهزة إنذار مرئية غير مسموعة وذلك بتركيب مصابيح تكون عادة ذات ألوان خاصة وتوزع بأنحاء المؤسسة المختلفة.

وسائل الهروب:

أهم ما يجب اتخاذه لحماية أرواح العاملين بالمؤسسة عند إعلان عملية الإخلاء هو توفير وسائل الهروب التي تضمن سرعة إخلائهم للمبنى في أسرع وقت ممكن.

لتقدير وسائل الهروب المطلوبة للمؤسسة يجب أن يوضع في الاعتبار طبيعة عمل المؤسسة وعناصر تكوينها وعدد الأرواح الموجودة بها.

تعريف وسائل الهروب:

تعرف وسائل الهروب بأنها الطريق المأمون الذي يسلكه الشخص للهروب من الخطر الذي يحيط به عند وقوعه للوصول إلى مكان يجد فيه الأمان والسلامة.

تشمل وسائل الهروب على:

جميع الطرق والممرات والأبواب والفتحات والسلالم الموجودة بالمؤسسة التي يستعملها الشخص عند خروجه من المبنى طلباً للنجاة من خطر يهدده.

الاعتبارات المؤثرة على وسائل الهروب:

طبيعة المبنى: حجمه - تكوينه.... الخ

عدد الأرواح الموجودة بالمنشأة: كلما زاد عدد الأرواح أو نقصت قدرتهم على الهروب لأسباب صحية (كالمرض - العجزة) تطلب الأمر زيادة وسائل الهروب.

طبيعة استغلال المؤسسة: وتشمل نشاط المؤسسة وطبيعة المواد والمخزونات التي تحتويها المؤسسة، فكلما كانت طبيعة هذه المواد يسهل وجود خطورة منها، تطلب الأمر زيادة وسائل الهروب.

المخارج:

يقصد بالمخارج جميع الطرق والممرات والأبواب والسلالم الموصلة إلى خارج المبنى، وهي تعتبر من وسائل الهروب إذا اعتمد في استخدامها للهروب الأرواح الموجودة المؤسسة وقت الإخلاء.

اعتبارات عند استخدام المخارج:

اتساع وحدة المخرج: الوحدة القياسية لاتساع المخرج تسمى وحدة المخرج وهي المسافة المطلوبة لمرور شخص وتقديرها يساوي ٢١ بوصة وهي تقريباً المسافة بين كتفي الشخص العادي.

الوقت اللازم للإخلاء: وهو الوقت اللازم الذي تتمكن فيه الأرواح الموجودة داخل المؤسسة من الهروب قبل محاصرتهم بالخطر الذي يهددهم.

معدل تدفق الأشخاص من المخرج: وهذا المعدل يقدر بعدد الأرواح الممكن خروجهم من وحدة المخرج خلال دقيقة واحدة وقد وجد أن هذا المعدل يقدر بأربعين شخصاً.

المسافة المقطوعة للوصول إلى المخرج: وهي المسافة التي يعبرها الشخص من أبعد نقطة للوصول إلى المكان المأمون وقد يكون هذا المكان السلالم المحمية من الخطر والمؤدية إلى الخارج.

السلالم كوسيلة هروب: تعتبر السلالم من وسائل الهروب الهامة في حالة الإخلاء السريعة خاصة للأشخاص الموجودين في الأدوار العليا للمباني سواء كانت سلالم داخلية أو خارجية:

(١) السلالم الداخلية:

وهي توجد داخل المبنى وتتصل بطوابقه عن طريق ردهات وفتحات موصلة إلى مواقعها.

(٢) السلالم الخارجية:

وهي السلالم التي تتركب خارج المبنى وغالباً ما تكون مكشوفة للهواء، ويلجأ إلى تركيبها في حالة عدم كفاية السلالم الداخلية كوسائل هروب.

وسائل الهروب المتنقلة:

في حالة الضرورة القصوى عندما تكون وسائل الهروب الأساسية أو البديلة غير كافية، ينصح بوجود وسائل أخرى متنقلة كالسلالم المتنقلة والحبال.

المجاري الانزلاقية:

وهي مجارٍ أسطوانية ملساء يمكن أن ينزلق بداخلها الإنسان من أعلى حتى يصل إلى مستوى الأرض كما أن هناك مجارٍ من قماش سميك يستخدمها رجال الإنقاذ في بعض الحالات.

الأمكان التي تستعمل أثناء الإخلاء:

عند صدور الأمر بالإخلاء يجب أن يعلم الجميع إلى أين يذهبون وأي مكان يمكن اختياره منطقة التجمع.

فرق الإنقاذ التي تستعمل أثناء الإخلاء:

تهدف خطة الإنقاذ في عملية الإخلاء إلى إنقاذ أكبر عدد من الأفراد في أقل وقت ممكن، ويقوم بهذا العمل جماعات بالمؤسسة مدربة على القيام بمثل هذا العمل وذلك لإنقاذ الأفراد المصابين والمحاصرين نتيجة أي أخطار.

عند وضع خطة الإخلاء السريع يجب أن يخصص عدد مناسب من العاملين مسئولين عن إخلاء المؤسسة من الأرواح وذلك للتأكد من القيام بإخلاء المؤسسة تماماً من الأرواح وفق خطة الإخلاء.

تخصص جماعات للإسعاف والتدريب من العاملين بالمؤسسة بغرض تقديم الإسعافات الأولية اللازمة للمصابين - حتى يتم إخلاؤهم إلى المستشفيات اللازمة دون حدوث مضاعفات أو آلام.

السيطرة على عملية الإخلاء:

تعتبر السيطرة على عملية الإخلاء السريعة من أهم الأمور التي تجعل عملية الإخلاء تتم في سهولة ويسر ودون حدوث خسائر في الأرواح حتى لا تتعرض إلى مضاعفات عند تنفيذ الخطة، لذلك يجب مراعاة الآتي:

يجب توزيع المسئولية والواجبات على الفرق المدربة بحيث تخصص المجموعات التالية:

مجموعات للإنقاذ. مجموعات للإسعاف. مجموعات لإرشاد جهات الإطفاء. مجموعات لنقل المواد الخطرة. مجموعات لتوجيه الأفراد إلى نقط التجمع. يجب أن توضع مواقع واتجاهات مسالك الهروب بلافتات توضح اتجاهاتها وأن تكون مضاءة ليلاً.

التدريب والتجارب:

أهمية التدريب:

يعتبر التدريب على خطة الإخلاء من أهم المراحل التي تعمل على نجاحها وذلك للأسباب الآتية:

يعمل على تفهم كل فرد للواجب الذي سيقوم به في الخطة: يصل بالأفراد إلى أقصى درجات الكفاءة في أقرب وقت ممكن: يساعد الأفراد على أداء خطة الإخلاء بطريقة أفضل مما يوفر حدوث الخسائر. أهمية التجارب:

يجب أن تجرى عدة تجارب للوقوف على كفاءة خطة الإخلاء ومدى تنفيذ الأفراد لمهامهم أثناء التدريبات التي تمت مسبقاً: من الضروري في حالة



التجارب أن تسجل الملاحظات أثناء أجراء تلك التجارب وتقيم كل تجربة عملية للوقوف على أوجه النقص بها والاستفادة مما يظهر من مشكلات لوضع الحلول العاجلة لها.

تعليمات عامة في حالة الإخلاء:

يتم الالتزام بضبط النفس والهدوء للتامين أثناء عملية الإخلاء والابتعاد عن أي انفعا أو اندفاع أثناء العملية تجنباً لحدوث خسائر لا داع لها أو تداق للموظفين والعاملين غير محسوب؛ يتم التزام المشرفين باللبس المميز وانتشارهم بالمؤسسة طبقاً "لنوبتجيات" المحددة مسبقاً؛ مشرف الدور هو المسئول عن بث الطمأنينة والأمان لدى الموظفين والعمال أثناء عملية إخلاء المبنى؛ المشرف المعين هو المسئول عن توجيه العاملين إلى وسائل وطرق الهروب ومنع أي تداق من قبلهم أو عدم التزام بالتعليمات؛ يتم إخلاء المؤسسة قسماً قسماً بقدر الإمكان؛ يجب فصل التيار الكهربائي عن الأجهزة المختلفة؛ لتطبيق ما سبق عرضه لتنفيذه كخطة إخلاء المؤسسة يجب إتباع التالي:

- يعين مشرف لكل دور مهمته التنسيق بين الإدارات وتحديد مسئول عن كل إدارة.
- يتم الخروج من الإدارات فرادى مجاورين لحائط الإدارة الخارجي المجاور لها وليس لسور الطابق.
- الخطوة سريعة لحد ما دون هرج في طابور منظم مجاورين لحائط السلم الداخلي دون تزاوح أو هرج.
- يبدأ الإخلاء من الأدوار العليا أولاً ثم الذي يليها.
- يتم تحديد مكان للتجمع خارج مكان الخروج.
- يتم تجميع الإدارات في مكان التجمع وذلك للتعرف على غير الخارجين قد يكون مصاباً أو تم حجزه داخل المبنى.
- يتم عمل رسم كروكي لكل دور يعلق خلف باب الإدارة يبين فيه مسار الخروج.

التصرف المناسب في حالات الطوارئ

إن الهدف الأساسي من التصرف المناسب في الحالات الطارئة هو إنقاذ الأرواح والممتلكات بالمؤسسة من الأخطار التي تسبب في حالة الطوارئ دون أي خسائر وفي أسرع وقت ممكن؛

مما لاشك فيه أن إنقاذ الأفراد في مواجهه حالات الطوارئ يعتمد بالدرجة الأولى على سلامة التصرف، الأمر الذي يستلزم أن يكون الفرد على درجه عالية من الكفاءة والقدرة على التصرف المناسب في الوقت والمكان المناسب؛

إن نجاح الخطة في تنفيذ التصرفات السليمة في حالات الطوارئ يعتمد بدرجة كبيرة على التصرفات المقابلة من العاملين ودرجه تدريبهم على مواجهه المخاطر بناءً على الخطة المسبق وضعها لهذا الغرض، وكذلك التدريب المستمر على تنفيذها وإجراء التجارب المتعددة التي تحول دون وقوع فزع بين العاملين، قد يتسبب في خسائر بالأرواح يكون حجمها أكثر من الخسائر المباشرة لخطر الحالة الطارئة نفسها؛

إرشادات مهمة:

يساعد ما يلي على أن يكون التصرف في حالات الطوارئ سليماً:

- إلمام العاملين داخل المؤسسة بمسالك الهروب وان تكون لديهم الألفة على استخدامها خاصة المسالك غير المستقلة للأغراض العادية؛
- تخصيص عدد مناسب من العاملين بالمؤسسة بغرض تشغيل فرق للإنقاذ والإسعاف والحريق، ويجب تدريب أفراد هذه الفرق على جميع وسائل تخصصاتهم وكيفية القيام بتنفيذ واجباتهم؛
- تخصيص عدد مناسب من العاملين بالمؤسسة بغرض تشكيل فريق مسئول عن إخلاء المكان الذي حدثت به حالة الطوارئ من الأفراد وذلك للتأكيد من إخلاء المؤسسة أو المكان من الأرواح وفق خطه معينة؛

- تحديد مكان لتجمع العاملين عند إخلانهم للمكان، حيث يمكن التعرف على الأشخاص المحتمل عدم مغادرتهم المكان الذي به حالة الطوارئ؛
- تدريب العاملين بالمؤسسة على كيفية الإخطار عند المخاطر وقت اكتشافه لها كذلك كيفية استخدام وسائل الإنذار المختلفة المتيسرة.

التصرف في مواجهة النيران:

عند مواجهة النيران يجب على العاملين بالمؤسسة أن يتصرف تصرفهم بالآتي:

- الهدوء.
- ضبط النفس.
- اليقظة التامة.
- حسن التصرف.
- التأكد من فصل التيار الكهربائي.
- التأكد من فصل توصيلات الغاز.

إذا كان الحريق في مكان مغلق، ووجود دخان بلون غامق، لا يفتح أبواب أو نوافذ هذا المكان لمنع دخول الأكسجين.

إذا تطلب الأمر فتح الأبواب لهذا المكان فتجنب فتحها فجأة، بل تفتح تدريجياً وبهدوء حتى يتم تعادل الضغط الجوي داخل مكان الحريق مع الجو الخارجي.

إذا تطلب الأمر دخولك إلى مكان مظلم به دخان، اربط نفسك بحبل طرفه مع زميل في الخارج قبل دخولك إلى المكان، حتى يمكن سحبك للخارج في حالة الإغماء.

إذا لم يكن معك قناع للتنفس وتطلب دخولك مكان به دخان فحاول أن تزحف على الأرض مع وضع منديل على أنفك وفمك.

لا تقف بمواجهة الريح، بل قف وظهرك للهواء لتجنب الدخان والحرائق.

يجب أن يكون ظهرك في الأمان دائماً حتى يمكنك الهروب في حالة الطوارئ.

التصرف في حالة الرعب:

ينشأ الرعب لدى وجود حشد من الأفراد في حيز يظهر فيه فجأة خطر يكون فيه الخوف شديداً سواء كان هذا الخطر حقيقياً أو خيالياً، بحيث ينتاب الجميع اضطراب بالغ، يجعل ردود فعلهم مجافيه للمنطق، ويولد لديهم الرغبة في مغادره مكان الحادث على الفور؛

يسبب الرعب حالة ينشأ عنها القضاء في ثوان قليلة على مفعول التدابير المتخذة للحماية والإنقاذ مهما كانت مجدية، كما انه يخلف عواقب جسيمة قد تؤدي إلى تأزم الموقف بشكل ملموس.

للقضاء على حدوث حالة الرعب يجب التأكد من الآتي:

- وجود نوافذ ومسالك الهروب بحالة جيدة ومتوفرة بجميع أقسام المؤسسة؛
- وجود وسائل الإضاءة في جميع مسالك الطوارئ بحالة جيدة؛
- القيام بتقسيم الحشود عند تجمعها وتوجيهها في حالة الإخلاء إلى الأماكن الصحيحة؛
- استخدام مكبرات الصوت في إرشاد العاملين وتهديتهم بعبارات مطمئنة ومشجعة؛
- رفع الروح المعنوية للعاملين وإيقاظ القدرات الباطنة فيهم وإقناعهم بقدرتهم على التغلب على هذه المخاطر بسهولة.



Finance
Product viral
Promotions sale team
business internet
social media presentation
represent management price
**marketing
strategy**
strategy
recommendation
market innovation
advertising distribution
quality branding
design blogs place
growth store planning
manager

استراتيجية الخدمات المصرفية

وقد عرّف الخبراء التسويق المصرفي أو البنكي بأنه دراسة السوق البنكي والزبون المستهدف مع تحديد رغباته واحتياجاته مع تكييف المؤسسة البنكية معها، وإشباع هذه الاحتياجات والرغبات بدرجة أكبر من درجة الإشباع التي يحققها المنافسين. وتعد إدارة التسويق في الجهاز البنكي المحرك الفعلي للعمليات البنكية فيموجب. هذه الإدارة تتم مراقبة ومتابعة المعلومات المستمدة من السوق المالي والبنكي، ومعرفة الانطباع الأولي والمتوالي للزبون عن الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك ومدى رضاه عنها. إذا فالعمل البنكي عمل متكامل ومتعدد الأبعاد. يمثل التسويق فيه الوظيفة الأساسية لاغنى عنها في عالم اليوم الشديد التغير.

لم يظهر التسويق بصدفة بل كان ظهوره مرتبطاً دوماً بالتغيرات الكبيرة التي تحدث في اقتصاد

لقد تطور مفهوم الوظيفة البنكية أو المصرفية من تلك العمليات المجردة المقتصرة على إيداع الأموال، ومنح الائتمانات في شكلها البسيط، إلى مفهوم ديناميكي متجدد، يعتمد على إيداع السياسات التجارية التي أساسها "تسويق الخدمات المصرفية"، إن صياغة مفهوم الوظيفة البنكية، هو معادلة مركبة متعددة، يلعب فيها "الزبون" دور المحور الأساسي، الذي تتركز عليه كل الخدمات البنكية، وتنصب فيه كل الجهود الرامية إلى تطوير الوظيفة البنكية وإعطائها شكلاً نهائياً مناسباً، البحث عن الزبون لأجل الاستماع إليه، ومن ثم حصر حاجاته ورغباته، والاجتهاد في ابتكار المنتج البنكي الذي يشبع هذه الحاجات، تلك هي القواعد الرئيسية التي ينطلق منها "التسويق البنكي" في محاولات مستمرة منه لطرح البدائل في السوق تارة، وإبداع منتجات جديدة تارة أخرى.



أ. أبوسفیان علي محمد صالح - صحفي

البلدان. والمتتبع للأحداث الاقتصادية يرى بأنه بعد الحرب العالمية الثانية أدت عدة عوامل إلى التأثير على عمل البنوك كتطور القوانين حيث أن السلطات العامة والنقدية شجعت ودفعت إلى ضرورة تغير الهياكل البنكية مع إعطاء حرية إنشاء نقاط البيع تتمثل في الشبائيك، كما أن ارتفاع مستوى المعيشة لدى الأفراد واحتياجاتهم الماسة إلى مصادر التمويل ساهم إلى حد كبير في إهتمام البنوك نحو سلوك الزبون، من أجل جلبه.

فهدف التسويق البنكي أو المصرفي هو مساعدة المؤسسات المالية والبنكية على التأقلم مع التحديات المتعددة التي تعترضها. والمؤسسة البنكية كغيرها من المؤسسات الخدمائية عرفت تأخراً في استعمال التسويق كأداة تسييرية بسبب طبيعة وخصوصية منتجاتها (النقود).

ولقد مر التسويق البنكي لحد الآن بثلاث مراحل فكانت أولها في نهاية السبعينات ولقد أعطية في هذه المرحلة أهمية كبيرة لوسائل التسويق دون الاعتماد على التفكير الاستراتيجي. أما من مميزات المرحلة الثانية والتي بدأت في بداية الثمانينات أنها مرحلة التعلم قام الباحثون ببحوث تتعلق بمدى فعالية السياسات التسويقية المستعملة خصوصاً بعد نقص في مردودية البنوك في هذه الفترة. وساهمت المرحلتان السابقتان في دفع جديد لإعادة النظر في مفهوم التسويق وإعادة توجيهه بالطريقة التي تسمح بالرفع من مردودية البنوك. انطلاقاً من هذه المرحلة دخل التسويق مرحلته الثالثة بتصور جديد يستدعي إظهار فعالية الاتصال وادماج التسويق مع الوظائف التسييرية الأخرى، وتجنب الجهود من أجل تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن.

وتعتبر وظيفة التسويق من أهم الوظائف الإدارية لأي منظمة ومحددة لنجاحها. فقدره أي منظمة على إنتاج السلع وتقديم الخدمات تكون محدودة ما لم يصاحبها جهداً تسويقياً فعالاً يساعد على تحديد احتياجات المستهلك وزيادة المبيعات والربحية التي تسعى المنظمة لتحقيقها. فالشركات اليوم تواجه منافسة شديدة جداً، والشركة الأقوى هي التي تستطيع فهم ومعرفة حاجات ورغبات العملاء وتزويدهم بالمنتجات التي تحقق لهم أقصى إشباع ممكن، حيث صاحب ذلك تحول النظر إلى النشاط التسويقي من كونه أداة لإتاحة السلع في الأسواق المختلفة وحث المستهلك عن طريق دراسة سلوكه ودوافعه للشراء وتخطيط وتقديم المنتجات التي تشبع هذه الاحتياجات وبسعر مناسب وفي المكان

المناسب والوقت المناسب، وهكذا أصبحت المشروعات تواجه مشكلة ليست ببنكية ولا إنتاجية بقدر ما هي تسويقية تحتم عليها أن تقوم بأي نشاط أن تدرس السوق وتحلل معطياته لاتخاذ القرار المناسب مع الأخذ بعين الاعتبار رغبات وحاجات المستهلك. كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الاهتمام بالممارسة التسويقية على مستوى المنظمات حتى تضمن تحقيق أهدافها بين خدمة المستهلك وتحقيق أهدافها المتعلقة بالربحية.

وبالرغم من الاتفاق بين المفكرين حول خصائص الخدمات المصرفية فإن الملاحظ أن هناك اختلاف على الخصائص المميزة للخدمات المصرفية نظراً لطبيعة وخصوصية النشاط المصرفي، ومن ناحية أخرى لطبيعة الخدمات المصرفية وتعددتها وتنوعها وخضوعها لتغيرات مستمرة. فيري الكتاب المختصين في مجال تسويق الخدمات المصرفية أن:

- الخدمات المصرفية ليست مادية مجسمة وبالتالي فهي غير قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها.
- الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة اختراع وكل خدمة جديدة بوجودها بنك ما يمكن لبنك آخر تقديمها.
- الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال عند تقديمها.
- تعتمد الخدمات المصرفية على التسويق الشخصي بدرجة كبيرة، حيث تعتمد في تقديمها على الاتصال الشخصي بين مقدم الخدمة والعميل.
- لا يمكن صنع الخدمة المصرفية مقدماً أو تخزينها فهي تنتج وتقدم في نفس اللحظة التي يتقدم الزبون لطلبها.
- لا يمكن بموظف البنك إنتاج عينات من الخدمة وإرسالها للزبون للحصول على موافقته على جودتها قبل الشراء

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن فعالية المؤسسة المصرفية في جهودها التسويقية لا تتوقف فقط على كيفية إدارتها لعناصر المزيج التسويقي (المتغيرات التي يمكن التحكم فيها) بل تتوقف على الاتجاهات والتطورات الجارية في البيئة المحيطة بها.

وتشير المتغيرات التي يمكن التحكم فيها إلى مجموعة من العناصر التي تكون إستراتيجية البنك أو المصرف والتي تم تحديدها بواسطة الإدارة والمسؤولين عن التسويق وغيره من الوظائف، ومن جهة أخرى يحدد السوق المستهدف للبنك والمزيج التسويقي المناسب لهذا السوق المستهدف بما يشمله ذلك من تحديد المنتجات (الخدمات المصرفية)، الأسعار وأساليب الترويج وأساليب التوزيع وتشير

العوامل والمتغيرات البيئية التي يصعب التحكم فيها بواسطة إدارة البنك أو المسؤولين عن التسويق به ومن بين أهم هذه المتغيرات العملاء والمستهلكون، المنافسون، الحكومة، الاقتصاد، التكنولوجيا والاعتبارات السياسية والقانونية ويتحدد مستوى نجاح البنك بناء على التفاعل بين هاتين المجموعتين من عوامل البيئة وبالتالي ينبغي على إدارة البنك عند تنفيذ إستراتيجية التسويق، الحصول على معلومات عن البيئة وأن تتزامن الإستراتيجية مع الظروف والمتغيرات البيئية، ويبدو ذلك واضحاً في حقيقة أن البيئة التسويقية هي المكان الذي يبدأ منه البنك في البحث عن الفرص التسويقية والتكيف مع التهديدات وتتكون البيئة التسويقية من كافة العوامل والقوى التي تؤثر على قدرة البنك في التعامل بفاعلية مع السوق المستهدف.

إن من أهم الأسباب نجاح وشهرة المؤسسات المالية و البنكية الدولية هو تحليلها الجيد للمحيط بكل ما يتطلبه من دراسات للسوق الحالي و المرتقب. إذ أن هذه المؤسسات لا تبحث عن البيع لما تنتجه وهذا ما كان يسعى إليه الفكر التقليدي للبنوك حتى نهاية الخمسينات حيث كان الاهتمام بتنمية الخدمات البنكية و تنوعها كأساس لجذب الزبائن بل اتجهت إلى إنتاج ما تستطيع بيعه. و من هنا يلعب التسويق البنكي دوره باعتباره أداة فعالة في تنمية مردودية البنوك حيث يعمل على تحديد حاجات ورغبات الزبائن ثم اقتراح حلول ناجحة لها.

كما ينبغي أن يكون سعي المؤسسة المالية أو البنكية لتحقيق الوفاء لزبائنها، وهذا يتركز على سياسة تجارية تسعى إلى منح خدمات بنكية كاملة و جديدة تسمح بتبني كل العمليات التي يقدم عليها الزبون. كما يعتبر تأهيل الموظفين و تثقيفهم مسلك إجبارياً في ميدان المنافسة المالية والبنكية. وتبدو أهمية وضع سياسات ملائمة في مجال النشاط التسويقي الموجه والمساعد على تنفيذ القرارات التسويقية المتعلقة بالمنتج، السعر الترويج و التوزيع ضرورة جداً في هذا المجال.

تكنولوجيا المعلومات وعصرنة الجهاز المصرفي



أ. محمد إدريس شنيبو - إدارة البحوث والتطوير



يتصور الكثير من الناس أن مفهوم التكنولوجيا يتعلق بشكل أساسي بالآلات والأدوات التي تصنع فقط، بيد أن هذا المفهوم غير صحيح، فالتكنولوجيا في حقيقة الأمر هي العقل الإنساني الذي يفكر في كيفية إدارة الحياة نحو الأفضل من جانب، وفي المعرفة وتحويلها من جانبها الساكن في مخيلة العقل الإنساني إلى جانبها العملي الذي يتمثل في المعدات والأجهزة والتي هي أدوات تنفيذية لهذا العقل الإنساني المبدع.

كما أن مصطلح تكنولوجيا Technology هو كلمة لاتينية مشتقة من كلمتين Techno وتعني مهارة فنية وlogy وتعني علم أو دراسة، وبذلك فإن مصطلح تكنولوجيا يعني (تنظيم المهارة الفنية). وتعرف التكنولوجيا أيضا بأنها عبارة عن الوسائل والأجهزة التي اخترعها الإنسان لخدمته، والتي تستند على المعرفة والخبرات والمبادئ.

ولذا أدركت المصارف المعاصرة الترابط الوثيق بين نجاح المصارف وبين توجيهها الإبداعي في مجال توظيف التكنولوجيا واستثمارها في تطوير مهارات وقدرات العاملين وخدمة العملاء مما يحقق ميزة تنافسية عالية تضمن للمصرف البقاء والاستمرار في السوق المصرفية، وأصبح بإمكان المنظمات المصرفية بشكل خاص تبني المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات واستخدام الأدوات والوسائل اللازمة للابتعاد عن الصيغ التقليدية في العمل المصرفي وإحداث تغيير أفضل في الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن.

أهمية تكنولوجيا المعلومات في مجال الخدمات المصرفية :

تكمن أهمية التكنولوجيا المصرفية الحديثة في رفع كفاءة الخدمات المقدمة عبر النقاط التالية :

- ١- السرعة : حيث يتم حفظ المعلومات واسترجاعها بسرعة.
- ٢- الدقة : حيث تقلل هذه النظم من حدوث الأخطاء.
- ٣- توفير الجهد: فهي تحتاج إلى جهد أقل من النظم اليدوية التقليدية.
- ٤- كمية المعلومات: فالنظم لها القدرة على حفظ كميات كبيرة من المعلومات

أما بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات، فقد تعددت التعاريف التي تناولتها، فهي تشير إلى الوسائل المستعملة لإنتاج ومعالجة، وتخزين، واسترجاع المعلومة، سواء كانت في شكل كلامي أو كتابي أو صورة، كما يعرف البعض تكنولوجيا المعلومات بأنها عبارة عن كل أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل، ونقل، وتخزين المعلومات بشكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا المعلومات الحاسبات الآلية، ووسائل الاتصال، وشبكات الربط، وأجهزة الحاسبات الآلية، ووسائل الاتصال، وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات.

إن التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة في كافة المجالات له دور مهم في صياغة عمل المنظمات والمؤسسات. وتعد المصارف أحد القطاعات الرئيسية التي تأثرت بشكل كبير بالإنجازات العلمية لما تنطوي عليه هذه الإنجازات من ابتكارات تؤدي إلى تحسين وتطوير العمل المصرفي وابتكار خدمات مصرفية جديدة لتحقيق أعلى مستوى من إشباع حاجات الزبائن ورغباتهم، بل تعدى ذلك إلى استحداث منتجات مصرفية تفوق توقعاتهم وتطلعاتهم.

والبيانات بدرجة أكبر من التقليدية.

٥- الاسترجاع: فهي أسرع وأفضل في إسترجاع المعلومات المخزنة من النظم اليدوية.

مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات في المصارف:

منذ نشأة البنوك في القرن الماضي مرت هذه التكنولوجيا بخمس مراحل وهي:

١. مرحلة الإدخال: وهي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال المصارف حيث كان غرضها وضع حلول تكنولوجية لمشاكل الأعمال المصرفية مثل مشكلات التأخير في إعداد التقارير المالية.

٢. مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا: من خلال برامج تدريب تغلب عليها التقنية على حساب المعرفة بالأعمال.

٣. مرحلة دخول الاتصالات: والتوفير الفوري لخدمات العملاء.

٤. مرحلة الضبط أو السيطرة على التكاليف: وهي مرحلة ضبط الاستثمار عبر التكنولوجيا.

٥. مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصلاً من أصول المصرف.

التطبيقات العملية لتكنولوجيا المعلومات المصرفية:

تتطور بصورة سريعة مجموعة كبيرة من التطبيقات التي تقدم خدمات تنافسية بين المؤسسات المصرفية معتمدة على التقنية والأفكار المتجددة التي تساهم في تطوير القطاع المصرفي. ويمكن تصنيف التطبيقات التي تعتمد على التقنية المصرفية في:

١. نظم الدفع الإلكترونية

٢. بطاقات الدفع الإلكترونية

٣. التحويلات الإلكترونية

٤. الهاتف المصرفي والبريد الإلكتروني

٥. المقاصة الإلكترونية والشيكات المغنطة

٦. التجارة الإلكترونية

٧. قنوات التوزيع الإلكترونية مثل الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية

٨. الأعمال الإلكترونية للأفراد والمؤسسات على شبكة الإنترنت

٩. الأوراق المالية والتعامل مع البورصات وأسواق المال إلكترونيا

عوامل النجاح لتكنولوجيا المصارف:

إن إقامة نظام للصيرفة الإلكترونية يقتضي الالتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل الإلكتروني والتي تتمثل فيما يلي:

١ / وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، وترتبط بالإنترنت وفقاً للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة.

٢ / وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية.

٣ / وضع إستراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية.

٤ / وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل.

٥ / إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية.

٦ / العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة.

مخاطر التقنية المصرفية

في ممارسة المصارف لأعمالها الإلكترونية تواجه مخاطر يترتب عنها خسائر مالية، وهذه المخاطر يمكن تصنيفها ضمن مجموعات مختلفة تتمثل فيما يلي:

- المخاطر التقنية: تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة والأموال الإلكترونية.

- مخاطر الاحتيال: وتتمثل في تقليد برامج الحواسيب الإلكترونية أو تزوير

معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية، أو تعديل بعض المعلومات بخصوص الأموال الإلكترونية.

- مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الإلكتروني: قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام، أو سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها.

- مخاطر قانونية: تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها، أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، وتبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للعقود الإلكترونية، حجيتها في الإثبات، أمن المعلومات، وسائل الدفع، التحديات الضريبية، إثبات الشخصية، التوقيع الإلكتروني، أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الإلكتروني، سرية المعلومات، خصوصية العميل، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، حجية المراسلات الإلكترونية، التعاقدات المصرفية الإلكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات البنك أو المستخدمة من موقع البنك، علاقات وتعاقبات البنك مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها أو مع المواقع الحليفة ومشاريع الاندماج وغيرها.

- مخاطر فجائية: مثل هذه المخاطر تؤدي إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية، حيث أن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أو في سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ التزاماتهم - الدفع والتسديد - يؤدي غالباً إلى توتر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ التزاماتهم في موعدها، وهذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات وزعزعة الاستقرار المالي في السوق.

- مخاطر تكنولوجية: ترتبط المخاطر بالتغيرات التكنولوجية السريعة، وإن عدم إلمام موظفي البنوك باستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الإلكترونية بشكل صحيح.

الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية:

بالطبع التكنولوجيا لها عظيم الأثر في المجال المصرفي فالآن هناك الكثير من العمليات التي تحدث على شبكة المعلومات وهي إما عمليات داخلية خاصة بالمصرف نفسه أو عمليات خارجية بين المصرف والعملاء بالنسبة للعمليات الداخلية المصرفية نتيجة الأعمال تتم بكل سهولة ويسر وهناك أيضاً الحلول المالية التي تستخدمها البنوك والتي أتاحت مزيداً من الدقة والرقابة والسيطرة على المخزون النقدي للبنك وعلى جميع تعاملات البنك بالنسبة للتعاملات الخارجية المصرفية أو علاقة العملاء بالمصرف والآن يمكن إبداع المبالغ في الماكينات الإلكترونية والسحب النقدي بكل سهولة ويسر وأيضاً يمكن تحويل النقدية ودفع الفواتير الخاصة عن طريق شبكة المعلومات وتتيح البنوك خدمات كثيرة عن طريق شبكة المعلومات مثل تقديم الطلبات الخاصة بالتسهيلات والقروض والشكاوى وما إلى ذلك وفي الحقيقة الفائدة عظيمة والنقلة النوعية التي حدثت في مجال البنوك بسبب التطبيق العملي لتكنولوجيا المعلومات أصبحت واضحة للعيان ويمكن لأي متعامل مع البنوك أن يحس بها ويراها.



الرياضة و دورها في تفعيل الترايط الاجتماعي داخل وخارج البنك



أ. محمد الخاتم سعد الطيب - إدارة الاستثمار
الأمين الرياضي بنقابة العاملين

مفهوم الرياضة :

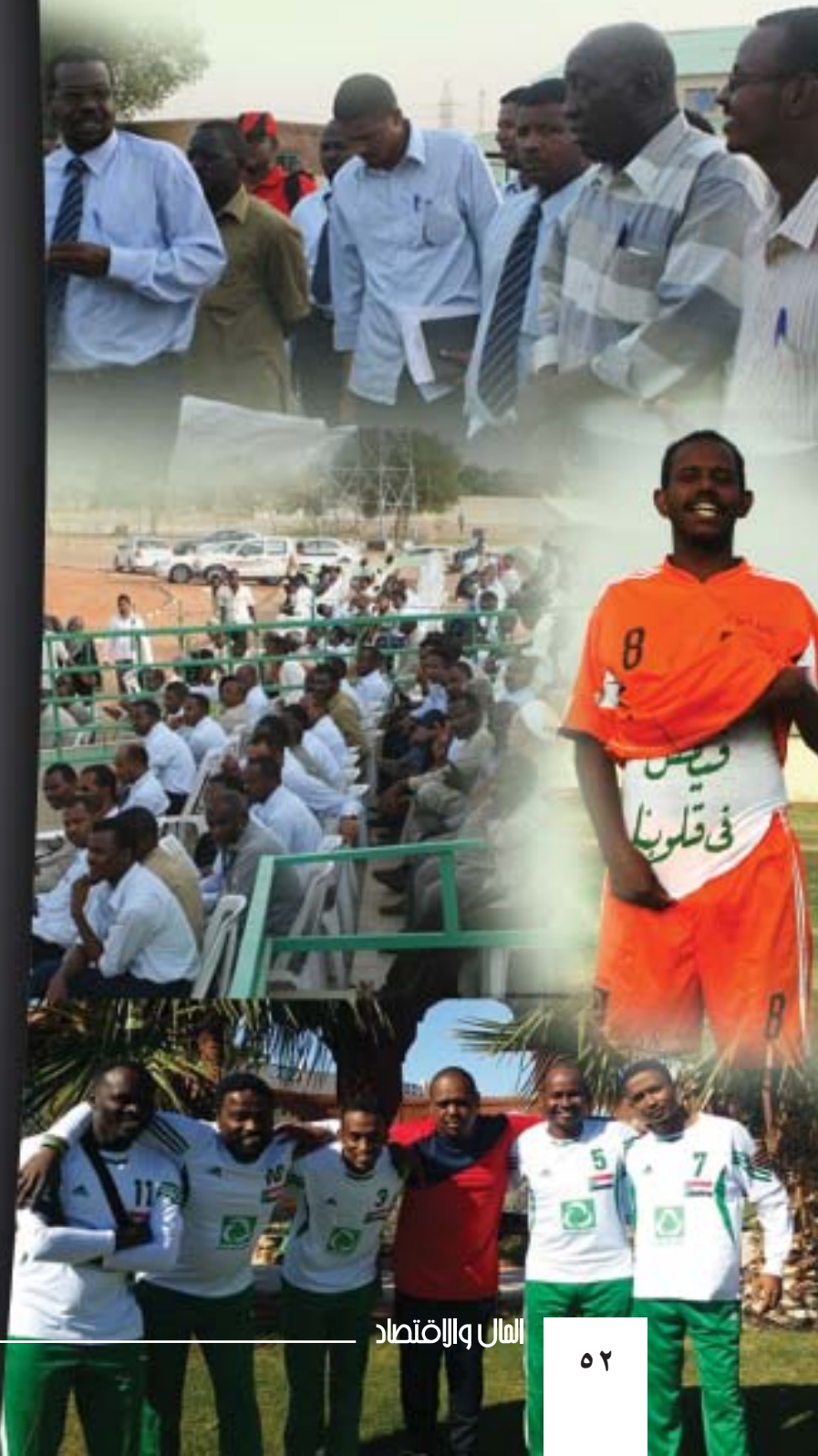
الرياضة بالمفهوم العام : هي صحة وسلامة، ووقاية
ومناعة، وحصن وحرز من الأمراض ومقاومة
للشيخوخة المبكرة...

وفي المصطلح اللغوي : هي ترويض وتهذيب للنفس...
وكمصطلح علمي : هي حركات لأعضاء ومفاصل
الجسم مبنية على طرق وقواعد ونظم أساسية
وسليمة وعلمية ناتجة عن مفهوم وإدراك
واطلاع وخبرة، شرط أن تبدأ بالإحماء أولاً
والتمرين ثانياً وصولاً للهدف .

تعريف الرياضة من منظورنا :

الرياضة هي مجهود جسدي أو مهارة تمارس بموجب
قواعد متفق عليها بهدف الترفيه أو المنافسة أو
المتعة أو التميز بالإضافة إلى ما يضيفه اللاعبون
أو الفرق من تأثير عليها.

وبلا شك فإن التربية البدنية هي أوسع بكثير
وأعمق دلالة بالنسبة لحياة الإنسان من كونها
مجرد رياضة! بل تسمو لتكون تنمية للفرد وتكييفه
جسمانياً وعقلياً واجتماعياً ووجدانياً عن طريق
الأنشطة البدنية المختارة التي تتناسب مع المرحلة
لتحقيق أسمى القيم لحياة الإنسان من تواصل
وتراحم وتطوير المهارات وتقوية الثقة بالنفس
و الجسد... لجعل حياة الانسان ملائمة لمتطلبات
العصر ومُسخره لخدمة المؤسسة.



والرياضة لها ما لها من سحر عجيب ومفعول غريب، حيث يتغذى بها جسم الإنسان باللياقة، والطاقة، والمهارة، وقوة التحمل، والمرونة، والتوافق العضلي، والتوازن والتركيز، والقدرة والسرعة، وحسن قوام الجسم، والقوة الذهنية، وتغذية الروح بالحيوية والنشاط والأخلاق الكريمة والسمات الحميدة، وصفاء ونقاء وضبط النفس، والسمو والوفاء والمحبة والمودة، والأخوة والزمالة وحب الآخرين.

بعض السمات المكتسبة من الرياضة:

- **الصبر:** تدريب الجسم على أن يكون أكثر مرونة تساعد في عملية التحمل والصبر.
- **الاحترام:** الرياضي يجب عليه احترام قواعد اللعبة.
- **التنافس النَّزيه:** في المباريات الدورية لا يد من اللعب بروح رياضية بعيدة عن الخبث.
- **الجسارة:** الرياضة تنمي الثقة بالنفس في الفرد.
- **قوة التركيز:** خاصة عند العودة لأجواء اللعب بعد هزيمة.
- **صفاء الذهن ورفع المعنويات:** بالإبداع والفتيات والسحر الكروي.
- **تهذيب النفوس:** لأنها ليست لتبذل الكؤوس فقط ولكن للتأقلم مع أفراد المجتمع.

والرياضة العديد من القيم الأخرى التي تساعد المرء على سمو الروح إلى رحاب أوسع وأجمل يجعل الحياة مشاركة مع الآخرين، وكما لها دور مهم جدا في صحة الجسم ورشاقته وجماله. ولو تحدثنا ببعض المبالغة لقلنا إن ثلثي الجمال والصحة سببها الرئيس الرياضة، ومهما كان نوعها فإنها السبب الرئيس في تمتع الجسد والروح بالشباب والنشاط والحيوية.

وكل الخصائص المذكورة أعلاه يجب توافرها في المصري المحنك لمقاومة كل جديد ومستجد ومحدث من أمور، والتعامل معها بكل حصافه ورجاحة عقل وخاصة مع العملاء لأنهم رأس المال المؤسسة والمحرك الذي تدور عليه عجلة التنمية داخل البنك أو خارجه بالتطوير وتنمية الفرد ليصبح فرد فعال بمجموعة الصغير كان أم الكبير.

النشاط الرياضي بالبنك ومردوداته:

كانت البداية في العام ٢٠٠٥م بمجهودات كثير من العاملين بالبنك وخاصة الرياضيين منهم، حيث كانت اول مشاركة في الوقت الحديث لمنتخب البنك دورة كأس محافظ بنك السودان السادسة في العام ٢٠٠٨م وكانت آنذاك دورة مفتوحة، وحينها كان الأمين الرياضي الأخ / محمد سيد أحمد وراق الذي أصر وبكل قوة على أن تكون دورة مغلقة على المصارف حتى تأتي أكلها.

وتولى قيادة منتخب البنك والذي رحمه الله الذي لا تكفي الكلمات لوصف ولو جزء يسير من مستوى علاقتي به كأب ومعلم ورفيق درب والأب الروحي لي ولكل الوسط الرياضي على وجه العموم والأسرة والعائلة الكبيرة على وجه الخصوص.. الخبير الراحل لا أقول المقيم بل الملازم في دواخلنا رحمه الله رحمه واسع وأسكنه فسيح جناته الوالد سعد الطيب أحمد.

إلى أن تم تدشين النشاط الرياضي في العام ٢٠٠٨م وكانت نقطة تحول كبيرة لمنتخب الرواد حيث شارك بالكثير من الدورات وكان أبرزها كأس النقابة العامة للمصارف وشركات التأمين ٢٠٠٩م التي توج بها البنك بعد فوزه بهدفين مقابل هدف لبنك

الخرطوم، وقد أصدر البنك عددا خاصا من مجلة الراشد تغطية لهذه المناسبة.

وبعدها درج البنك وبرعاية الهيئة الفرعية لنقابة العاملين، وبدعم كامل من السيد المدير العام على تنظيم دورة داخلية للبنك تسمى الدورة الرياضية لبنك فيصل الإسلامي السوداني (كأس المدير العام)، بدأت منذ العام ٢٠١٠م وكانت الأولى والثانية في ٢٠١١م وفي نفس العام قامت دورة رياضية خماسية بين الإدارات وكسبها (المنتخب المكون من إدارة الأسهم وإدارة الشؤون القانونية وإدارة المراجعة الداخلية والتفتيش والمراقب الشرعي ووحدة الالتزام)... حتى وصلت السادسة في العام ٢٠١٥م، ونحن الآن على مشارف إقامة الدورة السابعة بإذن الله في أغسطس للعام الجاري ٢٠١٦م.

تخلل هذه الدورات خواطر ما زالت عالقة بأذهان كثير من العاملين منها على سبيل المثال رياضات شد الحبل بين "السواقين" والعمال، وسباق التتابع بين الرئاسة والفروع، وركلات الترجيح من نقطة الجزاء قادها المخضرم ود الشيخ (محمد الشيخ البخيت) والرياضي القديم علي يوسف والأستاذ محمد علي فضل والشيخ جبارة عبدالقادر والمدير العام السابق / على عمر إبراهيم فرح، ومباراة التدشين بين الرئاسة وأمدومان بقيادة ابن البنك وسكرتير المدير العام الحكم / أبوبكر صديق حامل شارة التحكيم من اتحاد الخرطوم المحلي.

وإذا تحدثنا عن خواطر عالقة بالأذهان، فما بالكم بعلاقات توطدت وذكريات جمعت وأحداث تواتت ومجالسات ومناكفات بالمدرجات من باب الدعاية صالت وجالت.. ونقاشات دارت ومواضيع عن تسيير



ثالثاً : دورة بنك فيصل الإسلامي السوداني السادسة ٢٠١٥م

يكفي القارئ الكريم أنها كانت تحمل اسم كأس الفقيه الراحل عبدالرحيم يس عبدالرحيم (مدير إدارة الاستثمار - وقبلها مديراً لإدارة المخاطر) وكانت تحت شعار (سنظل روحاً للريادة والتميز والعطاء)، وقال هذه الكأس فريق شركات فيصل والذي يضم (شركة فيصل العقارية - شركة فيصل للأوراق المالية - شركة فيصل للتجارة والخدمات). وهذا إن دل فإنما يدل على تلاحم وتواصل وانصهار الجميع تحت بوتقة الرائد الإسلامي الأول في العالم والسودان العملاق بنك فيصل الإسلامي السوداني.

وختاماً، هذا إن دل فإنما يدل على أن الرياضة جسر كبير جداً لا يستهان به في التواصل والوصول للغايات المرجوة في مختلف ألوان المجالات التجارية كانت أم مجتمعية أو حتى الخيرية منها. وهذا هو هدفنا وغايتنا التي نصبو إليها.

الرئاسة تم تقديم الكأس لمولانا دفع الله الحاج يوسف تكريماً له ولكل ما قدمه للبنك والمجتمع.

ثانياً : الدورة الثانية عشرة لكأس محافظ بنك السودان المركزي ٢٠١٤م

وهي الدورة التي شرف ختامها السيد / محافظ بنك السودان المركزي الاستاذ / عبدالرحمن حسن عبدالرحمن والسيد الامين العام لاتحاد المصارف الأستاذ / مجذوب جلي ونائبه الدكتور / سراج الدين عثمان والسيد المدير العام السابق / على عمر إبراهيم فرح ونائبه / أحمد عثمان تاج الدين وتوج بها البنك بعد فوزه في المباراة الختامية بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٤م، وكان لها الفضل من بعد الله سبحانه وتعالى لفتح باب أول مشاركة خارجية للبنك بالمحافل الدولية وخارج نطاق القطر بجمهورية مصر العربية للمشاركة بالبطولة العربية خلال الفترة من ١٤ / ١ - ٢١ / ١٠ / ٢٠١٦م بمشاركة ٩ فرق عربية برعاية المدير العام المكلف / أحمد عثمان تاج الدين، وكان لشخصي شرف تمثيل البنك بالجهاز الفني كمدرّب والأخ وراق كمدير فني.

وسهولة ومتعلقات العمل بالعلاقات الحميمة بين الإخوان أنجزت وبكل سهولة ويُسر ورحابة صدر تمت وزالت صداها إلا ما بقي منها من الذكرى الطيبة والتواصل الكريم.

أبرز أحداث الدورات:

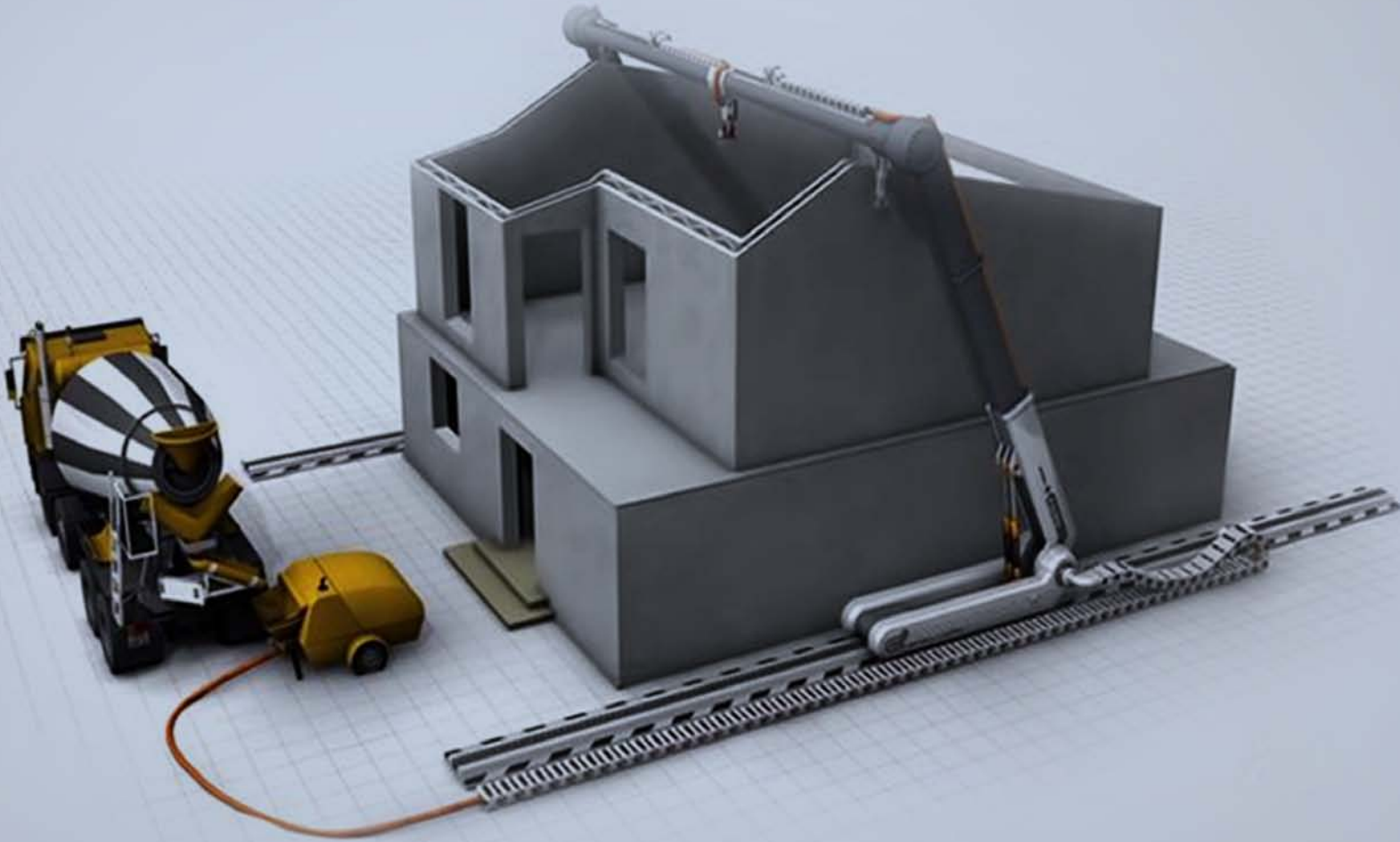
أولاً : دورة بنك فيصل الإسلامي السوداني الخامسة ٢٠١٤م

كانت تحمل اسم كأس مولانا دفع الله الحاج يوسف عضو مجلس الإدارة السابق .. تحت شعار "الرواد.. عطاء ووفاء" في إطار تكريم الرواد لأهل العطاء... وكان تشريفاً يحفل بتكريم مولانا دفع الله حيث حضره لضيف من قيادات الدولة وجمع غفير من قيادات المجتمع المدني والشعبي في مقدمتهم رئيس القضاء مولانا حيدر أحمد دفع الله ورئيس القضاء السابق مولانا محمد أحمد ابوسن ودكتور مامون حميدة وزير الصحة وسفير دولة المغرب محمد ماء العينين. وقد توج بها فريق الرئاسة في أبريل ٢٠١٤م بميدان فرع الرياضة العسكري، وكان لشخصي شرف حمل شارة كابتن الفريق ونياية عن



شركة الفيصل العقارية

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



نبني لراحتك ..



الأستاذ / موسى يعقوب

الراحلون

سلسلة مقالات للأستاذ / موسى يعقوب، في توثيق مآثر ومناقب بعض أعلام البلاد وعلمائها ممن اختارهم الله تعالى في جواره الكريم

درجت منذ مدة طويلة، وأنا أتعاطى الكتابة الصحفية، على أن أقول وأكتب بضغ كلمات عن أولئك الأصدقاء والرموز والشخصيات الذين يرحلون عنا مفضلين إلى ربهم تاركين هذه الدنيا وراءهم آملين في رحمة ربهم وقد يَمُوها.

مع الزمن وتوالي الأيام والسنين وقد تضخمت تلك القائمة وضمت كثيرين رحمهم الله، رأى بعض الأخوة، جزاهم الله خيراً، أن أجمع تلك الإضاءات والكلمات التي قلتها بحق من رحلوا في ثبّت واحد أو كتاب يحفظ لأولئك الراحلين ذكراهم وقد كانوا بيننا يوماً ما ولم ندر من يرحل منّا أولاً ولكنها إرادة الله يقدم من يشاء ويؤخر من يشاء. علاوة على ذلك فقد كنتُ عندما أعود إلى تلك المادة العزيرة وأطلعها في الأرشيف (مُنْجَمَةً) ومتفرقة وقد تباعدت السنين وتطاولت أشعر بأن لها قيمة تاريخية واجتماعية إذ ربّما أعادت على رُءم الفجوة بين الأجيال وذكرّت ببعض الرموز والشخصيات ودورها في الحياة.

إنها كلمات وإضاءات تبتُّ في رحيل هؤلاء جميعاً تذكرياً بهم ويدورهم في الحياة والفرغ الذي تركوه. وذلك من باب الشهادة والعرفان أولاً ثم من باب التواصل وردم الهوة بين الأجيال ما أمكن. فضي هذه الكلمات، كما أسلفت، تذكري وإشارة إلى الأشياء التي لم تكن لتذكر أو يُشار إليها لولا أن وقتها قد حان برحيل أصحابها. ولعل هذه الكلمات تعد سنة حسنة في تسجيل الخواطر والأفكار والذكريات عندما تدق ساعة الرحيل ولا سيما بيد الشهود ومن عاصر التجربة أو سمع عنها من قرب.

قليلون أولئك السودانيون الذين يكتبون مذكراتهم أو يتركون خلفهم إشارات تدل على المسار بالغا ما بلغت تلك الشخصيات، ومثل هذا الذي بين يدينا لا يُغني عن ذلك بكل تأكيد ولا يشفي الغليل، ولكنه كما قلت يُضئ ويفتح الشهية لمن أراد أن يبحر ويبحث أكثر في هذا الطريق، أو على الأقل كلمات كان يتوجب ذكرها وقد حان الوقت لتسجيلها مقتضبة ومشحونة بغير قليل من المشاعر التي تجيء في ظرف خاص وهو ظرف رحيل من تُقال بحقهم.

(٢)

عبد الحافظ عبد المنعم.. كان موته غياباً لآخر الرجال الأفاضل..



المستعمر فيما يتعلق بالتجار والغرفة التجارية - وهو السياسي غير المحترف والممارس.

ففي عهد الفريق عبود وقد واجه السيد إبراهيم أحمد أول مدير عام للبنك التجاري السوداني موقفاً حرجاً إزاء مسلك سياسي معين كاد أن يعتقل بصدد ويفقد موقعه في البنك، ذهب المرحوم عبد الحافظ وكان رئيساً لمجلس إدارة البنك مع صديقه اللواء (م) عروة.. وتحدث بشأن البنك التجاري كأول مؤسسة مصرفية وطنية خاصة وتحدث عن دور السيد إبراهيم أحمد وفضله في هذه المؤسسة وفي الحياة العامة.. فما كان إلا أن استجابت السلطات وقتذاك لما جاء بصدد عبد الحافظ وذلك لما يتمتع به من ثقة وحسن ظن عند المسؤولين.

وأمام الرئيس نميري في اجتماعه بالتجار وأصحاب الأعمال في خريف ١٩٧٩م.. نهض رجل بسيط المظهر خفيض الصوت محدد الكلمات والمقاطع وخاطب الرئيس قائلاً (.. نحن يا سيادة الرئيس نريد عدل السماء.. لا عدل قيصر) فلمس الرئيس صدق الرجل وحسن توجهه فعينه فيما بعد في لجنة المشرفين على صندوق الزكاة وكان ذلك في التكليفات التي لا يرددها عبد الحافظ.. حيث أنه كان يمارس ذلك في صمت وبمبادرة ذاتية.. بل وفي ذلك الاستمرار لدور الأسرة في هذا الجانب هذا ما كان من أمر عبد الحافظ في المحيط العام.. وأما في محيط الأسرة فقد كان رحمة الله صمام الأمان الكبير لكل من أسرتي عبد المنعم وأبو العلا وغيرهما مما لا يعرف الكثير من الناس فكانت إذ تغشاه في مكتبته قبل الظهيرة تجد هذا الرجل الكبير محاطاً بكوكبة من صغار الأسرة دون العاشرة.. فقد وجدوا فيه صديقهم وحبيبهم من دونه من الآباء والأمهات والإخوان.

وفي العمل كرئيس لمجلس إدارة شركة النيل الأزرق للتأمين كان عبد الحافظ يصعد الدرج إلى مكتبه كل صباح ترافقه مجموعة من الأصدقاء والعاملين يتحدثون إليه.. في شتى الموضوعات الخاص منها والعام... إلى أن جاء ذلك اليوم الذي غاب فيه يهدوء قد ألفه والتزامه في حياته العامة والخاصة لقد عرفته عن كثب في بداية السبعينات حيث انعقدت بيننا الصلة وتعمقت فيما بعد معه ومع صديق عمره الوفي والقارئ الممتاز السيد إبراهيم عثمان إسحق.. حيث كنا نتبادل القراءات ووجهات النظر والآراء في المسائل العامة التي كان يعني بها ويهتم المرحوم عبد الحافظ وكانت لنا مجالس طويلة وعامرة في هذا الصدد. وعرفته في صفوف تنظيمات أصحاب العمل حيث كان يمارس دوره الممتد في قيادة القطاع التجاري.. وكان الرجل بحق : لا (يفشى الوغى ويعف عند الغفم).. ألا رحم الله عبد الحافظ.. وأنزله داراً خيراً من داره.. وأهلاً خيراً من أهله.. وأفصح له في جناته.. فقد كان الرجل بحق.. آخر الأفاضل والكرماء وهم قليلون.

مات فظن كل من عرفه أن في موته غياباً لآخر الأفاضل في عصر ضئيل شحيح ففي صباح الجمعة ١٨ سبتمبر الماضي.. وفي داره بأم درمان، وبعد أن عاد لتوه من تشييع جثمان بعض أقربائه وبينما هو يتهيأ للقيام بواجب العزاء في شخص آخر فارق الحياة في هدوء وسلام وبساطة ويسر.. كما جاء إليها وعاش فيها يهدوء وسلام وبساطة هي العظمة بعينها... أنه عبد الحافظ عبد المنعم الرجل الذي قال عنه أ. جتسكل في كتابه (مشروع الجزيرة) The Gezira Board إنه رجل حصيف ومقتدر أفاد كثيراً من خبراته في التجارة والعمل الخاص، فالمرحوم كان نصيبه من التركة المثقلة بعد جلاء المستعمر وقيام النخبة الوطنية ومهام سودنة الوظائف أن يصبح أول رئيس لمجلس إدارة مشروع الجزيرة الذي كان يمثل وقتذاك العمود الفقري للاقتصاد السوداني، وقد ظل عبد الحافظ في هذا الموقع حتى أواخر الستينات الأمر الذي أثار كثيراً على أعماله وأعمال أسرته التجارية إلا أنه كان يقدم العمل العام على العمل الخاص.

وفي غرفة السودان التجارية وقد كانت إحدى ميادين منازلة المستعمر ومجاهدته ظل عبد الحافظ يلعب رسماً دور الرجل الثاني فيها وذلك لأنه يقيد نفسه بمجموعة من الأعراف والتقاليد الصميعة كان يتنازل دوماً عن رئاستها للمرحوم (عبد السلام أبو العلا) علماً بأن الأخير يصغره سناً، وأخيراً لشقيقه (سعد أبو العلا) تقديرًا منه واحتراماً لدور أبي العلا في الاقتصاد السوداني.

لقد كان عبد الحافظ الرجل الذي غاب وترك مقعده خالياً في الحياة والمجتمع يتمتع بالكثير من بعد النظر والرأي الحصيف الثاقب. وكان هادئاً قليل الكلام.. عالماً ببواطن الأمور وعامراً بتجارب الحياة.. مكنته ثقافته وإطلاعه الواسع وخبرته مع حسمه وشجاعته في أن يكون درة كل اجتماع.. ولذا فقد رأس في حياته العامة بالنشاط عدداً كبيراً من المؤسسات المالية والاقتصادية والاجتماعية والخيرية.. مسهماً بذلك في عملية نقل النشاط الاقتصادي من أيدي الأجانب إلى السودانيين. وأما عملية البر والإحسان والتي مارسها بتوسع عمه المرحوم أحمد حسن عبد المنعم.. فقد كان عبد الحافظ ثاني اثنين في أسرة عبد المنعم يقومان مع السلطات بأمر أوقاف عبد المنعم محمد حيث أنه قد أوصى بذلك في حياته.. وأخيراً ختم الرجل حياته بالعمل من خلال مشروع (صندوق الزكاة) الذي أنشأته الدولة مؤخراً وكان يعمل فيه برغبة صادقة ونية خالصة وكثيراً ما كان يترك مكتبته خلال ساعات النهار ليغشى معارفه وأصدقاءه من المؤسرين ويتحدث معهم في أمركاواتهم.

كان المرحوم معروفاً لدى الكثيرين ممن خبروه بأنه وفي شجاع ومخلص لا يخاف في الحق لومة لائم. ولا يزال الناس يرون الكثير من مواقفه الصامته في عهد

واحة العدد

إن الله جل وعلا قد قدر الرزق لعباده كما قدر آجالهم لا فرق بين هذا وذاك، ورسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال (إن الرزق ليطلب المرء كما يطلبه أجله) ، وإننا لنجد في كل زمان - وزماننا على رأس تلك الأزمنة - من يشكو قلة الرزق وشحه وعدم كفايته ، إذ أن الرزق قدر مقدر وما كان لك لم يكن ليخطئك وما لم يكن لك ما كان ليصيبك وحتى تطمئن قلوبنا فالتأمل الآيات الكريمة التالية - فهي تثبت بلا ريب أو أدنى شك أن أمر الرزق بيد الله وحده لا يشاركه فيه عبد من عباده ، وإنما الخلق وسائط الرزق وليسوا بمصادره.

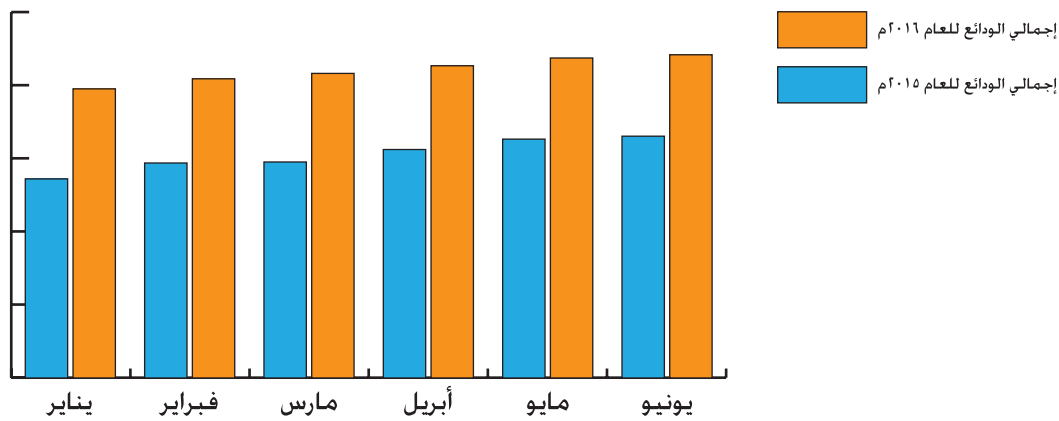
يقول الله تعالى في محكم التنزيل :

- (واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فأواكم وأيدكم بنصره ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون)
- (قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون)
- (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين)
- (ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السماوات والأرض شيئا ولا يستطيعون)
- (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا)
- (أمن يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض أإله مع الله قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين)

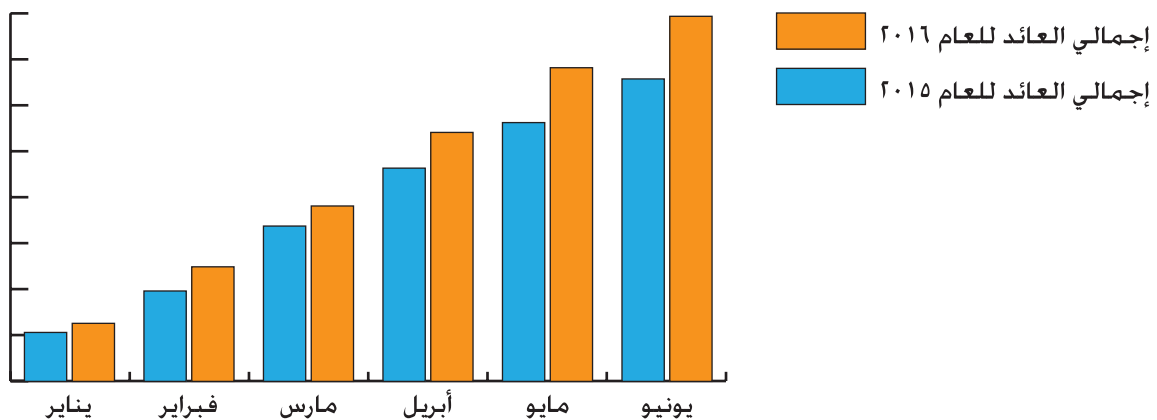
وإذا ما تمعنا في الآيات السابقة يتبين لنا بما لا يدع مجالا للشك أن الله جلا وعلا قد جعل أمر الرزق إليه وحده ، و تكفل به لعباده ، وقول الحق (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) فهو أبلغ تعبير يثبت الطمأنينة في النفس ، فكل ما يدب على وجه البسيطة من طير أو حيوان أو إنسان فإن الله متكفل برزقه وحده لا شريك له.

فلندعوا الله أن يرزقنا العمل الصالح وكل ما يقربنا إليه من قول وفعل ..

- إجمالي الودائع للنصف الأول من العام ٢٠١٦م مقارنة بالفترة المقابلة:



- إجمالي العائد للنصف الأول من العام ٢٠١٦م مقارنة بالفترة المقابلة:





بنكك .. في جيبك

www.fibsudan.com